

Distr.: General
28 May 2024
Arabic
Original: English



الدورة التاسعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 لما عدده 10 بعثات سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية المتعلقة بالمكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى.

وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما قدره 395 132 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



المحتويات

الصفحة

أولا - لمحة عامة عن الموارد	4
ثانيا - المعلومات الشاملة	6
ثالثا - البعثات السياسية الخاصة	7
1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	7
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023	7
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025...	14
2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	17
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023	17
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025	29
3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	33
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023	33
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025...	37
4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة	40
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023	40
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025...	44
5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان	47
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023	47
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025...	54
6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	56
ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023	56
باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025...	63

** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية التي أعيد تأكيدها في الفقرة 7 من القرار 267/77.

*** تماشياً مع الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 267/77، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف (الجزء الثالث) عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيه.

- 7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 65
- ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 65
- باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025 ... 76
- 8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا 81
- ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 81
- باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025 ... 91
- 9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة 94
- ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 94
- باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025 ... 101
- 10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي 104
- ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 104
- باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025 ... 110

المرفقات

- الأول - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة
الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة 114
- الثاني - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2025 120

أولاً - لمحة عامة عن الموارد

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 للبعثات السياسية الخاصة الـ 10 المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثالثة ما قدره 394 976 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويعرض الجدولان 1 و 2 مقارنة بين الموارد المالية والبشرية المقترحة لعام 2025 والموارد المالية والبشرية لعام 2024 على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 253/78.

الجدول 1

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023		
عام 2025 مقابل عام 2024 الزيادة/(النقصان)	التقديرات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	
(2)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	البعثة
(77,2)	15 822,9	15 900,1	14 806,1	14 835,2	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
3 509,5	104 646,3	101 136,8	95 986,5	96 571,3	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
322,7	3 555,9	3 233,2	3 244,1	3 292,7	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
(79,0)	3 742,7	3 821,7	3 542,3	3 781,3	فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
(180,8)	11 122,6	11 303,4	10 924,0	10 183,1	مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
(534,6)	7 875,9	8 410,5	8 158,5	9 074,1	مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
6 377,9	94 141,5	87 763,6	86 197,7	88 046,5	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
8 518,4	86 855,1	78 336,7	68 380,1	67 244,3	بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
(2 033,4)	31 606,8	33 640,2	32 870,7	36 071,6	بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
(777,1)	35 763,0	36 540,1	28 560,9	27 902,1	مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
15 046,4	395 132,7	380 086,3	352 671,0	357 002,2	المجموع

الجدول 2

الموارد البشرية

المراقبون العسكريون/ الوحدات شرطة الأمم الأفراد المقدمون الموظفون الموظفون متطوعو الأمم	المستشارون العسكريون العسكرية المتحدة من الحكومات الدوليون ^(أ) الوطنيون ^(ب) المتحدة ^(ج) المجموع						
							مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
82	—	31	49	—	1	—	المعتمد لعام 2024
82	—	31	49	—	1	—	المقترح لعام 2025
							بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
1 000	19	132	187	23	14	625	المعتمد لعام 2024
999	19	143	186	17	9	625	المقترح لعام 2025

المراقبون العسكريون/ المستشارون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	شرطة الأمم من الحكومات	الأفراد المقدمون الدوليون ^(أ)	الموظفون الوطنيون ^(ب)	متطوعو الأمم المتحدة ^(ج)	المجموع
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا						
المعتمد لعام 2024	—	—	—	8	22	30
المقترح لعام 2025	—	—	—	8	22	30
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة						
المعتمد لعام 2024	1	—	—	9	2	12
المقترح لعام 2025	1	—	—	9	2	12
مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان						
المعتمد لعام 2024	—	—	—	18	65	83
المقترح لعام 2025	—	—	—	18	65	83
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا						
المعتمد لعام 2024	—	—	—	33	16	50
المقترح لعام 2025	—	—	—	33	16	50
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا						
المعتمد لعام 2024	—	234	—	7	6	656
المقترح لعام 2025	—	234	—	7	6	663
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا						
المعتمد لعام 2024	188	—	—	—	183	770
المقترح لعام 2025	188	—	—	—	183	770
بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة						
المعتمد لعام 2024	75	—	—	5	94	245
المقترح لعام 2025	75	—	—	5	92	244
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي						
المعتمد لعام 2024	—	—	48	3	71	232
المقترح لعام 2025	—	—	48	3	71	235
المجموع						
المعتمد لعام 2024	265	859	63	38	785	3 160
المقترح لعام 2025	265	859	58	32	797	3 168
صافي التغير	—	—	(5)	(6)	12	8

(أ) تشمل هذه الفئة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، وموظفي الخدمة الميدانية، وفئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من الرتبة المحلية.

(ج) تشمل هذه الفئة متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين.

2 - وتراعي معدلات الشواغر المقترحة المطبقة في الميزانية الخيرة المكتسبة حتى الآن. وتشمل الافتراضات التي روعيت بالنسبة لعوامل الشغور متوسط معدل الشواغر لمدة 12 شهرا في عام 2023 ومعدل الشواغر الفعلي في 31 آذار/مارس 2024.

واسُتُخدم أدنى المعدّلين بوصفه معدل الشواغر المدرج في الميزانية. ويتسق ذلك مع التوجيه السياساتي المقدم لتحسين دقة واتساق عوامل الشغور المطبقة في الميزانيات المقترحة لعام 2025 ولضمان أن تستند معدلات الشواغر المقترحة، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وطُبّق معدل شواغر نسبته 50 في المائة في حساب تكاليف الإنشاء المقترح لوظائف ثابتة ومؤقتة جديدة، أو وظائف ثابتة ومؤقتة يُقترح إعادة ندبها أو تحويلها.

3 - وتوخيا للإيجاز، لن تتضمن هذه الوثيقة فرعا عن الموارد الخارجة عن الميزانية إلا في حالة البعثات التي توقعت موارد خارجة عن الميزانية في عام 2024 أو عام 2025.

ثانيا - المعلومات الشاملة

المنظور الجنساني

- 4 - تسترشد البعثات السياسية الخاصة بقرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019) و 2493 (2019) التي تشكل معا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنص على إدماج منظور جنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة. وتسترشد البعثات أيضا بقرار الجمعية العامة 100/75 بشأن الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وأقرت بأهمية مشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة مع الرجل وإشراكها بصورة كاملة على جميع المستويات وفي جميع المراحل ومن جميع الجوانب في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.
- 5 - وترد في إطار فرادى البعثات المذكورة في هذا التقرير أمثلة محددة عن كيفية إدماج البعثات السياسية الخاصة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها.

إدماج منظور الإعاقة

- 6 - تقوم البعثات السياسية الخاصة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، باستعراض الاستراتيجية بُغية مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة عن طريق الرسائل الشاملة للجميع والتوعية والترويج للاستراتيجية من خلال عمل تلك البعثات، بما في ذلك في العمليات السياسية وعمليات السلام. وتدعم البعثات أيضا تدابير تخفيفية للتغلب على التحديات المتعلقة بالتسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق والمنصات والبنى التحتية الأمنية وغيرها من أجل تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها واستخدامهم لها.

أنشطة التقييم

- 7 - ستدعم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات. ويرد بيان لأنشطة التقييم الخاصة بكل بعثة، حسب الاقتضاء، في إطار البعثات المحددة المذكورة في هذا التقرير.

ثالثاً - البعثات السياسية الخاصة

1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(900 822 15 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 8 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مسؤول عن منع نشوب النزاعات وضمان استدامة السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويستمد المكتب ولايته من الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/88) و S/2016/89 و S/2016/1128 و S/2016/1129 و S/2019/1009 و S/2020/85 و S/2023/70 و S/2023/71)، وكذلك من قرار المجلس 2349 (2017). وستنتهي الولاية الحالية للبعثة في 31 كانون الثاني/يناير 2026.
- 9 - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل رصد التطورات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والأمنية، وتحديد ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن، وبذل المساعي الحميدة لمنع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام وتوطيد بناء السلام والاستقرار السياسي في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتداخلة التي تهدد السلام والأمن؛ وتقديم الدعم، من خلال أنشطة الدعوة السياسية وعقد الاجتماعات، لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وأثناء القيام بذلك، سيعمل المكتب عن كثب مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وسيعزز تعاونه على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- 10 - وعقب إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تولى المكتبُ الجوانب القطرية والإقليمية لولاية المساعي الحميدة التي كانت بعثة تحقيق الاستقرار في مالي تبذلها في مالي. وفي ظل التطورات المتعلقة بانسحاب بعثة تحقيق الاستقرار في مالي، والتحولات السياسية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر، فضلاً عن إعلان بوركينا فاسو ومالي والنيجر الانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تفاقت بسبب السياق الأمني الإقليمي السريع التقلب، سيتعين على المكتب بذل جهود رصد مكثفة والقيام بأنشطة تواصل في إطار المساعي الحميدة لتشجيع الحوار الشامل، وإعادة إرساء النظام الدستوري، واستئناف العلاقات الطيبة بين تلك البلدان والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

برنامج العمل

الهدف

- 11 - الهدف الذي تسهم فيه هذه البعثة هو تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

12 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تعزيز إجراءاتها المتعلقة بالإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها مع الشركاء المعنيين، مع التركيز على البلدان التي تمر بتحويلات سياسية (بوركينافاسو، وغينيا، ومالي، والنيجر)، وتلك التي من المقرر أن تُجري انتخابات في عام 2025 (توغو، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار)؛ والتخفيف من حدة الأزمات المتصلة بالتماسك الاجتماعي والإصلاحات السياسية، والتصدي للتحديات المتعلقة بالحوكمة؛ وقيادة التفاعلات الدبلوماسية الإقليمية والدولية الهادفة لبناء توافق في الآراء بشأن الاستجابات الإقليمية؛ ودعم الحلول الإقليمية للأخطار الشاملة التي تهدد السلام والأمن؛ ورصد وتقييم التطورات السياسية في المنطقة؛
- (ب) تعزيز الشراكات مع المؤسسات الإقليمية لمواجهة التحديات الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة، مع التركيز على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة بالتوازي مع تعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية؛ والقيام بأنشطة مناصرة رفيعة المستوى لتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير خدمات التعليم في حالات الطوارئ للسكان المتضررين؛
- (ج) التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، من خلال الترويج للمشاركة المجدية للنساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار ومبادرات الوساطة؛ والنهوض بتعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛
- (د) وتكثيف عملها التحليلي بشأن عوامل مثل الآثار السلبية لتغير المناخ، والافتقار إلى الطاقة، وتغير النظم الإيكولوجية، والكوارث الطبيعية.

13 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وإطلاق عمليات سياسية توافقية، وتوطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي، بما في ذلك ببذل جهود لإعادة الأمور إلى نصابها في البلدان التي تمر بتحويلات سياسية وعمليات انتخابية سلمية وشاملة للجميع، ووضع آليات لمنع نشوب النزاعات؛
- (ب) تعزيز التداير دون الإقليمية العابرة للحدود واتباع نهج متسقة وشاملة ومتكاملة لمواجهة التحديات المتصلة بتغير المناخ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وديناميات العلاقات بين المزارعين والرعاة، والعنف الطائفي، والإرهاب، والتطرف العنيف؛
- (ج) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛
- (د) خفض اتجاه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولللقانون الدولي الإنساني خلال العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب والأزمات الانتخابية، وتقليص عدد حالات التلاعب بنظام العدالة، وتحسين حوكمة قطاع الأمن، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة.

14 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يقيم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل شراكات مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومبادرة أكرا، وسلطة منطقة ليبيناكو - غورما، ولجنة خليج غينيا، وبنك التنمية الأفريقي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجماعات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان في المنطقة، من أجل تعزيز ومواءمة القدرات الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام

والحفاظ على السلام؛ والنهوض بالحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والنهوض بمشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار؛ ودعم التدابير الإقليمية المتخذة للتصدي للأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن.

15 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع مكتب التنسيق الإنمائي، والمنسقين المقيمين، ومنسقي الشؤون الإنسانية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي يوجد مقرها في داكار، ومع شركاء الأمم المتحدة الآخرين من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة. وسيستمر التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتمشيا مع دوري البعثة في مجال عقد الاجتماعات والدعوة السياسية. ويتواءم عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع أولويات الاستراتيجية المتكاملة، مع التركيز على الأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، وعلى جهود مكافحة نزعة التطرف. ويعمل المكتب عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة. ويقوم المكتب بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن القضايا عبر الإقليمية التي تمس غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها الفصائل الإرهابية على حوض بحيرة تشاد، والنزاعات المتصلة بديناميات العلاقات بين المزارعين والرعاة، والأمن المناخي، والقرصنة، والأمن البحري في خليج غينيا.

16 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) وجود طلب كبير على المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتيسير الحوار السياسي وتخفيف حدة التوترات السياسية، ودعم البلدان التي تمر بتحولات سياسية أو إصلاحات مؤسسية أو عمليات انتخابية وعمليات لبناء السلام؛
- (ب) إبداء رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، ومبادرة أكرا، التزامهم بحشد الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المطروحة على صعيد السلام والاستقرار، وتحليلهم أيضا بالإرادة السياسية اللازمة لاستدامة آليات السلام والأمن الإقليمية؛ والتفعيل التام لآلية الإنذار المبكر والاستجابة الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللاذات الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي؛
- (ج) بقاء المجتمع الدولي ملتزما بدعم بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للتحديات المتعلقة بالحوكمة والأمن؛ واستمرار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الشركاء في بذل الجهود الرامية إلى بناء السلام وتوطيد السلام؛
- (د) إبداء الالتزام السياسي القوي من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل مع الأمم المتحدة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛
- (هـ) مواصلة العمل على الصعيدين السياسي والتقني مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دعما للجنة خليج غينيا ومركز التنسيق الإقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا؛
- (و) بقاء الحكومات في المنطقة مستعدة للتفاعل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والشركاء الآخرين من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الأداء البرنامجي في عام 2023

التخفيف من حدة التوترات المتصلة بالانتخابات واستئناف الحوار مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

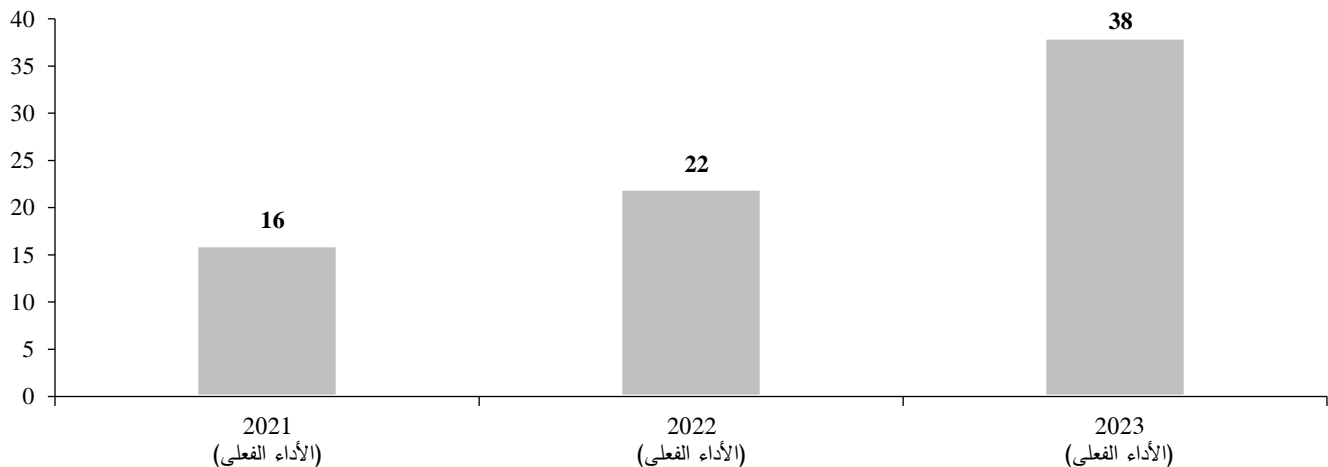
17 - في عام 2023، قاد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل 38 نشاطا في إطار بذل المساعي الحميدة ومساعي الوساطة في المنطقة لتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وشاملة ودعم القادة الإقليميين أثناء تنفيذ الإصلاحات السياسية ومواجهة التحديات الأمنية. وفي البلدان التي تمر بتحويلات سياسية، ظلت البعثة على اتصال وثيق بالسلطات المضيفة، ودعت إلى تنفيذ عمليات انتقالية شاملة، وفيما يخص النيجر، دعت البعثة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة عقب استيلاء الجيش على السلطة في 26 تموز/يوليه. أما تفاعلات البعثة مع الشركاء الإقليميين والدوليين الهادفة لبناء توافق في الآراء وكسر الجمود السياسي، فقد نتجت بقرار اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برفع حظر السفر وغيره من الجزاءات المحددة الأهداف. وعقب القرار الذي اتخذته مجلس الأمن، بناء على طلب من السلطات الانتقالية في مالي، بإنهاء ولاية بعثة تحقيق الاستقرار في مالي، تفاعلت البعثة بنشاط مع سلطات مالي والشركاء الإقليميين من أجل استكشاف الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وبذلت البعثة جهودا دبلوماسية على المستوى الإقليمي لكي تستقر الحالة ولتقادي انتشار انعدام الأمن في جميع أنحاء المنطقة.

18 - وفي سياق الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2023، قاد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مساعي حميدة ومبادرات دبلوماسية وقائية، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف التخفيف من حدة التوترات، وتيسير الحوار، وغرس ثقة الجمهور في هيئات إدارة الانتخابات. وفي ليبيريا، كثفت البعثة تفاعلاتها الدبلوماسية مع المرشحين الرئاسيين في خضم تزايد حدة التوترات، بينما اضطلعت بدور أساسي في سيراليون لتهيئة الظروف الملائمة لتوقيع اتفاق وضع حدا للجمود الذي أعقب الانتخابات. وتفاعل المكتب أيضا مع أصحاب المصلحة الوطنيين في غينيا - بيساو للتشجيع على التعايش السلمي وإعطاء دفع للإصلاحات الوطنية الرئيسية.

19 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مقياس الأداء : عدد بعثات المساعي الحميدة والوساطة الرفيعة المستوى المضطلع بها للحيلولة دون نشوء التوترات المتصلة بالانتخابات ولتوطيد الاستقرار السياسي



النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1: تعزيز الشراكة الإقليمية والدور القيادي دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

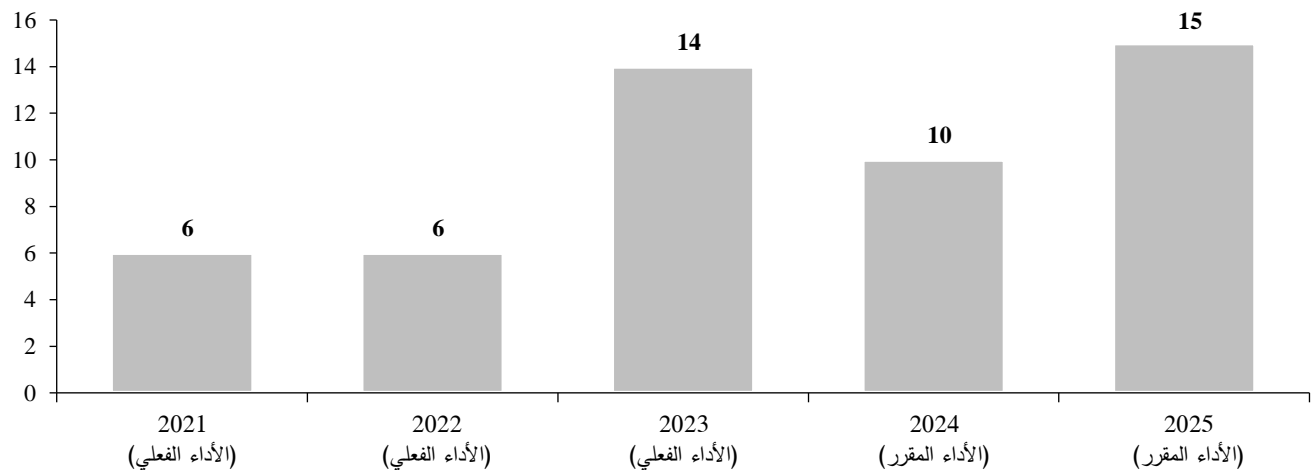
20 - في عام 2023، ساهم عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تعزيز الشراكات القائمة الهادفة لإعطاء دفع لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأدى تفاعله مع الشركاء الدوليين دعماً لمواصلة الاهتمام بمنطقة الساحل إلى إدخال تغييرات هامة على السياسات المتعلقة بتقديم المعونة والحوار مع سلطات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونظم المكتب أيضاً مؤتمراً إقليمياً بشأن التعليم في حالات النزاع، وشارك في مناسبات رفيعة المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة. وحافظت البعثة على علاقات قوية مع المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، حيث قدمت دعماً في مجال القيادة الاستراتيجية لتوجيه تدخلات الأمم المتحدة في خضم التحولات السياسية الإقليمية الجارية. وفي هذا الصدد، تمكنت البعثة من عقد 14 اجتماعاً رفيع المستوى، وهو ما شكّل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في عقد 10 اجتماعات.

21 - وبالنسبة لعام 2025، سيكتف المكتب تفاعله مع الشركاء الإقليميين الحاليين والجدد، كلما نتاح الفرصة لذلك. وسيسعى إلى معالجة أوجه القصور في الحوكمة وإلى التمكين من تنفيذ تدخلات أكثر فعالية في المجال السياسي والإنساني والإنمائي وفي مجال بناء سلام، مع إعطاء الأولوية للمسؤولية الوطنية. وسيكتف المكتب جهوداً الرامية لإيجاد الإرادة السياسية والحفاظ عليها ولبناء القدرات الوطنية للمؤسسات والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية الرئيسية التي تضطلع بدور حاسم في معالجة أوجه القصور المتزايدة في الحوكمة وسيادة القانون، بما في ذلك المؤسسات المسؤولة عن النظم الانتخابية وعن إصلاح قطاع الأمن.

22 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

مقياس الأداء: عدد جلسات الإحاطة والاجتماعات الرفيعة المستوى والأعمال في مجال الدعوة بين قيادة البعثة والشركاء الإقليميين في منطقة الساحل



النتيجة 2: التخفيف من حدة التوترات المتصلة بالانتخابات واستئناف الحوار مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

23 - بالنسبة لعام 2025، سيضطلع المكتب بمساع حميدة وأنشطة دعوة سياسية في البلدان التي يُرتقب أن تُجري انتخابات للمساعدة على تهيئة الظروف الملائمة لإجراء عمليات انتخابية سلمية وشاملة وذات مصداقية، إلى جانب تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيدعم البلدان أيضا في سعيها لإدخال إصلاحات مؤسسية حاسمة لتوطيد الحوكمة الديمقراطية والاستقرار السياسي.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

24 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للمكتب في أنه لضمان تحقيق نواتج مستدامة، يجب الاستثمار في عمليات للوساطة ولمنع نشوب النزاعات تكون شاملة وخاضعة للمسؤولية الوطنية، لكي تعكس جهود الأمم المتحدة تطلعات الشعوب في جميع أنحاء المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعطي البعثة الأولوية للحوار الوطني والإقليمي ولمبادرات الوساطة والتيسير بالتوازي مع السعي إلى التعاون مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة ومعالجة التحديات الأمنية.

25 - ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 3).

الجدول 3

مقياس الأداء : عدد بعثات المساعي الحميدة والوساطة الرفيعة المستوى المضطلع بها للحيلولة دون نشوء التوترات المتصلة بالانتخابات ولتوطيد الاستقرار السياسي

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
زيادة المساعي الحميدة	تعزيز المساعي الحميدة	زيادة عدد بعثات	إجراء عمليات انتخابية	مواصلة بعثات المساعي
وجهود الوساطة لمعالجة	وجهود الوساطة لمعالجة	المساعي الحميدة	سلمية وإصلاحات	الحميدة والوساطة الرفيعة
التوترات/الخلافات	التوترات/الخلافات	الوساطة الرفيعة	سياسية في جميع أنحاء	المستوى المضطلع بها
المتصلة بالانتخابات في	المتصلة بالانتخابات في	المستوى المضطلع بها	غرب أفريقيا ومنطقة	للحيلولة دون نشوء التوترات
جميع أنحاء غرب أفريقيا	جميع أنحاء غرب أفريقيا	للحيلولة دون نشوء	الساحل	المتصلة بالانتخابات
ومنطقة الساحل	ومنطقة الساحل	التوترات المتصلة		ولتوطيد الاستقرار السياسي
		بالانتخابات ولتوطيد		
		الاستقرار السياسي		

المنجزات المستهدفة

26 - يعرض الجدول 4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 4

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية					المقرر الفعلي المقرر المقرر
					لعام 2023 لعام 2023 لعام 2024 لعام 2025
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)					2 2 2 2
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن					2 2 2 2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)					2 2 2 2
2 - جلسات مجلس الأمن					2 2 2 2
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)					17 17 18 15
3 - حلقات عمل بشأن السلام والأمن، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وحقوق الإنسان وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن حقوق المرأة					17 17 18 15
المواد التقنية (عدد المواد)					6 6 7 4
4 - ورقات القضايا عن السلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والشباب					6 6 7 4
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)					27 27 16 15
5 - الدعوة والدعم للتصدي على نحو متكامل، على المستوى الإقليمي وعبر الحدود، للأخطار الشاملة التي تهدد السلام والأمن، ولا سيما الاضطرابات المتصلة بالانتخابات والتحديات المتعلقة بأوجه القصور في الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛ وإجراء مشاورات بشأن حقوق الإنسان أثناء العمليات السياسية والانتخابية؛ والدعوة إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والدعوة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الاستراتيجيين في منطقة الساحل من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية المتكاملة					27 27 16 15
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بشأن منع نشوب النزاعات في جميع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع مراعاة حقوق الإنسان والجوانب الجنسانية.					
التشاور والمشورة والدعوة: إيفاد بعثات رصد إلى بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحليل التطورات والتهديدات المستجدة وإيجاد نقاط دخول لأنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات؛ وإيفاد بعثات رصد إلى بوركينا فاسو وغامبيا لدعم مبادرات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام؛ وإيفاد بعثات ما قبل الانتخابات وبعدها إلى البلدان التي تجري انتخابات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لرصد التوترات المتصلة بالعملية الانتخابية.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاضطلاع بالحملات الإعلامية وإصدار الكتيبات والنشرات والمنكرات الإعلامية، بالصيغتين الرقمية والمطبوعة، من أجل تعزيز المساعي الحميدة وأنشطة البعثة، مع تسليط الضوء بدرجة أكبر على البعثة.					
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: اللقاءات الإعلامية وجلسات الإحاطة والمؤتمرات الصحفية والنشرات الصحفية والبيانات ومقالات الرأي.					
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات وتعزيز المساعي الحميدة وأنشطة البعثة من خلال موقعها الشبكي وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي.					

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 5

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023		
عام 2025 مقابل عام 2024 (الزيادة)/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
(4,6)	108,9	113,5	105,7	113,5	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
276,0	10 505,3	10 229,3	9 373,2	9 292,6	تكاليف الأفراد المدنيين
(348,6)	5 208,7	5 557,3	5 327,2	5 429,1	التكاليف التشغيلية
(77,2)	15 822,9	15 900,1	14 806,1	14 835,2	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 6

الموارد البشرية

متطوعو الأمم المتحدة				الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون															
المجموع				المجموع			المجموع															
المجموع	الفرعي	الوطنيون	الدوليون	الفرعي	م	ف	و	ر	م	خ	ع	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ع	أ	ع	و
80	–	–	–	31	22 ^(أ)	9	49	–	6	1	13	16	9	2	–	1	1	2024	المعتمد لعام			
80	–	–	–	31	22 ^(أ)	9	49	–	6	1	13	16	9	2	–	1	1	2025	المقترح لعام			
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	التغير

(أ) تشمل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

27 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ما قدره 15 822 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف إيفاد مستشار عسكري واحد ومستشار شرطة واحد (108 900 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (10 505 300 دولار) لما عدده 49 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 2 مد-1، 9 ف-5، 16 ف-4، 13 ف-3، 1 ف-2، 6 وظائف من فئة الخدمة الميدانية)، و 30 وظيفة وطنية (9 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 21 وظيفة من الرتبة المحلية)، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية (من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، علاوة على التكاليف التشغيلية (5 208 700 دولار)، بما يشمل تكاليف

تُستخدم المختصرات التالية في الجداول: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، خدمة ميدانية؛ خ ع، خدمات عامة؛ م ف و، موظف فني وطني؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (131 800 دولار)، والسفر في مهام رسمية (868 600 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (241 800 دولار)، والنقل البري (83 600 دولار)، والعمليات الجوية (2 405 700 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (649 400 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (827 800 دولار).

28 - ولا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2025.

29 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2024 وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُقترح أن تستمر هذه الوظيفة، وهي وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (من الرتبة المحلية) في عام 2025 لدعم المعاملات المالية للبعثة ومواصلة ممارسة الرقابة الداخلية عليها.

30 - وطُبقت على التقديرات معدلات شوغر قدرها 12,3 في المائة بالنسبة للوظائف الدولية و 8,3 في المائة بالنسبة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، على أساس المتوسط الفعلي لمعدلات الشواغر في عام 2023، وطُبّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على الوظائف الثابتة والمؤقتة من الرتبة المحلية على أساس معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024. وطُبّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بالمستشارين العسكريين ومستشاري شؤون الشرطة على أساس معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024.

31 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة بالاعتماد المخصّص لعام 2024 أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين الذي يعزى إلى تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 12,3 في المائة مقارنة بالمعدل البالغ 11,4 في المائة المعتمد في عام 2024، وإلى تطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة قدرها 63,3 في المائة مقارنة بنسبة 71,5 في المائة المطبقة في عام 2024، وقابلت هذا الانخفاض جزئياً زيادة في مضاعف تسوية مقر العمل في السنغال من 38,6 في نيسان/أبريل 2023 إلى 44,3 في نيسان/أبريل 2024؛ (ب) وانخفاض الاحتياجات اللازمة لتمرکز المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، الذي قابلته جزئياً زيادة في الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ (ج) وانخفاض الاحتياجات اللازمة للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية بسبب الاستعانة بعدد أقل من الخبراء الاستشاريين مقارنة بعام 2024؛ (د) وتدني الاحتياجات اللازمة للمرافق والبنى التحتية الذي يعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات اللازمة للخدمات الأمنية بسبب انخفاض التكاليف الفعلية لحراس الأمن، وانخفاض الاحتياجات اللازمة للمرافق العامة وخدمات التخلص من النفايات وللوقود والزيوت ومواد التشحيم؛ (هـ) انخفاض الاحتياجات اللازمة لوقود الطائرات، الذي قابله جزئياً ارتفاع في الاحتياجات اللازمة لاستئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين بناء على عقد جديد مُنح في نيسان/أبريل 2024؛ (و) وانخفاض الاحتياجات اللازمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب اقتناء عدد أقل من معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعديل رسوم أجهزة الإرسال والاستقبال الساتلية، وانخفاض الاحتياجات اللازمة لخدمات الإعلام والنشر بسبب انخفاض عدد المواد المطبوعة والمنشورة وعدد الاشتراكات في المجلات؛ (ز) وانخفاض الاحتياجات للوازم والخدمات والمعدات الأخرى الذي يعزى أساساً إلى عدم دفع رسوم تدريب، وانخفاض تكاليف الشحن، وانخفاض الاحتياجات اللازمة للخدمات الأخرى. ويقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات اللازمة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين والوظائف من الرتبة المحلية الذي يعزى إلى تحديث معدلات المرتبات وانخفاض معدلات الشواغر التي بلغت 8,3 في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين وصفر في المائة بالنسبة للوظائف من الرتبة المحلية، مقارنة بنسبة 11,1 في المائة ونسبة 4,5 في المائة على التوالي، المطبقتين في عام 2024، ويقابل هذا الارتفاع جزئياً تطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة قدرها 30,5 و 31,8 في المائة مقارنة بنسبة 35,1 ونسبة 33,6 في المائة على التوالي، المطبقتين في عام 2024؛ (ب) وارتفاع الاحتياجات اللازمة للوقود والزيوت ومواد التشحيم للمركبات بسبب المسافة المتوقع قطعها للوصول إلى دار الأمم المتحدة الجديدة في ديامنيادو (تقع على مسافة 45 كيلومتراً من داکار) التي تتطلب زيادة في استهلاك الوقود ورسوم بوابات العبور لدعم حركة المرور بين المكتب وداكار.

الموارد الخارجة عن الميزانية

32 - في عام 2024، تُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 565 700 دولار، وهي تشمل ما يلي:

- (أ) تبرعات قدرها 493 700 دولار من المتوقع استخدامها لدعم جهود الدبلوماسية الوقائية وتعزيز الشراكات على المستوى المحلي والوطني ودون الإقليمي والدولي (بما في ذلك مع النساء والشباب) لتعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا، ولدعم الإجراءات المبكرة لمنع نشوب النزاعات والأزمات، ولا سيما في البلدان التي تجري إصلاحات سياسية حاسمة وتلك التي تستعد للانتخابات. وعلاوة على ذلك، سَتُستخدم تلك الأموال أيضا بهدف تحسين تفاعلات البعثة المتصلة بالمنع والوساطة والحفاظ على السلام لدعم بوركينا فاسو وغينيا ومالي من أجل العودة السريعة والشاملة إلى النظام الدستوري ومعالجة الوضع في النيجر على وجه السرعة؛
- (ب) موارد متأتية من استرداد التكاليف قدرها 72 000 دولار من المتوقع استخدامها لتغطية تكاليف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دكاكر فيما يتعلق بالمرافق العامة وخدمات الصيانة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بخدمات الإيجار والمرافق العامة في إطار ترتيبات تقاسم الحيز المكتبي مع مكتب خلية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في موريتانيا ومكتب خلية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أبوجا.

33 - وفي عام 2025، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بـ 549 700 دولار (تشمل 493 700 دولار من التبرعات و 56 000 دولار من الموارد المتأتية من استرداد التكاليف) لمواصلة الأنشطة الداعمة المذكورة أعلاه الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن الأنشطة الممولة من استرداد التكاليف.

34 - وفي عام 2025، يعزى الانخفاض في الموارد المتأتية من استرداد التكاليف إلى النقل المتوقع للمكتب إلى مبنى جديد لا ينطبق عليه استرداد التكاليف من اليونسكو.

2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(300 646 104 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

35 - تتولى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المسؤولية عما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة لدعم النهوض بكل من العمليات السياسية وعمليات المصالحة الشاملة التي تقودها حكومة الصومال الفيدرالية؛ (ب) وتقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي لإجراء انتخابات عامة شاملة للجميع مع تمثيل المرأة ومشاركتها؛ (ج) وتقديم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن وإدخال تحسينات على مؤسسات سيادة القانون، فضلاً عن دعم النهج الشامل لإزاء الأمن وتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال؛ (د) وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتقدم البعثة أيضاً المشورة والدعم الاستراتيجيين لتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وجذب الاستثمارات والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية. وقد خُدِّت الولاية في قرار مجلس الأمن 2102 (2013) الذي أنشأ المجلس بموجبه البعثة، وتم تجديد الولاية في قرارات لاحقة كان أحدثها القرار 2705 (2023) الذي مُدِّت ولاية البعثة بموجبه حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

36 - وفي القرار 2705 (2023)، طلب مجلس الأمن إلى البعثة أن تواصل الحفاظ على وجودها وتستمر في تعزيزه في جميع أنحاء الصومال بالتشاور مع حكومة الصومال الفيدرالية ولايات الصومال الأعضاء في الفيدرالية، وأن توطّد تعاونها مع الصومال ومع الاتحاد الأفريقي، رهنا بالتدابير الأمنية التي تتخذها الأمم المتحدة وفي حدود ما تسمح به الحالة الأمنية، وسَلَم بأن السياق السياسي والأمني في الصومال سيؤثر على قدرة البعثة على الوفاء بولايتها. وشجع المجلس البعثة على مواصلة تنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاستفادة بأقصى درجة من النهج المشتركة والبرمجة المشتركة في المجالات ذات الصلة، في إطار من التعاون التام مع الحكومة والولايات الأعضاء في الفيدرالية، وطلب منها أن تستمر في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق المصالحة فيما بين العشائر وداخل العشيرة الواحدة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني، من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في لاسعانود والمناطق المحيطة بها. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجلس إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (S/2022/716) في الإطار الزمني المقرر لها، بما في ذلك التخطيط لوضع خريطة طريق للتحويل في نهاية المطاف من بعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

برنامج العمل

الهدف

37 - الهدف الذي تسهم فيه البعثة هو تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في الصومال من خلال تنفيذ الولاية التي حددها مجلس الأمن وبما يتماشى مع أولويات حكومة الصومال الفيدرالية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

38 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) دعم حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية بهدف إتمام مهمة إجراء انتخابات ناجحة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد على مستوى المقاطعات وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الفيدرالية. وسيضمن هذا الدعم بذل مساع حميدة للمساعدة على التوصل إلى اتفاق على النموذج الانتخابي، وتقديم الدعم التقني بهدف إنشاء مؤسسات انتخابية وتقديم الدعم البرنامجي لإجراء انتخابات شاملة تتيح تمثيلاً أكبر للفئات المهمشة (النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والعشائر)؛
- (ب) زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في الحكومة في العمليات الانتخابية على المستوى الوطني ودون الوطني بما في ذلك ضمان تخصيص حصة الـ 30 في المائة المنصوص عليها في القانون للمرأة، وزيادة مشاركة المرأة في عمليات المصالحة والوساطة، والمجالات العامة، والقيادة، وصنع القرار؛
- (ج) دعم حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية من أجل تعزيز الحوار بينها وتعاونها للتوصل إلى اتفاق على دستور جديد، ولتحقيق ذلك، تقديم الدعم بشكل خاص إلى نموذج جديد للفيدرالية المالية يضمن تأييد جميع الولايات الأعضاء في الفيدرالية، بما في ذلك بونتلاند؛
- (د) بذل المساعي الحميدة للمساعدة على حل النزاعات بين الولايات الأعضاء في الفيدرالية وداخلها، بما في ذلك في لاسعانود، ومع بونتلاند، وبين الصومال و "صوماليلاند"؛
- (هـ) تقديم المساعي الحميدة والمشورة الاستراتيجية بغية دعم تنفيذ هيكل الأمن الوطني وخطة تطوير قطاع الأمن، بالتنسيق مع الشركاء، مع التركيز على حوكمة قطاع الأمن وبناء القدرات المؤسسية؛
- (و) بناء قدرة قوات الدفاع الصومالية على التخفيف من الخطر الذي تشكله الذخائر المتفجرة، بما فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وإدارة الأسلحة والذخائر بفعالية، وتنسيق الاستجابة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام؛
- (ز) دعم حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية في سعيها للتعبيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار، وخطط تحقيق الاستقرار على صعيد الولايات، ومبادرات المصالحة المحلية، وكذلك الجهود الرامية لمكافحة التطرف العنيف. وسيضمن ذلك أيضاً دعم البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين من خلال بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية؛
- (ح) بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية لوضع نظام اتحادي للعدالة وهياكل قضائية وتعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك في المناطق المستردة حديثاً أو مؤخرًا، وتسخير البرامج المشتركة لهذا الغرض، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق على نطاق منظومة العدالة، على مختلف مستويات الحكومة؛ وتقديم الدعم التقني لحكومة الصومال الفيدرالية للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ وتقديم الدعم التقني للحكومة من أجل تحسين تفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛
- (ط) دعم إنشاء لجنة حقوق الإنسان بهدف النهوض بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الصومال؛ وتقديم الدعم التقني لحكومة الصومال الفيدرالية للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ وتقديم الدعم التقني للحكومة من أجل تحسين تفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛

- (ي) دعم حكومة الصومال الفيدرالية في سعيها لتنفيذ خطتي عمل بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الوطنية الصومالية ولوضع حد لقتل الأطفال وتشويههم في انتهاك للقانون الدولي (2012) الذي كررته الحكومة في الالتزامات التي تعهدت بها في خريطة الطريق الخاصة بالأطفال والنزاعات المسلحة في عام 2019؛
- (ك) دعم حكومة الصومال الفيدرالية في سعيها لتنفيذ البيان المشترك المتعلق بإنهاء ومنع العنف الجنسي في حالات النزاع؛
- (ل) إعطاء دفع لتنفيذ البعثة للاستعراض الاستراتيجي الذي كُلف به مجلس الأمن، بما في ذلك الاستعداد لتحول البعثة في نهاية المطاف عملاً بالولايات الصادرة عن المجلس.
- 39 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) المساهمة في تحقيق الأولويات الوطنية المتصلة بالعمليات السياسية الشاملة والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع أهداف إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025؛
- (ب) دعم حكومة الصومال الفيدرالية في سعيها لتنفيذ خطة التحول الوطني التي وضعتها وإنهاء صياغة رؤية المثوية لعام 2060؛
- (ج) دعم حكومة الصومال الفيدرالية في سعيها لدفع عجلة عملية الانتقال الأمني، ولا سيما نحو تعزيز قطاع الأمن الصومالي.
- 40 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستعمل البعثة عن كثب مع أي وجود أمني تُوكل له هذه الولاية بعد انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وستواصل البعثة ضمان الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعم الذي قد تقدمه الأمم المتحدة إلى أي كيانات غير تابعة للأمم المتحدة في الصومال.
- 41 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة تعزيز تكامل أنشطتها مع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال، بما في ذلك من خلال أربعة برامج مشتركة، وإعطاء دفع لتنفيذ الأولويات المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025 بهدف دعم خطة التحول الوطني التي وضعتها حكومة الصومال الفيدرالية.
- 42 - وفيما يخص العوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) توصل حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية إلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي، وإحراز تقدم نحو إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد على مستوى المقاطعات في عام 2024؛
- (ب) توصل عملية مراجعة الدستور إلى اتفاق على الخطوط العريضة للدستور المنقح، مع بقاء بعض المسائل الخلافية التي سيتعين تناولها؛
- (ج) تولى الصومال تدريجياً المسؤولية عن الأمن، وإحراز حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية تقدماً نحو بناء مؤسسات أمنية قادرة وخاضعة للمساءلة ومقبولة وميسورة التكلفة على النحو المبين في الدستور وهيكل الأمن الوطني وخطة تطوير قطاع الأمن؛
- (د) ازدياد قدرة قوات الأمن الصومالية على السيطرة على الأراضي بشكل فعال، مما يجعل الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار أكثر استدامة؛

- (هـ) أن تظل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع تشكل مصدرا للقلق؛
- (و) أن تظل حركة الشباب تشكل أكبر تهديد للأمن والاستقرار في الصومال، يليها العنف العشائري والنزاعات المحلية، وأن يظل الشباب الصومالي معرضا إلى احتمال التطرف والتجنيد على أيدي الجماعات المتطرفة، ولا سيما حركة الشباب؛
- (ز) استمرار تأثير النساء والفتيات أكثر من غيرهن بعدم المساواة والعنف الجنسي وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان؛
- (ح) استمرار احتمال تعرّض الأقليات والفئات المهمشة والنازحين داخليا للتمييز والإقصاء؛
- (ط) استمرار التحديات التي يواجهها كل من حرية التعبير والحيز المدني، واستمرار احتمال ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والمخاطر المتعلقة بالحماية التي يتعرض لها المدنيون؛
- (ي) أن تظل الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاع ضد الأطفال تشكل مصدرا للقلق؛
- (ك) مواجهة البلد صدمات متكررة متصلة بالمناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات؛
- (ل) أن يظل وجود الأمم المتحدة في الصومال في عام 2025 معتمدا على ترتيبات أمنية كافية مقبولة في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن؛
- (م) أن يكتمل في عام 2024 التخطيط لوضع خريطة طريق للتحويل في نهاية المطاف من بعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة الصومال الفيدرالية.

- 43 - وتقوم البعثة بإدماج المنظور الجنساني في أنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك بدعم زيادة حماية النساء والفتيات وكذلك مشاركة المرأة وتمثيلها في المجال السياسي والحياة الاقتصادية وجهود المصالحة وبناء السلام.
- 44 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وضعت البعثة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، خطة عمل مشتركة مدتها سنتان للفترة 2023-2025. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، قامت البعثتان بالتوقيع على خطة تنفيذ الاستراتيجية في الصومال. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة تسعى لمواصلة ما استهلته الخطة السابقة (2021-2022) بإدماج التوصيات المقّمة في عملية مراجعة التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة التي أجريت في عام 2022.

الأداء البرنامجي في عام 2023

الدعم الانتخابي المقدم لانتخابات مقاطعات بونتلاند التي أجريت في عام 2023 على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد

- 45 - في أيار/مايو 2023، نظّمت اللجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند انتخابات في المقاطعات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في 30 مقاطعة من أصل 33 مقاطعة كان من المقرر إجراء انتخابات فيها، وقد بلغت نسبة إقبال الناخبين عليها 72 في المائة ولم تشهد حوادث أمنية كبيرة. وكانت تلك أول انتخابات تجري على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في بونتلاند وفي الصومال منذ أكثر من 50 عاما. وقد قُبلت نتائج الانتخابات إلى حد كبير، وتمت الإشادة بمهنية اللجنة في التخطيط للعملية الانتخابية وتنفيذها بدعم دولي. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اضطلعت البعثة بدور رئيسي في دعم العملية الانتخابية عن طريق تعبئة الموارد، وبناء القدرات التقنية والتشغيلية للجنة، وتيسير تنسيق وتقديم الدعم

التقني الدولي. وشكّل الدعم التقني والتشغيلي تكملة للمساعي الحميدة التي بذلتها البعثة لمعالجة التوترات السياسية خلال العملية الانتخابية.

46 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 7).

الجدول 7 مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
أجري اتصال أولي مع اللجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند لتحديد المجالات التي يمكن فيها للبعثة أن تقوم ببناء القدرات وتقديم الدعم التقني والتشغيلي لتسجيل الناخبين في بونتلاند ولإجراء انتخابات مباشرة في المقاطعات	تم تعزيز القدرات التقنية لموظفي اللجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند في مختلف المجالات المواضيعية، وقامت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم التقني للتخطيط لتسجيل الناخبين وللعمليات الانتخابية	قدمت البعثة الدعم التقني والمالي إلى اللجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند للتخطيط لتسجيل الناخبين وللعمليات الانتخابية، وتتوج هذا الدعم بانتخابات المقاطعات التي أجريت في أيار/مايو 2023 على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد
	بدعم من البعثة، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تحضير ميزانية انتخابية شاملة، تضمنت تبرعات مالية من الجهات المانحة وسلطات بونتلاند غطت احتياجات تسجيل الناخبين وانتخابات المقاطعات	بذلت البعثة مساعيها الحميدة في إطار هذه العملية لكفالة تهيئة بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات بالتخفيف من حدة التوترات السياسية
	تم تعزيز القدرة التشغيلية للجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند لدعم مهام تسجيل الناخبين والعمليات الانتخابية المقررة بفضل الموارد الدولية	

النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1: استراتيجيات وخطط عمل فعالة ومنسقة ومكملة لبعضها البعض بهدف تحقيق الاستقرار، دعماً للسلطات الصومالية في المناطق المستردة حديثاً

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

47 - في عام 2023، عززت البعثة تفاعلها مع الوزارات والمؤسسات الرئيسية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات، ودعمت التنسيق المتعلق بتحقيق الاستقرار، بما في ذلك بوضع خطط خاصة بالمناطق المستردة حديثاً وبشأن منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وشجعت البعثة على اتباع نهج لبناء السلام يقوم على زيادة التفاعل مع علماء الدين ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات. وقدمت الدعم إلى حكومة الصومال الفيدرالية بهدف تعديل برنامجها الوطني لتأهيل المنشقين، فضلاً عن مبادرات الحوار من أجل تعزيز تفاعل المجتمع المحلي مع مؤسسات العدالة.

48 - وفي عام 2025، ستعزز البعثة دعمها المقدم لحكومة الصومال الفيدرالية من خلال بذل مساعي حميدة تهدف لتشجيع زيادة التعاون مع الولايات الأعضاء في الفيدرالية على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وخطط العمل ذات الصلة. وسيكتسي تنفيذ خريطة الطريق لعام 2019 الخاصة بالأطفال والنزاعات المسلحة والبيان المشترك المتعلق بإنهاء ومنع العنف الجنسي أهمية رئيسية. وفي المناطق المستردة حديثاً، ستدعم البعثة أيضاً جهود بناء القدرات للتمكين من تحقيق المصالحة والعدالة وتنفيذ الترتيبات الأمنية.

49 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8).

الجدول 8

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
جرى إرساء تقاسم المعلومات والتخطيط المشترك فيما يخص المناطق التي ستُسترد في إطار الخطة الانتقالية، وجرى تنقيح كل من استراتيجية منع التطرف العنيف ومكافحته وخطة تنفيذ هذه الاستراتيجية	تم تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التنسيقي من أجل تنقيح الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار ووضعها في صيغتها النهائية، واستعراض وإعادة تعديل البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين، ووضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مكافحة الإرهاب، بما يكفل اتباع نهج متسق بين أولويات الأمن وبناء السلام	أسهم تقديم الدعم والمشورة بشأن عمليات التنسيق والتخطيط في قيام أصحاب المصلحة الصوماليين بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار، ولا سيما في المناطق المستردة حديثاً	زيادة جهود التنسيق للمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وخطط العمل ذات الصلة، والبرنامج الوطني لتأهيل المنشقين المعاد تعديله، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمنع التطرف العنيف ومكافحته	اتباع نهج تعاوني بين حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية إزاء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وخطط العمل ذات الصلة، والبرنامج الوطني لتأهيل المنشقين المعاد تعديله، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمنع التطرف العنيف ومكافحته
		أطلقت مبادرات بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات في مواقع إضافية	تعزيز جهود بناء السلام من أجل منع التطرف العنيف	
		قامت حكومة الصومال الفيدرالية بإصدار مشروع استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب تركز على المنشقين الرفيعي المستوى من حركة الشباب		

النتيجة 2: حل المسائل المتعلقة ذات الصلة بالتحول إلى النظام الاتحادي من خلال الحوار بين الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية، مما يُمكن من إحراز تقدم في مراجعة الدستور والأهداف الأخرى لبناء الدولة

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

50 - في عام 2023، قَدِّمَت البعثة الدعم لعقد ثلاثة اجتماعات للمجلس الاستشاري الوطني في إطار جهود التحوّل بين حكومة الصومال الفيدرالية وقيادة الولايات الأعضاء في الفيدرالية من أجل إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الأولويات الوطنية، بما في ذلك الاتفاق على جوانب من عملية مراجعة الدستور، والحرب ضد حركة الشباب، والمقترحات المتعلقة بالجدول الزمني للانتخابات على المستويين الوطني ودون الوطني. وقَدِّمَت البعثة الدعم إلى مكتب رئيس الوزراء لكفالة إدماج المنظور الجنساني وإشراك المرأة في عمليات المجلس. وقَدِّمَت البعثة الدعم أيضا لبناء قدرات البرلمانيين من أجل تعزيز مشاركتهم في عملية مراجعة الدستور، بما في ذلك مواءمة الدساتير والنظام الداخلي للعملية البرلمانية على مستوى الولايات وعلى المستوى الفيدرالي. وزادت البعثة كذلك دعمها المقدم لتطوير قطاع الأمن، بما في ذلك بمواصلة تنفيذ هيكل الأمن الوطني، الذي يكتسي أهمية بالغة لإضفاء الطابع الاتحادي على قطاع الأمن.

51 - وفي عام 2025، ستدعم البعثة الشركاء الوطنيين من أجل تهيئة بيئة مواتية للمشاورات بشأن عملية وطنية شاملة لمراجعة الدستور تحت مسؤولية الصوماليين وتفعيل تلك العملية. كما ستبذل مساعيها الحميدة وتقدم الدعم التقني للتوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن المسائل الخلافية المتصلة بالإطار الدستوري.

52 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9).

الجدول 9
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	-	عقدت حكومة الصومال الفيدرالية ثلاثة اجتماعات للمجلس الاستشاري الوطني (بدون بونتلاند) تم التطرق أثناءها إلى مجالات ذات أولوية بما في ذلك الأمن/الحرب ضد حركة الشباب، والانتخابات، ومساعي تحقيق الاستقرار، ومراجعة الدستور، وتقاسم السلطة	استمرار القادة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات في المشاركة في حوار بشأن القضايا الرئيسية؛ وإحراز تقدم نحو إضفاء الطابع الاتحادي وبناء الدولة	اتفاق القادة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات على التقدم الذي ينبغي إحرازه نحو تنفيذ الأولويات المتصلة ببناء دولة وطنية
		تم إحراز تقدم في العمل التقني بين حكومة الصومال الفيدرالية	تحديد القضايا الخلافية المتعلقة بإضفاء الطابع الاتحادي وبناء الدولة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات والسعي لإيجاد حل لها	إجراء مشاورات في إطار عملية مراجعة الدستور تعكس وجهات النظر المتنوعة لممثلي النساء والشباب والفئات المهمشة
				الاتفاق على عملية مراجعة الدستور وعلى جدول زمني للدستور

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
				على المستويين التقني والسياسي
				والولايات الأعضاء في الفيدرالية في إطار التحضير لاجتماعات المجلس الاستشاري الوطني (أو اجتماعات منبر مماثل له) أو متابعة تلك الاجتماعات، وتم ذلك بمشاركة المرأة

النتيجة 3: تعزيز القدرات ذات الأولوية في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الصومالية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

53 - في عام 2025، ستقدم البعثة الدعم لمؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الصومالية من خلال إسداء المشورة الاستراتيجية والسياساتية والتقنية والتنسيق مع الشركاء. وسيشمل ذلك المضي قدماً نحو تنفيذ هيكل الأمن الوطني المنقح، بما في ذلك إنشاء مجلس الأمن الوطني، وخطة تطوير قطاع الأمن، فضلاً عن وضع وتنفيذ الأطر القانونية المتصلة بسيادة القانون وحوكمة قطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة مننديات التنسيق القائمة في مجال تكوين القوات والتدريب ومبادرات المساواة، فضلاً عن وضع استراتيجية وطنية للأمن البحري. وستقوم البعثة بتنسيق عملية تطبيق نماذج أعمال الشرطة، فضلاً عن نماذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، وبالترويج لاستقلال القضاء وممارسة الرقابة المدنية والمساءلة، لتعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك في المناطق الهشة والمستردة. وعلاوة على ذلك، ستقدم البعثة الدعم لتنسيق البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين المعاد تعديله، وستروج للحد من العنف من خلال تجريب أدوات معدلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

54 - كانت الحاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين ضمن النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها خلال المرحلة الأولى من برنامج الشرطة المشترك. وستسعى شرطة الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون بشكل أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال المرحلة المقبلة. وبالمثل، كشفت المشاريع التجريبية الهادفة لتعزيز خدمات العدالة والشرطة في المناطق المستردة حديثاً عن وجود تحديات تعرقل التنسيق وعن الحاجة إلى تحسين التعاون والتفاهم بين مقدمي خدمات العدالة الرسمية وغير الرسمية. وفي المناطق المستردة حديثاً، اتضح أن التدريب على السبل البديلة لتسوية المنازعات مسألة في غاية الأهمية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ. بيد أن غياب الشرطة الصومالية عرقل استمرار تقديم الدعم في مجال سيادة القانون. وقد غيرت الإدارة الجديدة محور تركيزها لينصب على تشكيل القوات لتتمكن من تنفيذ العمليات العسكرية ضد حركة الشباب. وأجريت تقييمات تقنية مشتركة للخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في عامي 2023 و 2024، بهدف إرشاد المراحل اللاحقة وضمان سلاسة تسليم المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية.

55 - ويُعرض التقدم المتوقع إحرازه صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 10).

الجدول 10
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
تمت مراجعة وإصدار الخطة الانتقالية للصومال، وتم تحقيق التنسيق التقني من خلال نهج شامل للهياكل الأمنية	تم تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية الخاضعة للمساءلة والميسورة التكلفة والقادرة على حماية السكان المدنيين	اعتمدت خطة تطوير قطاع الأمن الصومالي، وتم تنقيح هيكل الأمن الوطني	انطلاق المرحلة 2 من برنامج الشرطة المشترك وضع واعتماد تشريعات أمنية	تقديم الدعم التقني لتعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية بشكل كامل
كفلت البرامج المشتركة لسيادة القانون والحوكمة الأمنية قيام الهياكل التنفيذية والتشريعية لحكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية بتقديم الدعم لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال	تم تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في قطاع الأمن	اعتمد البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية	بناء قدرات المؤسسات الوطنية وتنفيذ المراحل الأولى من البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية	تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ خطة تطوير قطاع الأمن وهيكل الأمن الوطني المنقح مع أصحاب المصلحة لتيسير إحراز تقدم ملموس
أحرز تقدم على مستوى التشريعات الرامية إلى تحسين الرقابة المدنية الخارجية على قوات الأمن	تم تعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية بالأمن البحري	تم تنقيح البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين	إنشاء مسارات عمل بشأن الدفاع والشرطة وسيادة القانون والإدارة المالية العامة بهدف تنفيذ خطة تطوير قطاع الأمن	تعزيز استقلال القضاء من خلال تنفيذ المرحلة التالية من البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية
سُنَّ قانون شرطة ولاية هرشيبيلي، ووضعت أربعة مشاريع قوانين للشرطة وتم التشاور بشأنها	تم تنقيح البرنامج الوطني لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع	أجري تقييم أساسي للإطار الوطني لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع	إشراك المؤسسات الإصلاحية	سريان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات
أنشئت آلية للتنسيق بين الشركاء بشأن الأمن البحري				تحسين مستوى نضج القدرات الوطنية في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

المنجزات المستهدفة

56 - يعرض الجدول 11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 11

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2023 لعام 2023 لعام 2024 لعام 2025

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	4	3	3	3
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	4	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الوثائق)	4	3	3	3
2 - جلسات مجلس الأمن	4	3	3	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	2	2	-	4
3 - برامج مشتركة بشأن دعم بناء الدولة والمصالحة، والبرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية، وبرنامج حقوق الإنسان والدعم الانتخابي	2	2	-	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	297	301	264	275
4 - حلقات دراسية لدعم تنفيذ قوانين حماية الطفل	12	-	6	6
5 - حلقات دراسية عن تنسيق وتنفيذ الاتفاقات السياسية المبرمة على الصعيد الاتحادي بشأن سيادة القانون وتحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن الصومالية	4	3	4	6
6 - حلقات دراسية عن النفقات العامة الموجهة نحو الأمن والعدالة	2	2	2	2
7 - حلقات عمل بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع (حماية المرأة)	8	8	8	8
8 - حلقات عمل وحلقات دراسية ومناسبات تدريبية بشأن بناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان	6	6	6	6
9 - حلقات عمل مواضيعية بشأن قضايا حقوق الإنسان مع المجتمع المدني، مثل تلك التي تتناول مسائل الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، ومشاركة المجتمع المدني، والالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، وبشأن الرصد والإبلاغ عن أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز الثقة لدى المجتمعات المحلية	14	14	14	14
10 - حلقات عمل لفائدة فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، بما يشمل الأطفال والنزاع المسلح	12	12	12	12
11 - حلقات عمل لتعزيز قدرات البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين المعاد تعديله وتنسيق تنفيذه	2	6	2	4
12 - حلقات عمل بشأن الدعوة وبناء القدرات من أجل إقامة نظام عدالة ميسور التكلفة وبدء العمل بالنموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية	20	20	16	16
13 - حلقات عمل لحرس السجون بشأن إدارة السجون	20	25	16	16
14 - حلقات عمل بشأن الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية	8	3	5	6
15 - حلقات عمل بشأن تنفيذ الأولويات البحرية وفقا لاستراتيجية الوطنية الصومالية للأمن البحري، واستراتيجية الاقتصاد الأزرق، وتعزيز التشريعات والفرص المتاحة أمام المرأة استنادا إلى الاستراتيجية المتعلقة بدور المرأة في القطاع البحري	5	5	5	8
16 - حلقات عمل لدعم بناء القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ هيكل الأمن الوطني وخطة تطوير قطاع الأمن في الصومال	6	7	6	6
17 - حلقات عمل بشأن نظام النزاهة لتعزيز قدرات السلطات الوطنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد	1	1	2	2

- 18 - حلقات عمل ودورات تدريب وأنشطة بناء القدرات بشأن اتباع نهج شامل إزاء تحقيق الاستقرار من أجل استعراض تنفيذ الاستراتيجية والخطة الوطنية لتحقيق الاستقرار، واستعراض خطط الولايات المتعلقة بتحقيق الاستقرار وتطويرها وتحديثها
- 19 - حلقات عمل على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات بشأن منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك مع الشركاء الدوليين
- 20 - عقد حلقة دراسية وطنية للشباب، بالشراكة مع وزارات الشباب والرياضة في حكومة الصومال الفيدرالية/الولايات الأعضاء في الفيدرالية، بشأن أولويات الشباب فيما يتعلق بالصومال
- 21 - حلقات عمل وعمليات تقييم ومشاورات و/أو دورات تدريب لدعم المؤسسات على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الفيدرالية من خلال تقديم المشورة بشأن إدارة الأسلحة والذخائر للحد من المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون
- 22 - التدريب في مجال حماية المدنيين
- 23 - حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وهيئات إدارة الانتخابات على مستوى الولايات بشأن مجالات مواضيعية تُحدّد بشكل مشترك
- 24 - حلقات عمل بشأن منع أعمال العنف خلال الانتخابات ضد القيادات النسائية والتصدي لهذه الأعمال
- 25 - حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وهيئات إدارة الانتخابات على مستوى الولايات بشأن الأطر القانونية والحوار الشامل مع أصحاب المصلحة
- 26 - حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب في مجالات الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي وتغطية الحملات الانتخابية
- 27 - حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب متنوعة ينظمها الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بشأن تنفيذ خطة تطوير قطاع الأمن في الصومال/النموذج الجديد لأعمال الشرطة/النهج الشامل إزاء الأمن
- 28 - حلقات عمل أو حلقات دراسية أو مناسبات لبناء القدرات/للتدريب دعماً للمؤسسات الحكومية المعنية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات بشأن شمول الجميع في العمل السياسي
- 29 - حلقات عمل أو حلقات دراسية أو مناسبات لبناء القدرات/للتدريب بشأن بناء السلام والوساطة وتسوية النزاعات
- 30 - حلقات عمل أو حلقات دراسية أو مناسبات لبناء القدرات/للتدريب بشأن عملية مراجعة الدستور
- 31 - حلقات عمل تقنية لمساعدة المجلس الوطني للشباب/المجلس الاستشاري للشباب في الصومال
- 32 - حلقات عمل لبناء قدرات المجتمع المدني على رصد أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز ثقة المجتمعات المحلية، والإبلاغ عنهما، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع
- 33 - المشاركات مع النساء من قادة المجتمع المدني والنساء العضوات في البرلمان وفي مجلس الشيوخ، وحلقات العمل/جلسات العمل لفائدتهن بشأن الوساطة والمصالحة والتفاوض والحوارات السياسية
- المنشورات (عدد المنشورات)**
- 34 - تقارير الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية عن حرية التعبير و/أو حماية المدنيين في الصومال، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والحقوق الثقافية في الصومال
- 35 - موجز وطني وتقارير على مستوى المقاطعات عن مؤشر الهشاشة ونموذج النضج
- 36 - تقارير عن التحليلات والإجراءات والعمليات وأفضل الممارسات المتعلقة بالتخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع
- 37 - صحائف وقائع بشأن الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال

38 -	تقرير دراسة عن تجربة المرأة الصومالية وتطلعاتها في مجال السلام والسياسة في البلد	-	-	-	1
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	-	9	9	9
39 -	رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وإجراء التحقيقات المتعلقة بها، بما يشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاع وحماية الطفل، ورصد ومتابعة الحوادث التي تشارك فيها قوات الأمن بدعم من الأمم المتحدة، من خلال سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	-	9	9	9

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: تقديم الدعم إلى حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في النهوض بالأولويات الوطنية، بما في ذلك للتقدم بشكل ملموس نحو اختتام عملية مراجعة الدستور، وتحسين المشاركة السياسية للمرأة، وتنفيذ هيكل الأمن الوطني، ودفع عجلة العمليات السياسية نحو الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2026؛ وتقديم الدعم لأصحاب المصلحة الصوماليين لمعالجة النزاعات العشائرية والمحلية، بما في ذلك في المناطق المستردة حديثاً.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بشأن تعميق التحول إلى النظام الاتحادي، وعملية مراجعة الدستور، وإدارة النزاعات المحلية وحلها، وعملية المصالحة الوطنية؛ وتقديم المشورة بشأن صياغة الدستور المنقح؛ وتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية بشأن تنقيحات الإطار القانوني الانتخابي والعمليات الانتخابية الشاملة؛ والدعوة إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في القيادة والعمليات السياسية لصنع القرار، وفي العمليات الانتخابية، وإلى تعزيز مشاركتها في أدوار القيادة السياسية في مؤسسات الحوكمة؛ وتقديم المشورة بشأن امتثال التشريعات الوطنية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك السياسات التي تُعنى بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال في النزاعات المسلحة؛ وتقديم المشورة والاضطلاع بأنشطة الدعوة لتعزيز إطار الحماية الوطني وإضفاء طابع مؤسسي على آليات المساءلة بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وبشأن التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري لحقوق الإنسان، وبشأن التقييمات المتصلة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وبشأن التصدي للانتهاكات التي ترتكبها القوات الدولية والوطنية والقوات التابعة للحكومة؛ وتقديم المشورة بشأن التشريعات الخاصة بقطاع الأمن والتدابير المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك الإدارة المالية المستدامة لقطاع الأمن؛ والتشاور بشأن الإطار القانوني لتنفيذ هيكل الأمن الوطني؛ والدعوة إلى زيادة التخطيط المشترك بين قوات الأمن والجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة وربطها بخدمات موجهة أكثر نحو التنمية؛ وتقديم المشورة الاستراتيجية والدعوة من أجل إنشاء مؤسسات أمنية ومؤسسات لسيادة القانون تكون مستقلة وخاضعة للمساءلة؛ وتعزيز الإدارة البحرية الصومالية ودور المرأة في القطاع البحري؛ وإسداء المشورة السياساتية والتقنية لتنسيق الاستجابة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، والتخفيف من خطر المتفجرات، وإدارة الأسلحة والذخائر بفعالية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

التوعية: تنظيم حملتين من حملات الاتصال الاستراتيجية الطويلة الأجل لاستهداف الجماهير الصومالية والتعريف بعمل الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك بشأن القضايا المواضيعية، من خلال رئاسة فريق الأمم المتحدة للاتصالات - الصومال، وهو ما ينطوي على تنسيق الاتصالات والاضطلاع بدور القيادة أو الدعم الرئيسي في حملات الاتصال المشتركة؛ والتعاون مع المجتمع المدني (من قبيل رابطات وسائط الإعلام والمجموعات الشبابية) من أجل عقد مناسبات لإحياء احتفالات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة بالسياق الصومالي، وتوسيع أهداف الأمم المتحدة في مجال الاتصال؛ والدعم في مجال الإعلام والتغطية المتعددة الوسائط بشأن الزيارات التي يقوم بها مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة إلى الصومال، حسب الاقتضاء؛ ودعم وتوجيه أنشطة التوعية المحددة الأهداف، حسب الاقتضاء، على أساس مخصص.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بناء علاقات عمل مع وسائط الإعلام الصومالية والدولية للمساعدة على ضمان فهم أفضل لعمل الأمم المتحدة في الصومال وتطوير قطاع الاتصالات الصومالي من خلال برامج بناء القدرات لفائدة وسائط الإعلام ومكاتب الاتصالات الحكومية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وتنظيم مؤتمرات صحفيين على الأقل لقيادة الأمم المتحدة والترتيب لإجراء مقابلات وتغطيات إعلامية أخرى مع مسؤولي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: أربع منصات رقمية (وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الرقمية) تنتج محتوى متعدد اللغات ومتعدد الوسائط، يشمل ما لا يقل عن 250 من المواد (بما في ذلك البطاقات والرسوم البيانية ومقاطع الفيديو) لنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات عبر الإنترنت؛ وبالنسبة للمنصات التقليدية، وإنتاج برامج إذاعية باللغة الصومالية، تشمل ما لا يقل عن 50 حلقة من برنامج "الطريق إلى السلام"، حسب الاقتضاء، وموصلة حملات التوعية الطويلة الأجل التي تركز على البرامج الإذاعية الموجهة إلى الجماهير الصومالية؛ وإنتاج سلسلة من البرامج الإذاعية بشأن مواضيع ذات أولوية عالية على أساس مخصص؛ وإصدار 12 من التقارير المستكملة (باللغتين الإنكليزية والصومالية) لتسليط الضوء على عمل منظومة الأمم المتحدة في الصومال؛ وإعداد أربعة تقارير فصلية مستكملة للأمم المتحدة باللغة الإنكليزية، تسلط الضوء على عمل منظومة الأمم المتحدة في الصومال، موجهة إلى شركاء الحكومة الصومالية والشركاء الدوليين والجهات المانحة؛ وتقديم الدعم في مجال التصميم والإنتاج لمجموعة من الرسائل الإخبارية الرقمية التي تسلط الضوء على عمل الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 12

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023		
عام 2025 مقابل عام 2024 (الزيادة)/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
(303,4)	16 194,5	16 497,8	15 849,2	16 305,2	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
3 707,9	48 541,5	44 833,6	45 845,0	41 814,4	تكاليف الأفراد المدنيين
104,9	39 910,3	39 805,4	34 292,2	38 451,7	التكاليف التشغيلية
3 509,5	104 646,3	101 136,8	95 986,5	96 571,3	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 13

الموارد البشرية

المتطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون		الموظفون الدوليون																			
				المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		المجموع							
المجموع	الفرعي	الوطنيون	الدوليون	الفرعي	م	و	ر	الفرعي	خ	ع	خ	م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ع	و	أ	ع
338	19	1	18	132	45	87	187	-	57	-	37	(ب)51	30	(ب)8	1	(ب)2	1	2024	المعتمد لعام				
348	19	1	18	143	45	98	186	-	55	-	37	(ب)51	30	(ب)9	1	(ب)2	1	2025	المقترح لعام				
10	-	-	-	11	-	11	(1)	-	(2)	-	-	-	-	-	1	-	-	-	التغير				

(أ) وظيفة واحدة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ب) تشمل وظيفة واحدة برتبة مد-1 ووظيفة واحدة برتبة ف-4 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

57 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 للبعثة 104 646 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف نشر 625 فردا من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة و 9 من أفراد شرطة الأمم المتحدة (16 194 500 دولار)، والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (48 541 500 دولار) لما قدره 186 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 2 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 9 مد-1، 30 ف-5، 51 ف-4، 37 ف-3، 55 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)، و 143 وظيفة وطنية (98 وظيفة لموظفين وطنيين فنيين و 45 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 19 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، و 17 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، إضافة إلى التكاليف التشغيلية (39 910 300 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (475 100 دولار)، والسفر في مهام رسمية (987 700 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (19 987 200 دولار)، والنقل البري (1 564 300 دولار)، والعمليات الجوية (7 752 200 دولار)،

والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (100 202 5 دولار)، والخدمات الطبية (700 329 1 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (2 612 000 دولار).

58 - وطُبق معدل شواغر نسبته صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بالوحدات العسكرية، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024. وطُبق معدل شواغر نسبته صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة استناداً إلى افتراض النشر الكامل في عام 2025، ومع مراعاة إلغاء خمس وظائف لشرطة الأمم المتحدة في عام 2025. وطُبق معدل شواغر نسبته 13,1 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، استناداً إلى متوسط معدل الشواغر في عام 2023. وطُبق معدل شواغر نسبته 13,3 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الفنيين الوطنيين ومعدل شواغر آخر نسبته 8,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف من الرتبة المحلية، استناداً إلى معدلات الشواغر في آذار/مارس 2024. وطُبق معدل شواغر نسبته 12,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات، مع مراعاة إلغاء ست وظائف يشغلها أفراد مقدمون من الحكومات في عام 2025. وطُبق معدل شواغر نسبته 25,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بالمتطوعين الدوليين من متطوعي الأمم المتحدة، استناداً إلى متوسط معدل الشواغر في عام 2023. واستمر تطبيق معدل شواغر نسبته 50,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة تمت الموافقة عليها في عام 2023 وهي وظيفة شاغرة.

59 - وفي عام 2025، يشمل ملاك الموظفين المقترح إنشاء 12 وظيفة، بالإضافة إلى إلغاء وظيفتين ثابتتين و 6 وظائف مؤقتة لأفراد مقدمين من الحكومات و 5 أفراد من شرطة الأمم المتحدة، كما يلي:

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لرئيس مكتب، موظف رئيسي للتنسيق (مد-1) في مقديشو لرئاسة المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وسيؤدي شاغل الوظيفة دوراً محورياً في دعم البعثة من خلال تعزيز البرامج والنهج المشتركة على كامل نطاق البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بما يتماشى مع الولاية الواسعة النطاق للبعثة؛

(ب) إنشاء وظيفتين لموظف معاون لشؤون التنسيق (موظف فني وطني) في مقرّ الفريق المعني بتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة والمساءلة، في بيدواه وجوه، لتقديم الدعم والمشورة إلى وزارة الداخلية المعنية في هاتين الولايتين بشأن وضع خطة تحقيق الاستقرار الخاصة بكل ولاية في مجالات تعافي المجتمعات المحلية، والحوكمة المحلية، والتماسك الاجتماعي والمصالحة والأمن؛

فريق الدعم الانتخابي المتكامل

(ج) إلغاء وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) في فريق الدعم الانتخابي المتكامل بعد أن ظلت شاغرة لمدة 33 شهراً، واعتُبر أن هناك وظائف أخرى تغطي مهام شاغل الوظيفة على نحو كاف؛

فريق الاتصال الاستراتيجي والشؤون العامة

(د) إنشاء وظيفة موظف لشؤون الإعلام (موظف فني وطني) في بلدوين لدعم وتحسين رصد التطورات المحلية والتفاعل معها وضمان الدعم العادل لجميع المناطق وتعميم خطابات الأمم المتحدة عليها بفعالية؛

فريق الشؤون السياسية والوساطة

- (هـ) إنشاء وظيفة موظف معاون للشؤون السياسية (موظف فني وطني) في بلدوين لدعم المكتب الميداني في هرشيبلي، وهو سيؤدي دورا حاسما في مساعدة حوكمة ولاية هرشيبلي وفي جهود بناء الدولة وبناء السلام؛

الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية

- (و) إنشاء وظيفة لموظف لشؤون حقوق الإنسان/موظف لشؤون حماية الطفل (موظف فني وطني) في غاروي لتقديم الدعم لأنشطة الرصد والإبلاغ والدعوة وبناء القدرات المتصلة بحقوق الطفل وحمايته في الصومال؛

قسم العدالة وشؤون السجون

- (ز) إنشاء وظيفة لموظف للشؤون القضائية (موظف فني وطني) في جوهر لدعم البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية في آدن ببال وموكوكوري، وكذلك لدعم القيادة في هرشيبلي؛

- (ح) إنشاء وظيفتين لموظف لشؤون سيادة القانون (موظف فني وطني)، واحدة في دوسمريب والثانية في غاروي، لتقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين لقيادة قسم العدالة، مع التركيز على ديناميات العشائر والأنشطة البرنامجية في مدينتي باكسدو وحرر طيري.

- (ط) إلغاء خمس وظائف يشغلها أفراد مقدمون من الحكومات في مناطق مثل هرجيسا وصومالياند وبلدوين وهرشيبلي وغالمودوغ. وقد أجريت عملية إعادة التشكيل هذه بسبب الحاجة إلى تخصيص الموارد بفعالية أكبر بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبعثة؛

قسم إصلاح قطاع الأمن

- (ي) إلغاء وظيفة واحدة لمستشار عسكري من الأفراد المقدمين من الحكومات في هرجيسا، ظلت شاغرة لمدة سنة واحدة؛

- (ك) إنشاء وظيفة لموظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن (موظف فني وطني) يعنى بقطاع الدفاع في مقديشو؛

قسم الشرطة

- (ل) إنشاء وظيفتين لموظف معاون لتنسيق شؤون الشرطة (موظف فني وطني) سيكون مقرهما في مقديشو وبلدوين، من أجل تعزيز جهود الاتصال مع النظراء الوطنيين الرئيسيين، بما في ذلك قوة الشرطة الصومالية ووزارة الأمن الداخلي؛

- (م) إلغاء وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) بعد أن ظلت الوظيفة شاغرة لمدة 28 شهرا، واعتُبر أن هناك وظائف أخرى تغطي مهام شاغل الوظيفة على نحو كاف؛

- (ن) إلغاء 5 وظائف لأفراد من شرطة الأمم المتحدة، بالتوازي مع بذل جهود تهدف إلى زيادة العنصر الوطني لملاك موظفي البعثة، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية الدعم المقدم وتوثيق صلته بالسياق.

60 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2024 وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُتترح استمرار هاتين الوظيفتين في عام 2025:

- (أ) ستستمر الحاجة لوظيفة رئيس إدارة البرامج (مد-1)، في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، للإشراف على عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وقيادة التخطيط

الاستراتيجي والتشغيلي، وتقديم المشورة لقيادة البعثة بشأن مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإشراف على تنفيذ خطة العمل، وقيادة العمل مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(ب) ستستمر الحاجة لوظيفة موظف لشؤون البيئة (ف-4) للتركيز على تنفيذ العناصر المتعلقة بالبيئة في ولاية البعثة وفقا لقراري مجلس الأمن 2592 (2021) و 2657 (2022)، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. فهناك حاجة مستمرة إلى المشورة بشأن المسائل البيئية ومسائل تغير المناخ بالنظر إلى تزايد أثر تغير المناخ على الصومال وما يتصل بذلك من طلبات للحصول على الدعم من حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية. وتواصل هذه الوظيفة دعم قيادة البعثة بشأن جميع المسائل البيئية والمسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك بتقديم تحليلات مستكملة للأسباب والعواقب البيئية للنزاعات وانعدام الأمن، وتوفير تقييمات للمخاطر واستراتيجيات لإدارة المخاطر.

61 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2024 أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب عدم نشأة الحاجة لدفع تعويضات عن الوفاة والعجز في الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، وإلى انخفاض تكلفة تذاكر السفر ذهابا وإيابا، وإلغاء 5 وظائف لأفراد الشرطة؛ (ب) زيادة في تكاليف الموظفين المدنيين، تعزى أساسا إلى تطبيق معدل شواغر نسبته 13,1 في المائة على الوظائف الدولية، وهو أدنى من نسبة 13,9 في المائة المطبقة في عام 2024، فضلا عن ارتفاع مضاعف تسوية مقر العمل الذي بلغ نسبة 55,0 في نيسان/أبريل 2024 مقارنة بنسبة 45,6 في نيسان/أبريل 2023، وتطبيق معدل شواغر نسبته 8,0 في المائة على وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، وهو أدنى من نسبة 11,5 في المائة المطبقة في عام 2024، وتطبيق معدل شواغر نسبته 13,3 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية، وهو أدنى من نسبة 20,0 في المائة المطبقة في عام 2024، فضلا عن اقتراح إنشاء 11 وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، وقابل هذه الزيادة جزئيا إلغاء 6 وظائف يشغلها أفراد مقدمون من الحكومات؛ (ج) زيادة تحت بند التكاليف التشغيلية بسبب ما يلي: '1' الزيادة في العمليات الجوية باستخدام الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات المروحية وارتفاع تكلفة ساعة الطيران من 255 دولارا في عام 2024 إلى 360 دولارا في عام 2025 استنادا إلى أحدث عقد مبرم، '2' وزيادة الاحتياجات للوالم والمعدات والأخرى بسبب تكاليف الشحن المتصلة بشراء المعدات وقطع الغيار واللوالم. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند المرافق والبنى التحتية أساسا للوقود والزيوت ومواد التشحيم، وانخفاض تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقل البري بسبب انخفاض عدد المركبات التي يتعين استبدالها، وانخفاض التكاليف تحت بنود السفر في مهام رسمية، والخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والخدمات الطبية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

62 - في عام 2024، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 1 210 600 دولار لدعم الأنشطة المقررة المتعلقة بالسلام والمصالحة في الصومال.

63 - وفي عام 2025، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 1 210 600 دولار لمواصلة دعم الأنشطة المقررة المتعلقة بالسلام والمصالحة.

3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

(900 555 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

64 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مسؤول عن دعم السلطات الوطنية في تحديد ومعالجة الأخطار القائمة والناشئة التي تهدد السلام والأمن الإقليميين. وقد حُدَّت ولاية المركز المفتوحة المدة في رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2007/279 و S/2007/280). وتضطلع البعثة بدور محوري في جهود الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، وتوفر منصة للحوار الإقليمي بشأن أشد التحديات إلحاحاً التي تعوق تحقيق الأمن والاستقرار.

65 - وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز الإقليمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في وسط آسيا من خلال التواصل مع حكومات المنطقة، والعمل، بموافقتها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛ ورصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها وتزويد الأمين العام بأحدث المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛ والبقاء على اتصال مع المنظمات الإقليمية المعنية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المحددة لتلك المنظمات؛ وتوفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون والممثلون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، بما يشمل مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛ والبقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة على نطاق أوسع.

66 - ويسترشد المركز الإقليمي في عمله الحالي ببرنامج عمل مدته خمس سنوات للفترة 2021-2025 اعتمد خلال الاجتماع السنوي لنواب وزراء الخارجية المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2020.

برنامج العمل

الهدف

67 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

68 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) الاضطلاع بمهام بذل المساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، علاوة على رصد وتحليل التطورات الإقليمية والبقاء في الوقت نفسه على اتصال مع المنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة؛

- (ب) عقد منتديات خبراء لتقديم المشورة للاجتماعات الاستشارية السنوية لرؤساء دول وسط آسيا، وتنظيم اجتماع سنوي لنواب وزراء الخارجية في وسط آسيا. وسيعمل المركز الإقليمي أيضا على تشجيع المشاركة السياسية للمرأة، من خلال إشراك كبار القيادات السياسية النسائية عن طريق المنصة الإقليمية لتجمع القيادات النسائية في وسط آسيا؛
- (ج) تعزيز الترتيبات المتعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود في المنطقة، ودعم المبادرات المتعلقة بالمياه والطاقة والتعاون البيئي والمناخي، والمساعدة على مواجهة التحديات المتصلة بالمياه العابرة للحدود وتغير المناخ؛
- (د) تنفيذ المشروع المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب على أساس خطة العمل المشتركة الجديدة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المركز، من خلال مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، جهود الرامية لإشراك الشباب؛
- (هـ) دعم دول وسط آسيا في التصدي للتهديدات الناشئة المحدقة بالأمن والاستقرار، فضلا عن عوامل الخطر الخارجية الأخرى، بما في ذلك الوضع المعقد في أفغانستان.

69 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تحسين التعاون الإقليمي في مجال التصدي للتهديدات عبر الوطنية المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن التصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة الموارد المائية وتغير المناخ؛
- (ب) تحسين استعداد حكومات دول وسط آسيا لمشاركة أعمق في تعزيز السلام والاستقرار، من خلال تعزيز التعاون وبناء الثقة في المنطقة، بما في ذلك في منتديات رفيعة المستوى مثل الاجتماع الاستشاري لرؤساء الدول.

70 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تحافظ البعثة على اتصالها برابطة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون ومع المنظمات الأخرى ذات الصلة مثل الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. وسيستمر المركز الإقليمي في تواصله مع المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. ويتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي.

71 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يتعاون المركز تعاوناً وثيقاً مع المنسقين المقيمين في البلدان الخمسة، ومكتب التنسيق الإنمائي، والكيانات الممثلة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، واليونسكو، واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتقوم البعثة بانتظام بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

72 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) استمرار التزام حكومات المنطقة الخمس والجهات الوطنية صاحبة المصلحة بالدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي؛
- (ب) استمرار بلدان المنطقة الخمسة في رصد التطورات في أفغانستان وتعزيز التأهب لمواجهة التهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة للتطرف العنيف والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وأزمة لاجئين محتملة؛ ومواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان والدعوة من أجلها.

73 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتشجع البلدان المشاركة على كفالة التوازن بين الجنسين في وفودها وعلى إدراج المسائل الجنسانية في جداول أعمال حلقات العمل الإقليمية التي تُعقد على مستوى الخبراء لفائدة مسؤولين من دول وسط آسيا بشأن تعزيز الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة.

الأداء البرنامجي في عام 2023

علاقات بناءة ومعززة فيما بين دول وسط آسيا في مجالات محددة

74 - أسهم المركز الإقليمي في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال العمل المستمر مع الدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمنطقة، بسبل منها معالجة الأثر المحتمل للحالة في أفغانستان على إدارة المياه في المنطقة. وفي عام 2023، ساهم عمل البعثة أيضا في إنشاء شبكة الإنذار المبكر لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، التي تهدف إلى تحسين تبادل المعلومات وتنسيق عمل كيانات وطنية وإقليمية مختلفة. ونظمت البعثة منتدى تحت رعاية التجمع الإقليمي للقيادات النسائية بالاقتران مع الاجتماع الاستشاري الخامس لرؤساء الدول والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال في دوشانبي. وواصلت البعثة تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن عن طريق إنشاء شبكة إقليمية للخريجين تضم المشاركين في أكاديمية الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا.

75 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 14).

الجدول 14

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
كفالة البعثة مواصلة إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على أساس مبادرات المركز الإقليمي الجديدة ونقاط تدخله	مساهمة البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والثقة في المنطقة عن طريق إجراء مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً واتخاذ بلدان المنطقة والمركز الإقليمي مبادرات جديدة	مساهمة البعثة في تعزيز التعاون الإقليمي في وسط آسيا من خلال دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز السلام والثقة في المنطقة وتوفير منابر إقليمية أكثر شمولاً لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك

النتيجة المقررة لعام 2025

تعزيز التفاعل الإقليمي في وسط آسيا للتصدي للمخاطر والتهديدات الحالية والمستجدة للسلام والأمن

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

76 - في عام 2023، ساهمت البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال الدبلوماسية الوقائية عن طريق دعم العمل الرامي إلى تعزيز الثقة والتعاون في المنطقة من خلال حوار وشراكات أكثر شمولاً، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 77 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن عمليات تبادل الآراء شخصيا بين النظراء يسرت تحقيق نتائج مفيدة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستسعى البعثة جاهدة إلى عقد اجتماعات منتظمة، وكذلك دعم المنتديات الإقليمية مثل الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، بما في ذلك المشاركة في مناسبات إقليمية مختلفة.
- 78 - يُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 15).

الجدول 15

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
كفالة المركز الإقليمي	إسهام المركز الإقليمي في	مساهمة المركز الإقليمي	زيادة تحفيز التفاعل	مساعدة المركز الإقليمي
مواصلة إشراك مجموعات	تعزيز الأمن والاستقرار	في تعزيز التفاعل	الإقليمي لكفالة السلام	لدول وسط آسيا على زيادة
إضافية من أجل إجراء	الإقليميين في وسط آسيا	الإقليمي في وسط آسيا	والاستقرار في وسط آسيا	تعزيز السلام والأمن
مناقشات أكثر شمولاً من	من خلال دعم العمل	للتصدي للتهديدات التي	من خلال التصدي	الإقليميين من خلال دعم
جانب الجهات الرئيسية	الرامي إلى تعزيز السلام	يتعرض لها السلام	للمخاطر والتهديدات التي	تمتين الشراكات وتشجيع
صاحبة المصلحة في	والثقة في المنطقة عن	والأمن الإقليميان من	تواجه السلام والأمن عن	الحوار وبناء الثقة على
أوزبكستان وتركمانستان	طريق إجراء مناقشات	خلال مبادرات تهدف إلى	طريق ما أعربت عنه	أساس احتياجات البلدان
وطاجيكستان وقيرغيزستان	أكثر شمولاً وانفتاحاً واتخاذ	تعزيز السلام والثقة	دول المنطقة من التزامات	ومبادراتها
وكازاخستان على أساس	مبادرات جديدة من جانب	وإنشاء منابر إقليمية	بشأن توثيق التعاون	
المبادرات الجديدة للمركز	دول المنطقة والمركز	شاملة للجميع لإجراء	وإجراء حوار شامل وبناء	
		المناقشات	الثقة على أساس	
			المبادرات القائمة والجديدة	

المنجزات المستهدفة

- 79 - يعرض الجدول 16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 16

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2023	لعام 2023	لعام 2024	لعام 2025	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	2	2	2	2	
1 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2	

باء - توليد المعارف ونقلها

3	3	3	3	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
3	3	3	3	2 - حلقات عمل بشأن الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، مثل المياه، والطاقة، والتعاون البيئي والمناخي، والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الإرهاب.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن التطورات السياسية والأمنية في المنطقة والبحث عن مجالات لتوثيق التعاون، بما في ذلك تنظيم اجتماع سنوي لنواب وزراء خارجية دول وسط آسيا؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات ومجموعات مواد إعلامية عن أنشطة البعثة؛ وإصدار نشرة الإنذار المبكر المتعلقة بالمياه العابرة للحدود لحوض بحر آرال ومنشورات أخرى في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية بشأن أنشطة البعثة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات من خلال الموقع الشبكي للبعثة؛ والموقع الشبكي لمصفوفة الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف؛ وتُعَدُّ وتحديث بوابة "Water Unites" كمصدر للمعلومات للأنشطة المائية والمناخية الإقليمية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 17

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023	
عام 2025 مقابل عام 2024 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
–	–	–	–	–
341,5	2 807,7	2 466,2	2 665,9	2 646,3
(18,8)	748,2	767,0	578,2	646,4
322,7	3 555,9	3 233,2	3 244,1	3 292,7
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 18
الموارد البشرية

و أ ع أ ع م مد-1 مد-2 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 خ م خ ع	الموظفون الدوليون				الموظفون الوطنيون				متطوعو الأمم المتحدة			
	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	الفرعي	المجموع	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع	الفرعي	المجموع
المعتمد لعام 2024	—	1	—	—	1	—	—	—	—	—	—	30
المقترح لعام 2025	—	1	—	—	1	—	—	—	—	—	—	30
التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

80 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للمركز الإقليمي في عام 2025 ما قدره 3 555 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (2 807 700 دولار) اللازمة لاستمرار 30 وظيفة (1 أمين عام مساعد، و 1 ف-5، و 2 ف-4، و 2 ف-3، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 وظائف موظفين فنيين وطنيين و 18 وظيفة من الرتبة المحلية)، إلى جانب التكاليف التشغيلية البالغ قدرها 748 200 دولار، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (16 800 دولار)، والسفر في مهام رسمية (230 100 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (96 800 دولار)، والنقل البري (29 000 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (215 200 دولار)، واللوازم الطبية (2 200 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (158 100 دولار).

81 - ولا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2025. وطُبق معدل شواغر نسبته صفر في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين ووظائف الرتبة المحلية، مع مراعاة متوسط معدلات الشواغر الفعلية في آذار/مارس 2024.

82 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة باعتمادات عام 2024 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين بسبب تطبيق معدل شواغر يبلغ صفر في المائة بالنسبة لعام 2025 مقارنة بالمعدل المعتمد لعام 2024 البالغ 12,5 في المائة، وتطبيق نسبة مئوية أعلى بالنسبة للتكاليف العامة للموظفين قدرها 51,5 في المائة مقارنة بنسبة 46,2 في المائة في ميزانية عام 2024؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الفنيين الوطنيين بسبب تحديث جدولي مرتبات الموظفين الفنيين الوطنيين في أوزبكستان وقيرغيزستان؛ (ج) احتياجات جديدة للاستعانة بخدمات ثلاثة خبراء استشاريين لدعم العمل المنوط بالمركز الإقليمي في تعزيز التعاون بشأن إدارة المياه العابرة للحدود وجهود بناء الثقة؛ (د) زيادة الاحتياجات اللازمة للسفر في مهام رسمية التي تعزى إلى احتياجات السفر الإضافية فيما يتعلق باجتماع لنواب وزراء الخارجية؛ (هـ) ارتفاع الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى الذي يعزى أساساً إلى '1' ارتفاع الاحتياجات المتعلقة برسوم التدريب واللوازم المرتبطة بتنظيم معتكف سنوي للموظفين، '2' الاحتياجات الجديدة لتغطية نفقات الضيافة وخدمات المطاعم المرتبطة بسلسلة من الاجتماعات المواضيعية والحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن إدارة المياه العابرة للحدود والمواضيع ذات الصلة، واجتماع لنواب وزراء الخارجية، '3' ارتفاع تكاليف الرسوم المصرفية، '4' زيادة مخصصات حصص الإعاشة، '5' زيادة الاحتياجات من أجل تغطية تكاليف خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وتيسير عقد الاجتماعات.

83 - ويقابل الزيادة جزئياً ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من أجل تغطية تكاليف الموظفين الوطنيين (الرتبة المحلية) الذي يعزى أساساً إلى تطبيق معدلات المرتبات المحدثة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات من أجل تغطية تكاليف المرافق والبنى التحتية بسبب انخفاض اقتناء أصناف مختلفة من المعدات والأثاث وقطع الغيار واللوازم ومواد الصرف الصحي والتنظيف؛ (ج) انخفاض

الاحتياجات من أجل النقل البري بسبب انخفاض الاحتياجات من قطع الغيار والوقود والزيوت ومواد التشحيم؛ (د) انخفاض الاحتياجات من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب انخفاض الاحتياجات من معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ورسوم أجهزة الإرسال والاستقبال وخدمات الشبكات؛ (هـ) انخفاض الاحتياجات اللازمة للخدمات الطبية بسبب انخفاض اقتناء حقائب لوازم إسعاف الإصابات الطارئة وعدم دفع تكاليف المعدات واللوازم التي تم شراؤها في عام 2024.

الموارد الخارجة عن الميزانية

84 - في عام 2024، تم توقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 232 900 دولار لمشروع التعاون الإقليمي في وسط آسيا بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، بنطاقه المحدث من الأنشطة، ودعم تجمع القيادات النسائية لتوفير قيادة مؤثرة بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن وتمكين المرأة داخل بلدان المنطقة وفيما بينها. واستُخدمت الموارد الخارجة عن الميزانية أيضاً في تمويل الاجتماع السنوي لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، وكذلك الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، والاجتماع السادس لمنتدى خبراء وسط آسيا. وعُقد العديد من الاجتماعات في شكل مختلط.

85 - وفي عام 2025، من المتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية قدرها 248 000 دولار، لمواصلة دعم تجمع القيادات النسائية في توفير قيادة مؤثرة بشأن مشاركة المرأة في بلدان المنطقة، وكذلك الأنشطة في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، واستراتيجية المركز لدعم التعاون في مجالات المياه والطاقة والبيئة والمناخ في المنطقة للفترة 2022-2025.

86 - وتعزى الزيادة في التقديرات المتوقعة لعام 2025 مقارنة بتقديرات عام 2024 في المقام الأول إلى زيادة احتياجات السفر للاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي وفي شكل مختلط.

4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة

(700 742 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

87 - تتولى لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة المسؤولية عن تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن النزاع الحدودي والإقليمي القائم بين الكامبيرون ونيجيريا. وتشمل المسؤوليات المنوطة بها تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية ولترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير انسحاب القوات ونقل السلطة في مناطق محددة على طول الحدود؛ ومعالجة أوضاع السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة دعماً لهم.

88 - ويستمد فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة ولايته الحالية من عملية تبادل مذكرتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2017/78 و S/2017/79)، وعمليات تبادل المذكرات اللاحقة، بما في ذلك مؤخراً S/2024/42 و S/2024/43. وهذه الولاية مفتوحة المدة.

برنامج العمل

الهدف

89 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو إتمام التنفيذ المنظم والسلمي لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن ترسيم مسار الحدود البرية والبحرية بين الكامبيرون ونيجيريا.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

90 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تيسير التعاون بين الطرفين لحل نقاط الخلاف الثلاث المتبقية بشأن تعليم الحدود البرية؛
- (ب) دعم الطرفين في نصب أعمدة حدودية إضافية على طول الحدود البرية؛
- (ج) إعداد مشاريع الخرائط لتسجيل تعليم الحدود في شكل بياني والسعي إلى أن يتحقق منها خبراء من الطرفين خلال جلسات عمل مشتركة؛
- (د) تنظيم وإدارة اجتماعات لجنة الصياغة لوضع الصيغة النهائية لبيان الحدود عند الانتهاء من رسم الخرائط النهائية؛
- (هـ) الرصد المنتظم لأوضاع السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود وتشجيع المشاريع الإنمائية العابرة للحدود بوصفها تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك دعم سبل العيش، وإمكانية الحصول على مياه الشرب، وبناء القدرات، والطاقة الخضراء، والأمن؛
- (و) مواصلة جهود جمع الأموال في أوساط المانحين الدوليين والشركاء المتعددي الأطراف لتمويل أنشطة تعليم الحدود ومشاريع بناء الثقة للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود؛

(ز) تعزيز التعاون دون الإقليمي والممارسات الجيدة في إدارة الحدود الدولية عن طريق نشر الدروس المستفادة من اللجنة المختلطة.

91 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسار الحدود، وكذلك بشأن كيفية التعليم المادي للحدود؛
- (ب) التعليم المادي للحدود البرية المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا من خلال نصب الأعمدة الحدودية وتثبيتها؛
- (ج) تسليم الخرائط الجغرافية المكانية النهائية للحدود البرية والبحرية الكاملة؛
- (د) إصدار بيان حدودي تُقيد فيه الإحداثيات الميدانية للأعمدة المثبتة؛
- (هـ) تعزيز الدعم لأعمال تعليم الحدود وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين؛
- (و) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة الحدود.

92 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتعاون البعثة مع السلطات الوطنية في الكاميرون ونيجيريا من أجل حل النزاع على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا من خلال عقد اجتماعات وإجراء عمليات التقييم الميداني ونصب أعمدة حدودية على طول الحدود.

93 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون البعثة مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بشكل مشترك وفقا لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مؤاتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود. ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في مقره في داكار، أمانة اللجنة المختلطة. ويقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة المختلطة. ويشغل رئيس المكتب منصب رئيس اللجنة المختلطة.

94 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) تظل الدولتان الطرفان، الكاميرون ونيجيريا، ملتزمتين بحكم محكمة العدل الدولية وبخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة؛
- (ب) ستسمح ظروف السلامة والأمن والمناخ بمواصلة العمليات الميدانية دون عوائق؛
- (ج) سيستمر توفير الموارد الخارجة عن الميزانية، بما فيها التبرعات الإضافية، لعمليات تعليم الحدود ونصب الأعمدة ومبادرات بناء الثقة.

95 - وتراعي اللجنة المختلطة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتشمل الأمثلة على ذلك استهداف الجماعات النسائية والشبابية لتنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية في مجالات مياه الشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بشبكة الكهرباء.

الأداء البرنامجي في عام 2023

الالتزام السياسي بمواصلة الحوار لحل نقاط الخلاف المتبقية

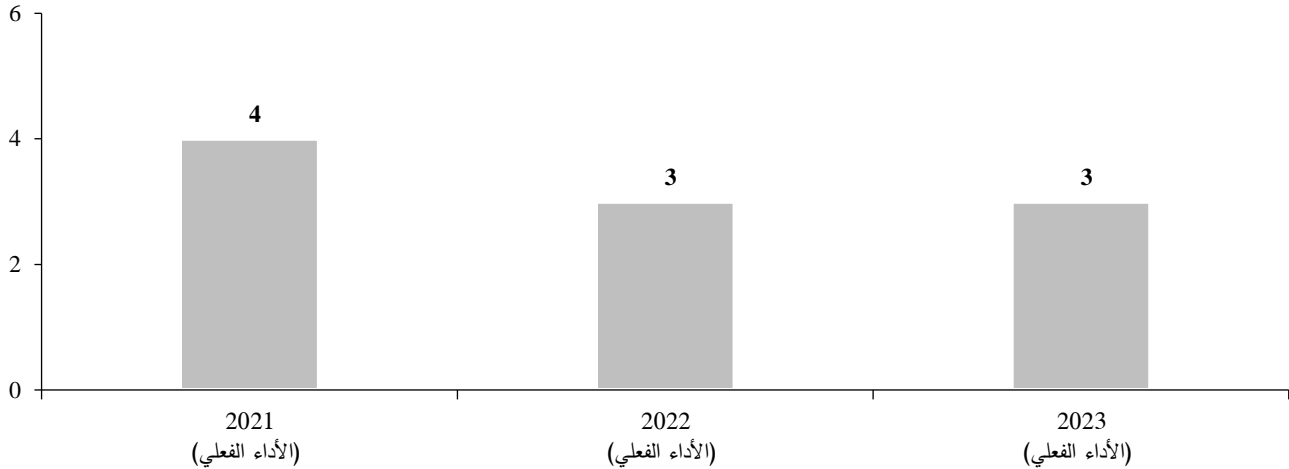
96 - في عام 2023، أجرى رئيس اللجنة المختلطة مشاورات للمضي قدما في حل نقاط الخلاف الثلاث المتبقية. ونتيجة لذلك، التزم الطرفان من جديد بتسوية خلافاتهما من خلال الحوار، عوضاً عن إحالة المسألة مرة أخرى إلى محكمة العدل الدولية من أجل

الحصول على توضيح بشأن تفسير النص. وللمضي قدما في عملية تعليم الحدود، اجتمعت اللجنة المختلطة في لاغوس، نيجيريا، في أيلول/سبتمبر لمناقشة التخطيط لنصب الأعمدة، وعملية رسم الخرائط النهائية، وبيان الحدود. وأسفر ذلك عن إعداد ثلاثة مشاريع خرائط، والتوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المرجعي لبيان الحدود.

97 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء : عدد نقاط الخلاف المتبقية



النتيجة المقررة لعام 2025

التوصل إلى توافق في الآراء بين الكامبيرون ونيجيريا

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

98 - في عام 2023، ساهم عمل البعثة في بناء عدد تراكمي قدره 2 213 عمودا تمثل 82 في المائة من الحدود المرسومة، ولم يشكل ذلك أداء مستوفيا للهدف المقرر وهو 2 221 عمودا. ولم يتحقق الهدف بسبب التحديات الأمنية ومقاومة السكان المحليين التي حدت من الوصول إلى بعض المناطق على طول الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعقد دورتا اللجنة المختلطة واللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود نتيجة للتأخر في تعيين رؤساء الوفود.

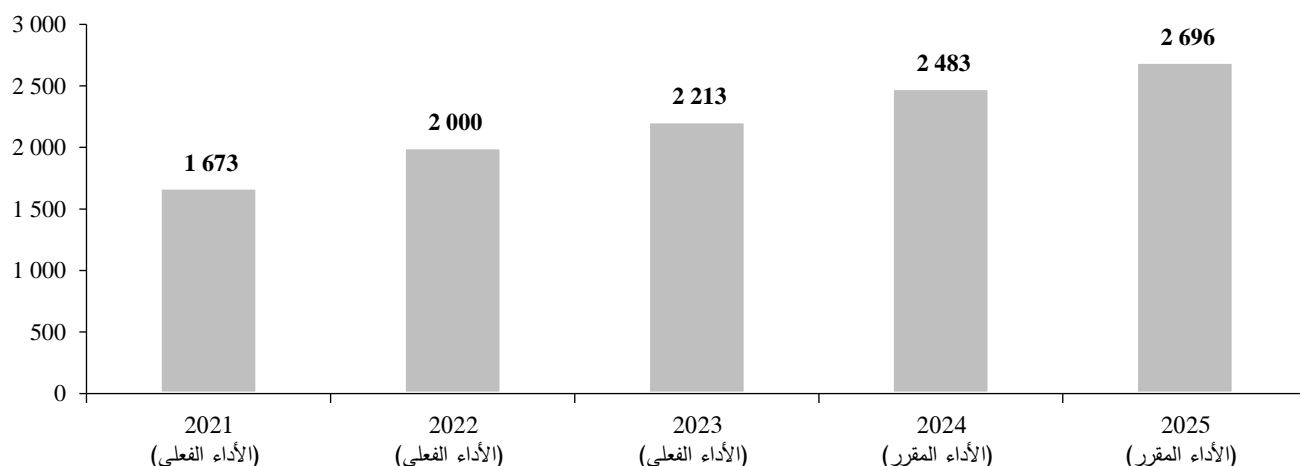
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

99 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس لإشراك قيادتي الوفدين في الاجتماعات الثنائية أسهمت في التوصل إلى توافق في الآراء بين الطرفين في وقت أبكر وفي اتخاذهما قرارات بشكل تعاوني. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستعقد البعثة المزيد من الاجتماعات الرفيعة المستوى لإشراك قيادتي الدولتين الطرفين وخبرائهما التقنيين من أجل المضي قدما نحو تسوية نقاط الخلاف الثلاث المتبقية. وستكفل اللجنة المختلطة أيضا مواصلة تنفيذ البروتوكولات الأمنية التي اعتمدها الطرفان، بما في ذلك توعية السلطات المحلية والسكان، بغية تيسير الوصول إلى مواقع البناء والتخفيف من المخاطر الأمنية في مناطق نصب الأعمدة الإضافية.

100 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

مقياس الأداء : عدد الأعمدة المنصوبة (العدد التراكمي)



المنجزات المستهدفة

101 - يعرض الجدول 19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 19

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2023 لعام 2023 لعام 2024 لعام 2025

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
2	2	2	2
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن			
2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
2	2	2	2
2 - جلسات مجلس الأمن			
2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها			
المواد التقنية (عدد المواد)			
7	7	5	9
3 - بيان لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة			
1	1	—	2
4 - تقرير عن اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود			
2	2	1	3
5 - تقرير اللجنة التوجيهية للمشاريع وفريق الرصد التقني			
4	4	4	4
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)			
3	3	3	3
6 - التقييم الميداني بما في ذلك التحقق من صحة البيانات والخرائط			
1	1	1	1
7 - توعية السكان المحليين بما في ذلك رصد رفاه السكان المتضررين على طول الحدود البرية			
1	1	1	1
8 - التقييم الأمني			
1	1	1	1

و أ ع أ ع م مد-1 مد-2 مد-3 ف-4 ف-5 ف-6 ف-7 ف-8 ف-9 ف-10 ف-11	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة		
	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	المجموع	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع
المقترح لعام 2025	-	-	-	-	-	2	2	-	11
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

102 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للجنة المختلطة في عام 2025 ما قدره 3 742 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف إيفاد مراقب عسكري واحد (56 500 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 820 900 دولار) لتسع وظائف دولية (2 ف-5، و 6 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين وطنيتين (من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (1 865 300 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (525 700 دولار)، والسفر في مهام رسمية (236 400 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (151 700 دولار)، والنقل البري (53 500 دولار)، والعمليات الجوية (183 400 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (437 600 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (277 000 دولار).

103 - ولا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2025.

104 - وطُبق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية على أساس معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024. وطُبق معدل شواغر نسبته 12,5 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف من الرتبة المحلية على أساس متوسط معدل الشواغر في عام 2023.

105 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2024 أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين الذي يعزى إلى تطبيق نسبة مئوية أقل من تكاليف الموظفين العامة قدرها 50,4 في المائة مقارنة بنسبة 65,3 في المائة في عام 2024، يقابله جزئياً ارتفاع الاحتياجات بسبب تطبيق معدل شواغر قدره صفر في المائة مقارنة بنسبة 3,7 في المائة في عام 2024، وزيادة مضاعف تسوية مقر العمل بالنسبة للسفن من 38,6 في نيسان/أبريل 2023 إلى 44,3 في نيسان/أبريل 2024؛ (ب) انخفاض الاحتياجات اللازمة لتركز المراقبين وتناوبهم وإعادةهم إلى الوطن، الذي تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ (ج) انخفاض الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف وقود الطائرات، الذي يقابله جزئياً ارتفاع في الاحتياجات اللازمة لاستئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين (مع تقاسم التكاليف مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل) بسبب عقد جديد مُنح في نيسان/أبريل 2024؛ (د) انخفاض الاحتياجات اللازمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يعزى إلى إعادة تنظيم الاحتياجات من البرمجيات والتراخيص والرسوم، وخدمات الإعلام والنشر بما يتماشى مع نمط النفقات في الماضي، وتعديل رسوم أجهزة الإرسال والاستقبال الساتلية. ويقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف الموظفين الوطنيين الذي يعزى أساساً إلى تطبيق معدل المرتبات المحدث، ويقابله جزئياً تطبيق معدل شواغر أعلى مقارنة بعام 2024، وكذلك انخفاض النسبة المئوية لتكاليف الموظفين العامة؛ (ب) ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والبنى التحتية الذي يعزى أساساً إلى زيادة تكاليف المرافق العامة والتخلص من النفايات، والخدمات الأمنية، ومواد الصرف الصحي والتنظيف؛ (ج) ارتفاع الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بسبب الاحتياجات الجديدة من أجل حلقات العمل المنظمة لفائدة المجتمعات المحلية، مثلاً بشأن بناء الثقة والتماسك السلمي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 106 - في عام 2024، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 1 400 000 دولار لدعم نصب 262 من الأعمدة على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.
- 107 - وفي عام 2025، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 1 500 000 دولار لمواصلة دعم مشروع تثبيت الأعمدة، بهدف نصب 323 عموداً. وستواصل اللجنة المختلطة أنشطة جمع الأموال لتنفيذ المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية لصالح السكان المقيمين في جوار المناطق التي تجري فيها عملية تعليم الحدود.
- 108 - وتُعزى الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية التي يُتوقع استخدامها في عام 2025 مقارنة بعام 2024 إلى ارتفاع عدد الأعمدة المتوقع نصبها في عام 2025.

5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

(600 122 11 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 109 - يستمد مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ولايته من قرار مجلس الأمن 1701 (2006)، فضلاً عن المقررات اللاحقة التي اتخذها المجلس، بما في ذلك S/2007/85 و S/2007/86، و S/PRST/2015/7 و S/PRST/2016/10. والمنسقة الخاصة هي ممثلة الأمين العام لدى حكومة لبنان والأحزاب السياسية والسلك الدبلوماسي الذي يوجد في لبنان، وتقدم التوجيه السياسي وتعزز الاتساق في جميع أنشطة المنظمة. ويقود نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني، وهو مسؤول عن تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في لبنان.
- 110 - وشدد مجلس الأمن، في قراره 2433 (2018)، على ضرورة تعزيز التعاون بين المكتب وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بهدف تحسين فعالية البعثتين وكفاءتهما. وأورد الأمين العام توصياته في رسالة إلى المجلس (S/2018/1182) وفي تقريره عن تقييم استمرار أهمية موارد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وخياراتها فيما يتعلق بتحسين الكفاءة والفعالية في العلاقة بين البعثتين (S/2020/473). وطلب المجلس في قراراته 2591 (2021) و 2650 (2022) و 2695 (2023) إلى الأمين العام تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم وفقاً للخطة التفصيلية التي وضعها الأمين العام وحسب الاقتضاء.
- 111 - وتمشياً مع الأولويات التي اعتمدها مجموعة الدعم الدولية للبنان، ومع رؤية الأمين العام بشأن الوقاية، يقوم المكتب بتنظيم عمله استناداً إلى ثلاث ركائز استراتيجية للتدخل هي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) الاستقرار؛ (ج) دعم تحقيق الاستقرار والتنمية. وفي عام 2022، بدأ العمل بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع الحكومة اللبنانية، استكمالاً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وخطة الاستجابة لحالات الطوارئ.
- 112 - وفي خضم تردي الوضع الأمني وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، والجمود السياسي الذي طال أمده والذي أدى إلى تآكل مؤسسات الدولة وحال دون اتخاذ تدابير التعافي والإصلاح التي تمس الحاجة إليها، تستمر الأهمية البالغة للمساعي الحميدة التي تبذلها المنسقة الخاصة والدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويظل استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة ضرورياً لدعم الجهود اللبنانية والدولية الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006). وداخل أراضي لبنان، فإن الاستمرار في الاحتفاظ بالأفراد المسلحين والأصول والأسلحة من غير ما يتبع لسلطة حكومة لبنان لا يزال يقوض سلطة الدولة اللبنانية ويهدد بإشعال فتيل النزاع مجدداً، كما شوهد في الفترة 2023-2024. وتُعرق انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان براً وجواً الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الطرفين. وتتعاظم تلك التحديات في سياق إقليمي يتسم بالتقلب وي طرح المزيد من مخاطر التصعيد وامتداد التداعيات إلى لبنان.

برنامج العمل

الهدف

113 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع نشوب نزاعات بين إسرائيل ولبنان والتخفيف من حدتها والعمل على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف، وبسط سلطة الدولة وتوطيدها بما يدعم سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

114 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) بذل مساعيها الحميدة لدى الطرفين سعياً لتوفير فرص بناء الثقة، ونزع فتيل التوترات من خلال الدبلوماسية المكوكة، والتصدي لانتهاكات القرار 1701 (2006) قبل أن تتصاعد وتتحول إلى نزاع، وتشجيع وقف التصعيد حيثما ينشب النزاع؛
- (ب) مواصلة الجهود الرامية إلى المساعدة على الوفاء بالالتزامات المتبقية لكلا الطرفين بموجب القرار 1701 (2006) من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل للنزاع؛
- (ج) دعوة القيادة السياسية في لبنان إلى كفالة عمل مؤسسات الدولة دون انقطاع، ولا سيما وضع السياسات وصنع القرار في مجلس الوزراء والبرلمان على نحو فعال وشفاف وخاضع للمساءلة؛
- (د)حث الحكومة اللبنانية على اعتماد برنامج عادل لتحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي الكلي يعالج الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة، بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق مستوى الخبراء في نيسان/أبريل 2022 مع صندوق النقد الدولي وأي برنامج مستقبلي لصندوق النقد الدولي، وكذلك إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار لعام 2021؛
- (هـ) الدعوة من أجل اتخاذ تدابير الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، واستقلال النظام القضائي، وتحقيق الشفافية والمساءلة، وتقديم الخدمات العامة بشكل أكثر فعالية وكفاءة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال حشد الدعم الدولي العاجل لمؤسسات الأمن التابعة للدولة ولتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتزايدة في لبنان.

115 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) استعادة وقف الأعمال العدائية والوفاء بالالتزامات الطرفين بالحفاظ عليه؛
- (ب) تهيئة بيئة مواتية للحوار بهدف معالجة الالتزامات الواقعة بموجب القرار 1701 (2006) التي لا تزال دون تنفيذ، وذلك سعياً للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف؛
- (ج) قيام القيادة السياسية في لبنان بإنشاء مؤسسات دولة قادرة على إجراء إصلاحات هيكلية شاملة من أجل وضع البلد على مسار التعافي وممارسة سلطة فعلية على جميع الأراضي اللبنانية وفقاً للقرار 1701 (2006).

116 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتسق البعثة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعبئة الدعم لاستقرار لبنان وسيادته. وتجتمع البعثة مع أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان لتنسيق الرسائل وجهود الدعوة مع القيادة السياسية اللبنانية. وتجاوز المنسقة الخاصة أصحاب المصلحة على الصعيد

الإقليمي كجزء من ولايتها المتعلقة بالمساعي الحميدة، للمساعدة في بناء الثقة ونزع فتيل التوترات، وتعبئة أوسع دعم ممكن لاستقرار لبنان.

117 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تنفيذ القرار 1701 (2006). وتواصل البعثتان تعميق التعاون والعمل المشترك مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعزيز القطاع الأمني وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية. وتقدم القوة المؤقتة الدعم إلى البعثة في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات بموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين القوة والبعثة. وتستفيد البعثة أيضاً من وجود كيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد، بحيث تتضافر جميع أدوات الأمم المتحدة السياسية والأمنية والإنمائية لدعم استقرار لبنان. وتساهم البعثة في إعداد التحليل القطري المشترك لفريق الأمم المتحدة القطري، وتساهم في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك قيادة فريق نتائج السلام والحوكمة التابع له.

118 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) ستستمر التحديات التي تواجه توافق الآراء الدولي بشأن لبنان، مع أن هذا التوافق قائم؛
- (ب) قد يعوق الجمود السياسي اتخاذ القرارات الفعالة ويقوض تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية مجدية، ويحول دون إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي على حساب التعافي المستدام والشامل للبلد؛
- (ج) سيستمر تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها الإنسانية في التأثير على لبنان وسيطلب ذلك برنامجاً متعدد السنوات للتعافي والإصلاح؛
- (د) أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي طال أمدها في لبنان إلى تآكل مؤسسات الدولة، مما قلل من قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وسيظل استمرار ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، والبطالة التي طال أمدها، وتزايد الفقر، والتحديات الإنسانية مصادر لعدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية؛
- (هـ) سيستمر تأثر الأمن والاستقرار الداخليين للبنان بالبيئة الإقليمية المتوترة والمتقلبة؛
- (و) سيظل استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في البلد عاملاً مثيراً للخلاف وربما مزعزعا للاستقرار؛
- (ز) سيستعد وقف الأعمال القتالية بين لبنان وإسرائيل في أعقاب الأعمال القتالية الواسعة النطاق خلال الفترة 2023-2024، ولكنه سيكون هشاً وعرضة للتلاشي عند وقوع أدنى حادث، مما يؤكد حتمية انخراط الطرفين في عملية سياسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع في إطار القرار 1701 (2006)؛
- (ح) سيستمر الطرفان في ارتكاب انتهاكات للقرار 1701 (2006) وستستمر التوترات، بما في ذلك بشأن شيوخ الأسلحة وانتشارها في لبنان خارج نطاق سلطة الدولة، فضلاً عن انتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيه؛
- (ط) سيستمر تأثر تعزيز بسط سلطة الدولة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الحدود بمتطلبات النظام العام في الأماكن الأخرى من البلد، والقيود المالية والتحديات اللوجستية التي تواجهها مؤسسات الأمن التابعة للدولة في توسيع وجود الجيش اللبناني.

119 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. إذ تعمل البعثة على تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية من خلال مجموعة من المبادرات، بما في ذلك وضع مقترحات حصص الجنسين وتدابير مؤقتة خاصة، والدعم المستهدف للمرشحات للانتخابات، والحملات بشأن ممارسات التصويت وبناء التحالفات للإصلاح الانتخابي، والمبادرات التي نشأت في سياق الانتخابات البرلمانية لعام 2022 بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأنشأت البعثة شبكة نشطة من البرلمانيات والإعلاميين البارزين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز تمكين المرأة. وللنهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، تعمل البعثة على توسيع مشاركتها مع مجموعات الشباب من خلال منصات مختلفة للدعوة من أجل تمكين الشباب وإدماجهم في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار.

الأداء البرنامجي في عام 2023

الجهود المبذولة لاحتواء اندلاع الأعمال العدائية واستعادة الهدوء على طول الخط الأزرق

120 - في عام 2023، وفي سياق الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة، واندلاع الأعمال العدائية المطولة بين حزب الله والجماعات المسلحة المرتبطة به في لبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، اضطلعت البعثة بأنشطة دبلوماسية مكثفة للضغط من أجل استعادة وقف الأعمال العدائية. وبالتنسيق الوثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كثفت البعثة جهود الدعوة وضاعت أعمال التحاور مع أصحاب المصلحة السياسيين والأمنيين والدبلوماسيين لمنع وقوع المزيد من التصعيد، واحتواء نطاق النزاع، وحث جميع الأطراف على وقف الأنشطة العسكرية الهجومية وإعادة الالتزام بالقرار 1701 (2006)، فضلاً عن اتباع خريطة طريق سياسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع سعياً إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

121 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 22).

الجدول 22

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
-	-	بذل المساعي الحميدة لتهدئة التوترات واستعادة وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل
		تجنب حرب واسعة النطاق بين لبنان وإسرائيل واحتواء المناوشات إلى حد كبير على طول الخط الأزرق
		استمرار تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في جنوب لبنان

النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1: تيسير زيادة الدعم الدولي للمؤسسات الأمنية التابعة للدولة من خلال التعجيل بتقديم المساعدة في المجالات المطلوبة الأكثر إلحاحاً

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

122 - في عام 2023، حققت البعثة هدفها المتمثل في مواصلة دعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي مع الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ويسرت آلية الأمم المتحدة الممولة من الجهات المانحة والتي أنشئت تحت رعاية البعثة ويديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج دعم سبل العيش للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، كدعم طارئ بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2695 (2023) وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في لبنان وسط الأزمة السياسية والاقتصادية البالغة الصعوبة في البلد، وفي سياق إقليمي شديد التقلب. ومع اندلاع الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق بين حزب الله وإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2023، حظي توسيع وجود الجيش اللبناني على طول الخط الأزرق بتركيز دولي ومحلي متزايد.

123 - وبالنسبة لعام 2025، ستعطي البعثة الأولوية للجهود الرامية إلى دعم استعادة وقف الأعمال العدائية وإحراز التقدم نحو وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. وستسعى البعثة إلى تقديم دعم دولي موسع لتمكين نشر أفراد إضافيين من الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، بما في ذلك من خلال تمكين قوى الأمن الداخلي من تولي بعض مسؤوليات الأمن الداخلي من الجيش اللبناني في أماكن أخرى من لبنان. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستسعى البعثة إلى حشد وتنسيق مساعدات دولية إضافية للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، بما في ذلك استجابة ل خطة تنمية القدرات الخاصة بهما.

124 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 23).

الجدول 23

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	وضع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية للتحويلات النقدية لتقديم المساعدة الطارئة للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بما يتوافق مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	نشر آلية الأمم المتحدة الممولة من الجهات المانحة لتقديم المساعدة الطارئة لقوات الأمن؛ مواصلة تقديم الدعم للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي مع الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	تقديم الدعم للمضي بتعزيز قدرات مؤسسات الأمن التابعة للدولة، بما يتجاوز المساعدة الطارئة	زيادة وجود الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني كعنصر أساسي للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وإحراز التقدم نحو وقف دائم لإطلاق النار

النتيجة 2: دعم مؤسسات الدولة في أداء عملها بشكل كامل وممارسة سلطة الدولة الفعالة في جميع أنحاء لبنان

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

125 - في عام 2023، قامت البعثة بالدعوة من أجل الوفاء بالتزامات لبنان الدستورية المتبقية، بما في ذلك انتخاب رئيس جديد وإجراء انتخابات بلدية. بيد أن الخلافات بين الأحزاب السياسية بشأن الرئاسة تركت في لبنان فراغا في القيادة، مما أعاق تحقيق هدف البعثة المتمثل في دعم الأداء الفعال لمؤسسات الدولة لمهامها. وأدى اندلاع أعمال عنائية كبيرة بين لبنان وإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تعميق الانتكاسة في جدول أعمال الحوكمة والإصلاح وأجبر البعثة على توجيه تركيزها نحو تخفيف حدة التوترات وتمكين العودة إلى وقف الأعمال العدائية.

126 - وبالنسبة لعام 2025، ستواصل البعثة القيام بالدعوة من أجل تعزيز مؤسسات الدولة في لبنان من خلال دعم الضرورات التي طال انتظار تلبيتها، مثل تعزيز هياكل الحوكمة على مستوى البلديات، وتعزيز أداء مؤسسات الدولة على جميع المستويات، والإنجاز على مسار الإصلاح في مجالي الاقتصاد والحوكمة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

127 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أهمية التغلب على الإرهاق وعدم الانخراط الدوليين المتزايدين من أجل استمرار الدعم السياسي والمالي المقدم من الشركاء الدوليين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ولتوليد زخم سياسي من خلال الرسائل الموحدة والدعوة، ستستفيد البعثة من صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات لتعبئة مجموعة الدعم الدولية للبنان، من بين مندييات أخرى، لضمان أن يظل استقرار لبنان وأمنه وانتعاشه الاقتصادي مجالا ذا أولوية يركز عليه المجتمع الدولي.

128 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 24).

الجدول 24
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	-	أدى النظام السياسي المستقطب إلى إدامة الفراغ التنفيذي على أعلى المستويات المؤسسية	تمكين مؤسسات الدولة على النحو الواجب لتقديم الخدمات إلى جميع المواطنين	تشجيع قيام مؤسسات الدولة بمهامها بشكل كامل بدء التخطيط للانتخابات البرلمانية لعام 2026
	مدد البرلمان ولاية رؤساء الأجهزة الأمنية لمدة عام واحد، مما ضمن الاستمرارية والاستقرار	اعتماد ميزانية الدولة لعام 2024 ضمن المهلة الزمنية المحددة في الدستور	تعزيز خطة الحوكمة والإصلاح	تعزيز مشاركة النساء والشباب في التعامل مع مسائل الحوكمة
			تعزيز مشاركة النساء والشباب في التعامل مع مسائل الحوكمة	

المنجزات المستهدفة

129 - يعرض الجدول 25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 25

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2023 لعام 2023 لعام 2024 لعام 2025

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3
1 - تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006)	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	3	3
2 - جلسات مجلس الأمن	3	3	3	3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
<p>المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة دعماً لمنع نشوب النزاعات وبسط سلطة الدولة وتوطيدها؛ وبذل المساعي الحميدة بشأن الانتخابات والسلام والاستقرار، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية؛ والعمل المكثف مع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وكذلك مع أوساط المانحين، لتيسير استمرار تقديم المساعدة إلى قوات الأمن؛ واتخاذ تدابير لبناء الثقة بين إسرائيل ولبنان، في مسائل منها الحدود البحرية.</p> <p>التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المحاورين اللبنانيين والإسرائيليين بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006)؛ ومشاورات مع مجموعة الدعم الدولية للبنان والجهات المعنية الأخرى من المنطقة بشأن ضمان استقرار لبنان؛ ومشاورات بشأن خطة الإصلاح في مجالي الاقتصاد والحكومة وبشأن أولويات التنمية؛ وتقديم المشورة بشأن مساءلة الحكومة، وصياغة سياسات الحكومة، وإصلاحات الإدارة العمومية؛ والقيام بأنشطة دعوية لدى الشركاء الدوليين لدعم جهود لبنان في بسط سلطة الدولة، بما في ذلك تعزيز الأجهزة الأمنية الحكومية؛ وإجراء مشاورات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية السورية؛ والقيام بأنشطة دعوية بشأن معايير حقوق الإنسان الأساسية وتدابير الحماية التي يمكن أن يكون لها تأثير في الأمن والاستقرار على المدى الطويل، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في لبنان؛ والقيام بأنشطة دعوية بشأن مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية ووجود تمثيل لهم فيها؛ والقيام بأنشطة دعوية لدى الشركاء الدوليين لدعم لبنان في أن يستمر المانحون في التعامل معه ورصد الموارد له في الوقت الذي يستجيب فيه لبنان لمتطلبات وجود اللاجئين الفلسطينيين والسوريين على أرضيه، مع مراعاة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.</p>				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
<p>برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: القيام بأنشطة توعوية لدعم تنفيذ القرار 1701 (2006) والأولويات الرئيسية الأخرى المتصلة بخطة لبنان المتعلقة بالسلام المستدام والتنمية وحقوق الإنسان؛ والاضطلاع بأنشطة لتعزيز العلاقة مع الشركاء وأصحاب المصلحة اللبنانيين الرئيسيين؛ والعمل مع الشباب، بمن فيهم طلاب الجامعات، ودعم تمكين المرأة وتمثيلها، ولا سيما في الانتخابات النيابية؛ والقيام بأنشطة توعوية من خلال مناسبات خاصة للتواصل بشكل أكثر فعالية مع أصحاب المصلحة المحليين ونشر معرفة أوسع بالعمل الذي تقوم به البعثة من خلال المواد الإعلامية وأنشطة التوعية المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الترويج لأولويات منظومة الأمم المتحدة من قبيل أهداف التنمية المستدامة.</p> <p>العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية، وإصدار بيانات صحفية، وتقديم إحاطات بشأن المعلومات الأساسية، وإجراء مقابلات، ونشر مقالات رأي والقيام بغير ذلك من أشكال التعامل مع وسائط الإعلام من أجل التواصل بشكل استراتيجي بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006)؛ وإصدار البيانات الصحفية لمجموعة الدعم الدولية للبنان فيما يتعلق بصون أمن لبنان واستقراره وسيادته وتنفيذ القرار 1701 (2006).</p> <p>المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إعداد مواد لتعميق الفهم والدعم على الصعيدين المحلي والوطني للبعثة ودعمها لتنفيذ القرار 1701 (2006)، باستخدام المواقع الشبكية أو وسائل التواصل الاجتماعي.</p>				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 26
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023	
عام 2025 مقابل عام 2024 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
-	-	-	-	-
(180,1)	9 812,0	9 992,1	9 635,3	8 861,8
(0,7)	1 310,6	1 311,3	1 288,7	1 321,3
(180,8)	11 122,6	11 303,4	10 924,0	10 183,1
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 27
الموارد البشرية

المتطوعون الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون		الموظفون الدوليون											
المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م	ف	و	ر	م	خ	ع	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1
و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م
83	-	-	-	65	60	5	18	-	6	-	1	6	2	1	-
83	-	-	-	65	60	5	18	-	6	-	1	6	2	1	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة ويتم تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

130 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 للبعثة 11 122 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (9 812 000 دولار) اللازمة لما عدده 18 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، و 1 أمين عام مساعد، و 1 مد-1، و 2 ف-5، و 6 ف-4، و 1 ف-3، و 6 من فئة الخدمة الميدانية)، و 65 وظيفة وطنية (5 موظفين فنيين وطنيين و 60 من الرتبة المحلية)، وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (1 310 600 دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (7 300 دولار)، والسفر في مهام رسمية (167 600 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (670 100 دولار)، والنقل البري (73 400 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (289 700 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (102 500 دولار).

131 - ولا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2025.

132 - وطُبق معدل شواغر قدره 10,2 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الدوليين استنادا إلى متوسط معدل الشواغر في عام 2023. وطُبق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، وطُبق معدل شواغر قدره 6,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الرتبة المحلية، والاثنان استنادا إلى معدلي الشواغر الفعليين في آذار/مارس 2024.

133 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة باعتمادات عام 2024 إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، الناجم أساسا عن تطبيق معدل شواغر أعلى بالنسبة لوظائف الموظفين الدوليين قدره 10,2 في المائة مقارنة بـ 5,6 في المائة الذي تمت الموافقة عليه في عام 2024.

6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(900 875 7 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

134 - يتولى المكتب المسؤولية عن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا. وتستمد الولاية من تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2009/697 و S/2010/457). ومن خلال تبادل آخر للرسائل (S/2021/719 و S/2021/720)، مُدّت الولاية حتى 31 آب/أغسطس 2024.

135 - وتشمل الولاية للفترة 2021-2024 أربعة أهداف، هي: (أ) رصد التطورات السياسية والأمنية في وسط أفريقيا والقيام بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام لمنع نشوب النزاعات وحلها، والمساعدة في الحفاظ على السلام، وتقديم المشورة للأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالحفاظ على السلام في وسط أفريقيا؛ (ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات والوساطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية؛ (ج) دعم وتعزيز جهود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك من منظور حقوق الإنسان ومن المنظور الجنساني؛ (د) تعزيز الاتساق والتنسيق في أعمال الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن.

136 - وتستضيف البعثة أيضا أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وتتسق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة وتأثيره، وتدعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل الإقليمية بشأن مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

برنامج العمل

الهدف

137 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

138 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) الاضطلاع بأنشطة المساعي الحميدة لمساعدة البلدان على منع وقوع الأزمات السياسية والعنف المتصل بالانتخابات وعلى التسوية السلمية للنزاعات والأزمات الناشئة عن العمليات السياسية، بما فيها عمليات الانتقال السياسي، وتشجيع إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع؛

(ب) بناء القدرات الإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بئيل منها توفير الدعم للمؤسسات ومنابر الحوار السياسي الوطنية. وفي الحالات التي لا توجد فيها هذه المؤسسات والمنابر، ستقوم البعثة بالدعوة إلى إنشائها وتعبئة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الشركاء لدعم تفعيلها؛

- (ج) الاستفادة من شراكاتها مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في منع نشوب النزاعات والقيام بالوساطة والإنذار المبكر، وضمان مشاركة النساء والشباب والجهات الفاعلة الأخرى في بناء السلام الشامل واستدامة جهود السلام، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن خطاب الكراهية، ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن؛
- (د) التصدي لتحديات السلام والأمن عبر المنطقة، بما في ذلك التعامل مع دينامية العلاقات بين المزارعين والرعاة، والأزمة في حوض بحيرة تشاد، والقرصنة البحرية في خليج غينيا، بالتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة في وسط وغرب أفريقيا.
- (هـ) إجراء تحليل منتظم لعلامات الإنذار المبكر بغية توجيه جهود الدبلوماسية الوقائية والمسااعي الحميدة من أجل السلام والأمن في وسط أفريقيا، وتعبئة الدعم للدبلوماسية الوقائية، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة؛
- (و) تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية، وتنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة الموجهة نحو تنفيذ الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، ودعم الأفرقة الأمم القطرية في اعتماد و/أو تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق السلام المستدام تتماشى مع الإطار؛
- (ز) دعم الاجتماعات الوزارية المنتظمة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا كمُنبر لبناء الثقة بين الدول الأعضاء لمناقشة التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الإقليميين، بهدف منع النزاعات أو الأزمات أو التوترات بين الدول، أو التعامل معها.

139 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) إجراء عمليات انتخابية سلمية وذات مصداقية في المنطقة دون الإقليمية، مع وجود آليات وقائية لمنع وقوع العنف المحتمل المتصل بالانتخابات؛
- (ب) منع وقوع العنف المتصل بالانتخابات والتخفيف من حدته، وكذلك بدء أو مواصلة عمليات الحوار السياسي الشاملة للجميع بمساعدة بعثات مشتركة للإنذار المبكر والمسااعي الحميدة توفدها البعثة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى البلدان التي تُجري انتخابات أو تواجه أزمة سياسية أو تمر بمرحلة انتقال سياسي؛
- (ج) إحراز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للنقد نحو اعتماد استراتيجية إقليمية للأعمال الإنسانية لوسط أفريقيا، وإنشاء برلمان الجماعة الاقتصادية؛
- (د) عقد اجتماعات وزارية ناجحة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا والقيام بزيارات ميدانية إلى بلدان مختارة للتركيز على قضايا الساعة المتصلة بالسلام والأمن الإقليميين في وسط أفريقيا؛
- (هـ) التوصل إلى فهم مشترك للتحديات والأولويات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن فيما بين كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، ومراعاة الدوافع المستجدة للنزاعات، بما في ذلك أثر تغير المناخ والتدهور البيئي؛
- (و) تعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن والحوكمة؛
- (ز) اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق السلام المستدام تتماشى مع الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات؛

- (ح) تحسين التنسيق عبر الإقليمي للجهود بين وسط وغرب أفريقيا بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، وبشأن دينامية العلاقات بين المزارعين والرعاة، والأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد.
- 140 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تُجري البعثة تحليلات وأنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى بشأن تحديات السلام والأمن عبر الإقليمية. ويجري الاضطلاع بأنشطة تحليل علامات الإنذار المبكر وبالمساعي الحميدة، بالاشتراك أو بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قدر الإمكان.
- 141 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تعمل البعثة بشكل وثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، فيما يتعلق بالتحديات العابرة للحدود وعبر الإقليمية للسلام والأمن، من أجل تجنب ازدواجية الجهود، وكفالة الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وتنفذ أنشطة الإنذار المبكر والمساعي الحميدة الخاصة بكل بلد بالتنسيق الوثيق مع المنسقين المقيمين المعنيين.
- 142 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) أن يصبح الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أكثر فعالية تدريجياً، مع إنشاء جميع المؤسسات والآليات المعنية بالسلام والأمن وتزويدها بالموارد الكافية لعملها.
- (ب) مواصلة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعاونهما ومشاورتهما المنتظمة أو تعزيزهما لذلك، واعتمادهما وتنفيذهما لخطة عمل مشتركة، في إطار مذكرة تفاهم جديدة مبرمة بين الجماعة والأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن؛
- (ج) مواصلة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التزامها بإنشاء إطار إقليمي للحكومة، والعمل من أجل اعتماد وتنفيذ معايير وآليات إقليمية للحكومة، والتماس أو قبول الدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والشركاء الإقليميين والدوليين؛
- (د) بقاء المشهد السياسي مستقطباً في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، في ضوء تنامي المطالب على فتح الحيز السياسي وتحسين الأطر الانتخابية، مما يزيد من مخاطر العنف أو النزاع السياسي مع استمرار انعدام الثقة في المؤسسات العامة، الأمر الذي يدفع بعض أصحاب المصلحة إلى المطالبة بمنابر محايدة لمناقشة الإصلاحات السياسية والانتخابية والمؤسسية الرئيسية؛
- (هـ) تنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في بلدان المنطقة، بما في ذلك البلدان التي تمر بمراحل انتقال سياسي، وفقاً للجدول الزمنية الدستورية والقانونية أو الجداول الزمنية الانتقالية المتفق عليها، وتقبل البلدان المعنية المشاركة السياسية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لنزع فتيل التوترات، ومنع العنف المتصل بالانتخابات، وحل الأزمات المتصلة بالانتخابات؛
- (و) نشوب توترات أو استمرارها أو تصاعدها بين عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية بشأن مسائل الأمن عبر الحدود، مما يستدعي تعزيز دور المؤسسات والآليات الإقليمية، الذي تقبله الدول المعنية ويدعمه الشركاء الدوليون، من أجل خفض التوترات وبناء الثقة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛
- (ز) إبداء الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها التزاماً حقيقياً بإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك التحالف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا وتحالف الشباب

من أجل السلام والأمن في وسط أفريقيا والمنظمات النسائية، في أنشطة الجماعة الاقتصادية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وعمل التحالف بكامل طاقته، بموارد بشرية كافية، وبدعم من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وشركائها؛

(ح) اعتماد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا نظاما إقليميا بشأن الرعي والترحال الرعوي في وسط أفريقيا وشروعها في تنفيذه، وتقديمها الدعم للآليات الوطنية والمحلية المعنية بمنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة والتصدي لها سلميا، واتخاذها تدابير جماعية لتعزيز الترحال الرعوي السلمي عبر الحدود.

143 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) واعتماد خطط العمل الوطنية وتنفيذها. وتواصل دعوتها إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، وإلى تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في مناصب صنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والشركاء الخارجيين لتعزيز قدرات النساء في مجالي صنع القرار وفي الوساطة. وستدعم تفعيل وبناء قدرات شبكة الوسيطات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر 2021 والتي أقرها رؤساء الدول في كانون الثاني/يناير 2022. وتكفل البعثة، في تحليلها والتقارير التي تقدمها، تصنيف البيانات والمعلومات حسب نوع الجنس ومراعاة التحليلات والتوصيات على النحو الواجب لحالة المرأة والاحتياجات والأدوار الخاصة بها. وخلال زيارات تقصي الحقائق والمساعي الحميدة، تكفل البعثة القيام بقدر كاف من التشاور والعمل مع النساء والجماعات النسائية. كما تُدمج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية حقوق المرأة، في تحليل النزاعات والإنذار المبكر وأعمال الدبلوماسية الوقائية التي تضطلع بها البعثة.

144 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تدعو البعثة إلى أن تكون العمليات السياسية والانتخابية في المنطقة مراعية لاعتبارات الإعاقة، وذلك بتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشجع البعثة أيضا وتدعم تبادل الخبرات بين دول المنطقة بشأن إدماج منظور الإعاقة، وهو ما ييسر اعتماد تدابير تراعي خصوصيات السياقين الإقليمي والوطني. وتدمج البعثة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحليلها والتقارير التي تقدمها، وتضمن التشاور والعمل على النحو المناسب مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء أنشطة تقصي الحقائق والإنذار المبكر والمساعي الحميدة.

الأداء البرنامجي في عام 2023

الحد من التوترات في السياقات الانتخابية

145 - في عام 2023، أجرت أربعة بلدان في المنطقة انتخابات مختلفة (غابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو). واضطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بعشر بعثات للإنذار المبكر والمساعي الحميدة في جميع بلدان المنطقة، بما فيها أيضا تشاد وغابون، اللتان تمران بمرحلتين انتقال سياسي. ورصد المكتب الحالة عن كثب في الفترة التي سبقت الانتخابات. وشجع المكتب الحوار السياسي، بما في ذلك عن طريق منصات دائمة أو مخصصة، بغية تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات شاملة للجميع وسلمية وذات مصداقية. وعملت البعثة أيضا مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظمات المجتمع المدني في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات.

146 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 28).

الجدول 28
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
الحد من الحوادث المرتبطة بالانتخابات وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى إجراء حوار بناء وشامل في المنطقة دون الإقليمية	قيام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإيفاد بعثات الإنذار المبكر والمساعدية إلى الدول التي تنظم انتخابات	إسهام عشر من بعثات الإنذار المبكر والمساعدية التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دول المنطقة في إجراء انتخابات سلمية خالية من العنف أو شهدت مستويات منخفضة من العنف
	اتساع الانتخابات في وسط أفريقيا بطابع سلمي عموماً، وخلوها من العنف أو انخفاض مستوى العنف فيها	

النتيجة المقررة لعام 2025

منع العنف المتصل بالانتخابات أو التخفيف من حدته تمشياً مع إعلان مالابو بشأن الانتخابات الديمقراطية

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

147 - في عام 2023، ساهمت مبادرات المساعدة الحميدة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في إجراء عمليات انتخابية سلمية وشاملة للجميع في تشاد وغابون والكاميرون. وفي أعقاب التغيير غير الدستوري الذي وقع في الحكومة في غابون، قام المكتب بالدعوة من أجل إنشاء أطر للحوار السياسي الشامل، وشجع العمليات الشاملة للجميع وعزز الثقة في الأطر الانتخابية والمؤسسات المشاركة في تنظيم الانتخابات. وأوفد المكتب أيضاً بعثات تقييم تقني للعمل مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ركزت على تحديد ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن أو توترات متعلقة بالانتخابات ونزع فتيلها. كما دعم المكتب تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا في عقد جمعيته العامة في دوالا، الكاميرون. وتمشياً مع إعلان مالابو المعتمد في الاجتماع الخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ستواصل البعثة تقديم الدعم من خلال مبادرات الإنذار المبكر والمساعدية الحميدة الرامية إلى المساهمة في إجراء عمليات انتخابية سلمية وشاملة للجميع.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

148 - تُمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن مبادرات الإنذار المبكر والمساعدية الحميدة وأطر الحوار السياسي ساهمت في إجراء عمليات انتخابية سلمية شاملة للجميع. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، يعترف المكتب أن يعمل بشكل وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأصحاب المصلحة الوطنيين على تصميم وتنفيذ أنشطة رامية إلى ضمان زيادة مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات.

149 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 29).

الجدول 29
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
الحد من الحوادث المرتبطة بالانتخابات وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى إجراء حوار بناء وشامل في المنطقة دون الإقليمية	قيام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإيفاد بعثات الإنذار المبكر والمسعّي الحميدة إلى الدول التي تنظم انتخابات إجراء انتخابات سلمية في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وخلوها من العنف أو انخفاض مستوى العنف فيها	إسهام عشر من بعثات الإنذار المبكر والمسعّي الحميدة التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دول المنطقة في إجراء انتخابات سلمية خالية من العنف أو شهدت مستويات منخفضة من العنف	إسهام ست من بعثات الإنذار المبكر والمسعّي الحميدة التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دول المنطقة في إجراء انتخابات سلمية تكون خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف	إسهام خمس من بعثات الإنذار المبكر والمسعّي الحميدة التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دول المنطقة في إجراء انتخابات سلمية تكون خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف
		إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات	إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات	إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات

المنجزات المستهدفة

150 - يعرض الجدول 30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 30

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2023	لعام 2023	لعام 2024	لعام 2025
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء واثاق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	4	3
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	2	2	2	2
2 - تقرير الأمين العام عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	1	1	1	1

	12	12	12	12	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
3 -	2	2	2	2	جلسات مجلس الأمن
4 -	10	10	10	10	الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا
باء -					توليد المعارف ونقلها
	18	26	18	70	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
5 -	15	20	16	45	عقد حلقات عمل بشأن منع نشوب النزاعات، والوساطة، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة
6 -	3	6	2	25	حلقة عمل للعاملين في الصحافة/وسائط الإعلام عن دورهم في منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين
	30	30	-	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
7 -					القيام بزيارات ميدانية إلى الدول الأعضاء لجمع المعلومات، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وتنسيق العمل بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، ورصد الأنشطة، وجمع البيانات
جيم -	30	30	-	-	المنجزات المستهدفة الفنية
<p>المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة والقيام بالدبلوماسية الوقائية والوساطة والبعثات والاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي)، وعقد مؤتمرات قمة إقليمية ودون إقليمية، ومندليات واجتماعات رفيعة المستوى لتعزيز السلام والاستقرار، والسلامة البحرية وحقوق الإنسان.</p> <p>التشاور والمشورة والدعوة: عقد اجتماعات تنسيق استراتيجية واجتماعات مائدة مستديرة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب (بما في ذلك التصدي للتهديدات الأمنية في حوض بحيرة تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية).</p>					
دال -					المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
<p>التوعية: التعاون مع المجتمع المدني (مثل رابطات وسائط الإعلام، والجماعات النسائية والشبابية)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين من أجل تنظيم مناسبات للتوعية بولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأنشطته؛ والتعاون مع وسائط الإعلام لدعم فهم الجمهور بشكل أفضل للمساعي الحميدة وأعمال الوساطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ ودعم الأنشطة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات - فرع غابون، مع تنسيق حملات الاتصالات والتراسل.</p> <p>العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: برامج بناء القدرات لأصحاب المصلحة في وسائط الإعلام والاتصالات في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في سياق الانتخابات الوطنية وغيرها من العمليات السياسية الرئيسية؛ وبناء علاقات عمل مع وسائط الإعلام والحفاظ عليها على المستويات الوطني ودون الإقليمي والدولي للمساعدة في ضمان فهم أفضل لعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ وتنظيم مؤتمرات صحفيين على الأقل لقيادة المكتب؛ والترتيب لإجراء مقابلات وأنشطة تغطية إعلامية أخرى مع موظفي الشؤون السياسية في المكتب.</p> <p>المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: ثلاث منصات على الإنترنت (وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الرقمي) لنشر محتوى متعدد اللغات؛ وإعداد ونشر مواد متنوعة تعكس أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية؛ وإعداد ونشر مواد رقمية متنوعة (بطاقات ورسوم بيانية ومقاطع فيديو ونشرات إخبارية رقمية) ومحتوى الوسائط المتعددة لتعكس أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية؛ وإنتاج برنامج بودكاست بشأن المجالات ذات الأولوية العالية في ولاية المكتب.</p>					

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 31

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023	
عام 2025 مقابل عام 2024 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
–	–	–	–	–
(323,7)	6 286,5	6 610,2	6 559,8	7 238,0
(210,9)	1 589,4	1 800,3	1 598,7	1 836,1
(534,6)	7 875,9	8 410,5	8 158,5	9 074,1

الجدول 32

الموارد البشرية

المتطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون						الموظفون الدوليون										
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	م ف و ر م	م ف و ر م	الفرعي	خ ع	م خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع م	2024
المجموع	الفرعي	الوطنيون	الدوليون	الفرعي														معتمد لعام
50	1	1	–	16	12	4	33	–	7	–	6	12	5	2	–	–	1	2024
50	1	1	–	16	12	4	33	–	7	–	6	12	5	2	–	–	1	مقترح لعام
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	التغير

151 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 للبعثة 7 875 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (6 286 500 دولار) اللازمة لاستمرار 33 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، و 2 مد-1، و 5 ف-5، و 12 ف-4، و 6 ف-3، و 7 من فئة الخدمة الميدانية)، و 16 وظيفة وطنية (4 وظائف موظفين فنيين وطنيين و 12 وظيفة من الرتبة المحلية) ووظيفة واحدة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة، وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (1 589 400 دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين (9 800 دولار)، والسفر في مهام رسمية (535 900 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (189 500 دولار)، والنقل البري (61 200 دولار)، والعمليات الجوية (146 100 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (504 900 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (142 000 دولار).

152 - وطبقت على التقديرات معدلات شواغر قدرها 20,2 في المائة بالنسبة للوظائف الدولية، و 22,9 في المائة بالنسبة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، و 12,5 في المائة بالنسبة للوظائف من الرتبة المحلية، وصغر في المائة بالنسبة لوظائف متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، استنادا إلى متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2023.

153 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة بالاعتماد المخصّص لعام 2024 أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين الذي يعزى إلى تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 20,2 في المائة مقارنة بالمعدل البالغ 18,2 في المائة المعتمد في عام 2024، وإلى تطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة قدرها 61,4 في المائة مقارنة بنسبة 63,8 في المائة المطبقة في عام 2024، تقابله جزئياً الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل في غابون من 49,4 في نيسان/أبريل 2023 إلى 56,5 في نيسان/أبريل 2024؛ (ب) انخفاض الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف وظائف الموظفين الوطنيين (الرتبة المحلية) الذي يعزى إلى تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 12,5 في المائة مقارنة بالمعدل المعتمد البالغ صفر في المائة بالنسبة لعام 2024، يقابله جزئياً تطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة قدرها 40,4 في المائة مقارنة بنسبة 38,1 في المائة المطبقة في عام 2024؛ (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بوظائف المتطوعين الوطنيين من متطوعي الأمم المتحدة ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض التكاليف الشكلية لمتطوعي الأمم المتحدة في غابون؛ (د) انخفاض الاحتياجات اللازمة للخبراء الاستشاريين أخذاً في الاعتبار متوسط النفقات الفعلية لعامي 2022 و 2023؛ (هـ) انخفاض الاحتياجات اللازمة للسفر ويعزى أساساً إلى انخفاض عدد الأيام وعدد الموظفين في كل رحلة وانخفاض الاحتياجات اللازمة للسفر لأغراض التدريب لأنه سيقدم بعض التدريب في مجال بناء القدرات افتراضياً؛ (و) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والبنى التحتية، ويعزى ذلك أساساً إلى التخفيضات تحت بند الخدمات الأمنية والقرطاسية واللوازم المكتبية تمشياً مع النفقات الفعلية للسنوات الثلاث الماضية؛ (ز) انخفاض الاحتياجات اللازمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات بسبب تسويات رسوم أجهزة الإرسال والاستقبال الساتلية، تقابله جزئياً زيادة في معدل تجديد الدعم والصيانة المتعلقة بالتراخيص المدارة مركزياً؛ (ح) انخفاض الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى لأن الاعتمادات المتصلة بالمساهمة في الخدمات المشتركة لإدارة المجمع والأمن انتقلت تحت بند المرافق والبنى التحتية تمشياً مع النفقات الفعلية المسجلة، فضلاً عن انخفاض الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف خدمات فرادى المتعاقدين. ويقابل النقصان في الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين التي تعزى إلى آخر تحديث لجدول المرتبات، وتطبيق معدل شواغر أقل قدره 22,9 في المائة مقارنة بنسبة 25 في المائة المطبقة في عام 2024، وتطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة قدرها 36,8 في المائة مقارنة بنسبة 29,6 في المائة المطبقة في عام 2024؛ (ب) ارتفاع الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للمركبات بسبب ارتفاع في سعر الوقود في السوق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

154 - في عام 2024، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 713 500 دولار، لمواصلة دعم القدرات الإقليمية على منع وقوع الأزمات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية والتخفيف من حدة هذه الأزمات وأعمال العنف وتسويتها، بسبب منها تعزيز الحوكمة الانتخابية ودعم اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات الديمقراطية، واستمرار وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-4).

155 - وفي عام 2025، يُتوقع أن تستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 713 500 دولار لدعم القدرة الإقليمية على منع وقوع الأزمات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية والتخفيف من حدة هذه الأزمات وأعمال العنف وتسويتها، بسبب منها تعزيز الحوكمة الانتخابية ودعم اعتماد معايير وآليات إقليمية بشأن الانتخابات الديمقراطية؛ ودعم الأداء الفعال لمنبر نسائي إقليمي معني بالسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛ ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز قدراتها على منع نشوب النزاعات وتسويتها، بُغية تعزيز فعاليتها في مجال الإنذار المبكر؛ وتعزيز دور أجهزة وسائط الإعلام كعامل حفاز للسلام والأمن، وكذلك لتحقيق التماسك الاجتماعي. وسيغطي التمويل أيضاً تكاليف استمرار وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-4).

7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(500 141 94 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

156 - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب قراره 2009 (2011) لكي تدعم البلد في جهوده المبذولة في المرحلة الانتقالية وفي مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال تنظيم حوار وطني شامل للجميع وإجراء عملية لصياغة الدستور. وفي أعقاب توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أنهى النزاع المسلح الذي بدأ في نيسان/أبريل 2019، كلف المجلس، في قراره 2570 (2021)، كذلك البعثة بتقديم الدعم إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، بسبل منها تيسير تدابير بناء الثقة والنشر التدريجي والقابل للتطويع لمراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة. وبموجب القرار 2702 (2023)، مدد المجلس ولاية البعثة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

برنامج العمل

الهدف

157 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو دعم عملية سياسية شاملة للجميع والمصالحة الوطنية القائمة على الحقوق، وجهود منع نشوب النزاع وبناء السلام، وعمليات العدالة الانتقالية، وجهود بناء الدولة، بما في ذلك تقديم الدعم لتحقيق الاستعداد الأمثل لتخطيط وإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية شاملة للجميع، والنهوض بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة السياسية للمرأة، ودعم إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

158 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) القيام بالوساطة والمساواة الحميدة لدفع عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها، وتيسرها الأمم المتحدة، ويدعمها المجتمع الدولي، للتوصل إلى اتفاق يمكن من إجراء انتخابات وطنية، مما يتيح الانتقال السلمي للسلطة إلى حكومة منتخبة. وستعمل البعثة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الليبيين على جميع المستويات، بمن فيهم النساء والشباب، في جميع أنحاء ليبيا في العمليات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة.
- (ب) تقديم المساعدة التقنية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية شفافة وشاملة للجميع، وكذلك انتخابات محلية في جميع أنحاء ليبيا؛
- (ج) دعم جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في مواصلة المشاركة في عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع محورها الضحايا وقوامها الحقوق، تقوم على أساس مبادئ العدالة الانتقالية ومبادئ خطة عام 2030، بهدف ضمان إيجاد عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها تسهم في إحلال سلام دائم؛

- (د) تقديم الدعم وبذل المساعي الحميدة في مجال سيادة القانون من أجل دعم القضاء وجهاز النيابة العامة، بما يشمل أداءهما دورا حاسما في كفالة تحقيق العدالة للجميع؛
- (هـ) تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان رصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع والانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين، والاضطلاع بجهود الدعوة بشأن الحالة الإنسانية، ودعم إيصال المساعدة الإنسانية في البلد؛
- (و) بذل المساعي الحميدة والعمل مع السلطات الوطنية على إصلاح قطاع الأمن في البلد، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة المدنية، بما في ذلك دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم إرساء الأساس لعملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعم تيسير التخطيط التشغيلي بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الوطنيين في مسائل تصميم العمليات والبناء المؤسسي والجوانب الاقتصادية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقديم الدعم فيما يتعلق بتنسيق توفير الخبرة التقنية والتدريب والمعدات، وتقديم المساعدة في الجهود الجارية الرامية إلى توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية؛
- (ز) دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، من خلال العمل الذي يضطلع به عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة لدعم آلية مراقبة وقف إطلاق النار الليبية، والعمل على انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة، ودعم تدابير بناء الثقة وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية من خلال إنشاء قوات دفاع وأمن محترفة وموحدة وخاضعة للمساءلة؛
- (ح) دعم إصلاح السياسات الاقتصادية، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك إعادة توحيد النظام المصرفي في البلد وإصلاحه، وتطبيق سياسة اللامركزية، وإنشاء آلية شاملة لإدارة الإيرادات والإشراف عليها تضمن إدارة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة للإيرادات في جميع أنحاء البلد؛
- (ط) تعزيز حقوق المرأة ودعم القدرات المؤسسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والقيام بالدعوة من أجل تمثيل المرأة في العمليات السياسية بما في ذلك جهود المصالحة الوطنية، وضمان إدراج شواغلها في جداول الأعمال الوطنية والحوار الوطني؛
- (ي) التحاور مع البلدان المجاورة، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لضمان أخذ آرائها وشواغلها في الاعتبار في دعم بناء السلام والحفاظ على السلام في البلد والمنطقة.

159 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها وتؤدي إلى مؤسسات حكومية منتخبة وموحدة وفعالة وتمثيلية، بما في ذلك مؤسسات اقتصادية، تساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والمصالحة القائمة على الحقوق؛
- (ب) تعزيز خضوع المؤسسات للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وإيجاد عمليات مصالحة وعدالة انتقالية تعزز حقوق الإنسان وتحميها؛
- (ج) توحيد مؤسسات قطاع الأمن وعملها تحت رقابة مدنية، بما في ذلك قوات دفاع وأمن محترفة وموحدة وخاضعة للمساءلة، فضلا عن المحافظة على وقف إطلاق نار مدعوم بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة.

160 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تعمل البعثة مع الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين المعنيين، والمنظمات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، كجزء من نهج موحد وشامل ومتناسك نحو دعم الانتقال السياسي الناجح في البلد للحفاظ على السلام في البلد والمنطقة. وتعمل البعثة أيضا في إطار فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن وضع المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا.

161 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، اتخذت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري خطوات نحو تعزيز تكاملهما، بسبل منها تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2023-2025، وسيواصلان تفعيل ما يركز عليه الأمين العام، وهو النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، لتيسير تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في الأجل الطويل، وذلك بغية تعزيز الأثر الذي تخلقه تدخلات الأمم المتحدة في مساندة جميع الناس في ليبيا.

162 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) يظل الاتفاق السياسي الليبي الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2015، وقرار مجلس الأمن 2510 (2020) الذي أقر المجلس بموجبه استنتاجات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، واتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، والأحكام ذات الصلة من خريطة الطريق التي اعتمدها في تونس ملتقى الحوار السياسي الليبي والنواتج المرافقة لذلك، والقرارات 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2629 (2022) و 2656 (2022) و 2702 (2023)، فضلا عن النهج الشامل لتمكين الانتخابات، الإطار التوجيهي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في ليبيا؛

(ب) تقوم المؤسسات الليبية بحل القضايا العالقة المتنازع عليها سياسيا والمتصلة بالانتخابات، استنادا إلى الإطار الدستوري والقانوني مع خريطة طريق واضحة للانتخابات، ستُتَوَجَّع بعملية انتخابية شاملة وشفافة تستعيد شرعية المؤسسات الليبية؛

(ج) يتم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 تدريجيا، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة، وأن يتم التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الجهات الفاعلة الأمنية والسياسية المعنية في ليبيا بشأن سبل المضي قُدما في إصلاح وتوحيد المؤسسات الأمنية، بما في ذلك تهيئة الظروف المفضية إلى بدء عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) تظل حالة حقوق الإنسان في ليبيا محفوفة بكثير من التحديات، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون وحماية وتعزيز حيز مدني يتيح لجميع الناس في ليبيا ممارسة حقوقهم الأساسية، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية. ويظل تهميش المرأة المتعمد وضعف تمثيلها في العمليات السياسية وفي عمليات المصالحة يطرحان تحديا أمام بناء السلام؛

(هـ) تستمر الانقسامات القائمة بين الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية في إفادة مؤيدي الوضع الراهن في ليبيا، والحفاظ على هياكل السلطة القائمة والمصالح الشخصية التي تعيق الجهود الرامية إلى تنظيم وإجراء الانتخابات؛

(و) تستمر أوجه الضعف والانقسامات المؤسسية بين الجهات الفاعلة الأمنية في البلد في تمكين التنظيمات المتطرفة العنيفة من الاستفادة مما ينجم عن ذلك من فراغ في السلطة ومساحات غير خاضعة للحكم، وهو ما يشجع بالتالي عن غير قصد إيجاد بيئة مواتية للإرهاب؛

(ز) تستمر الحالة الإنسانية عموما في التحسن، بما يتناسب مع استقرار الحالة الأمنية، مع انخفاض مطرد في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وعدد النازحين داخليا. وفي الوقت نفسه، يتم تقديم الدعم المستمر لاحتياجات الحماية للمهاجرين واللاجئين، بما في ذلك دعم اللاجئين السودانيين، فضلا عن دعم التعافي وإعادة الإعمار لصالح الأشخاص المتضررين من الفيضانات في درنة والمناطق المحيطة بها؛

(ح) يظل القطاع الاقتصادي في ليبيا يعاني من غياب إدارة شفافة لاستخدام الأموال العامة ومن غياب فرض رقابة عليه، وتتواصل في الوقت نفسه الجهود الرامية إلى إعادة توحيد المصرف المركزي المبذولة في إطار تنفيذ خريطة الطريق وتوصيات الاستعراض المستقل بإعادة توحيد؛

(ط) تستمر الشراكات الاستراتيجية بين أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، دعماً لعملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها ومع الامتثال لنظام جزاءات الأمم المتحدة.

163 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتتواصل البعثة تنفيذ خطة العمل الثلاثية السنوات بشأن "عمليات الوساطة الشاملة وبناء السلام في ليبيا: حماية المرأة ومشاركتها (2023-2025)". وفي إطار هذه الخطة، تواصل البعثة تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي عمليات المصالحة وتمثيلها في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية في عملية وضع الدستور والعمليات الانتخابية. وبغية ضمان تمتع المرأة بالمساواة في الحقوق والفرص، تعمل البعثة والفريق القطري معاً على تعزيز تمتع المرأة على قدم المساواة بحقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه الجهود تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الوطنية وأعضاء المجتمع المدني؛ ودعم الجهود الحكومية في مجال التشريعات والسياسات التي تحمي المرأة من جميع أشكال العنف؛ ومعالجة الثغرات في تقديم الخدمات؛ التصدي للعنف ضد النساء والفتيات ومنعه، ولا سيما النساء والفتيات اللواتي يعشن أوضاعاً هشة، بمن فيهن النازحات والمهاجرات واللاجئات؛ وتحديد آثار التطرف المفضي إلى الإرهاب على النساء في ليبيا. وتتواصل البعثة والفريق القطري تحسين جهود المنع والحماية لدعم المؤسسات المعنية في الاضطلاع بولايتها في مجال تعزيز وحماية النساء والفتيات.

أنشطة التقييم

164 - أجرى مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام استعراضاً لوحدة حراسة الأمم المتحدة في عام 2023، وقدم تقييماً لوحدة الحراسة واستعرض جميع الأطر التشغيلية والتقنية وأطر الدعم والحوكمة المحيطة بها، وقدم أيضاً استنتاجات بهدف تحسين مختلف جوانب وحدة الحراسة في البعثة. وستواصل البعثة تنفيذ التوصيات، بما فيها تلك التي تركز على إدخال تعديلات على بيان احتياجات الوحدة، وكذلك على الترتيبات في الظروف القصوى، والتحسينات المتعلقة بتوفير أمن المنطقة المحيطة، ومنطقة هبوط الهليكوبترات في مجمع أويا.

165 - وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة في عام 2025 جهودها الرامية إلى تعزيز تخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عن أدائها البرنامجي، باعتبارها عنصراً من عناصر التقييم الذاتي. وفي إطار هذه الجهود، يتضمن تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 خطة للرصد والتقييم والتعلم وأداة نظام UN-Info، التي ستستخدمها البعثة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهدافها المتعلقة ببناء السلام.

الأداء البرنامجي في عام 2023

معالجة القضايا المتنازع عليها بشأن الانتخابات من خلال مبادرة للعملية السياسية

166 - منذ تأجيل الانتخابات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2021، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى جمع أصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية من شأنها أن تمهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة وشاملة للجميع. وفي شباط/فبراير 2023، أعلن الممثل الخاص عن إطلاق مبادرة لتمكين إجراء الانتخابات تركز على ما يلي: (أ) تقديم الدعم التقني للجنة "6+6" المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لاستكمال الإطار القانوني للانتخابات؛ (ب) الاضطلاع بدبلوماسية مكوكية فيما بين الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية لكسب التأييد والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن

العملية الانتخابية؛ (ج) تيسير الحوار فيما بين الجهات الفاعلة الأمنية الرئيسية لتأمين إيجاد بيئة أمنية مواتية للانتخابات؛ (د) التواصل مع طيف واسع من المجتمع الليبي، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والأحزاب السياسية والأعيان والمكونات الثقافية لإعلاء أصواتهم وإبراز آرائهم بُغية ضمان عملية سياسية شاملة للجميع. وبعد أن اعتمد مجلس النواب القوانين الانتخابية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعا الممثل الخاص رسمياً أصحاب المصلحة المؤسسيين الليبيين الرئيسيين إلى حوار لمعالجة العناصر المتبقية المتنازع عليها المتعلقة بالانتخابات.

167 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 33).

الجدول 33

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
تأجيل الانتخابات الوطنية التي كان من المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021	فشل المحادثات التي ييسرتها الأمم المتحدة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في التوصل إلى اتفاق بشأن إطار دستوري للانتخابات	وضع إطار دستوري وقانوني للانتخابات، بدعم تقني من الأمم المتحدة، وقيام المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتقييمه تقنياً. والقضايا المتنازع عليها سياسياً لا تزال معلقة
		عالجت مبادرة البعثة لتمكين إجراء الانتخابات القضايا المتبقية المتنازع عليها سياسياً من خلال السعي إلى الجمع بين أصحاب المصلحة المؤسسيين الليبيين الرئيسيين الخمسة

النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1: تعزيز مؤسسات سيادة القانون وعملية العدالة الانتقالية من أجل حماية حقوق جميع الناس في ليبيا

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

168 - في عام 2023، واصلت البعثة دعم عملية المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا عن طريق تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا من خلال الجهود في مجال الدعوة المحددة الأهداف لضمان إسماع أصواتها في آليات المصالحة المستقبلية.

169 - وفي عام 2025، ستواصل البعثة دعم المؤسسات الحكومية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمصالحة القائمة على الحقوق وسيادة القانون، مع التركيز في ذلك على فتح الحيز المدني، بما في ذلك تعزيز دور المجتمع المدني في المسارين السياسي والأمني، والقضاء على الاحتجاز التعسفي وحالات الاختفاء القسري والتعذيب، ومعالجة أوضاع المهاجرين واللاجئين، وتعزيز العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وضمان حقوق المرأة، والقضاء على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وستواصل البعثة تعزيز شبكات المجتمع المدني وآليات حقوق الإنسان من خلال دعم إيجاد بيئة مؤاتية واستراتيجية حماية.

170 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 34).

70/131

النتيجة 2: إيجاد مؤسسات أمنية موحدة تعزز إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك آلية ليبية فعالة لرصد وقف إطلاق النار

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

171 - في عام 2023، واصلت البعثة تقديم الدعم لتوحيد المؤسسات الأمنية وإصلاح قطاع الأمن من خلال سلسلة من حلقات العمل والتواصل مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأمنية والهيئات التشريعية بشأن المسار الأمني. وأدى ذلك إلى زيادة الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الأمن، وهو عنصر بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات، فضلاً عن كونه خطوة نحو توحيد المؤسسات الأمنية. كما ساهمت جهود البعثة في تعزيز التعاون بين أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، من خلال تيسير عقد اجتماع بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

172 - وفي عام 2025، ستواصل البعثة جهودها الرامية إلى إحراز تقدم في توحيد المؤسسات الأمنية، دعماً لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، فضلاً عن إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستركز جهود البعثة على المشاركة الشاملة لجميع الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك المجتمع المدني، ودعم وضع سياسات وأطر أمنية استراتيجية. وستساهم البعثة أيضاً، من خلال العنصر المعني برصد وقف إطلاق النار التابع لها، في تطوير قدرات الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار من خلال توفير وتنفيذ برامج تدريبية.

173 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 35).

الجدول 35

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
بناء الثقة بين الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار أدى إلى توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في 8 تشرين الأول/أكتوبر على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا	الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار بناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، بما في ذلك إنشاء غرفة عمليات مشتركة ووضع برنامج لبناء قدرات المراقبين المحليين	الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار ووضع مدونة قواعد السلوك لجميع الجهات الفاعلة الأمنية والتشاور بشأنها، وذلك بقيادة وزارة الدفاع تفعيل الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار بالتعاون والتنسيق مع لجنة الاتصال الليبية ولجان الاتصال من الدول المجاورة	توحيد مؤسسات قطاع الأمن، تحت إشراف مدني، بما في ذلك إيجاد قوات عسكرية وقوات شرطة تؤدي وظائفها وتتمتع بالكفاءة المهنية وتكون خاضعة للمساءلة مواصلة تنفيذ برنامج بناء قدرات المراقبين الليبيين	توحيد مؤسسات قطاع الأمن القومي/المؤسسات العسكرية تحت إشراف مدني
توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة	مشاركة جميع الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك المجتمع المدني، ودعم وضع سياسات وأطر أمنية استراتيجية. وستساهم البعثة أيضاً، من خلال العنصر المعني برصد وقف إطلاق النار التابع لها، في تطوير قدرات الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار من خلال توفير وتنفيذ برامج تدريبية.	توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا	وضع مبادرات وطنية وشاملة لإصلاح قطاع الأمن	وضع مبادرات وطنية وشاملة لإصلاح قطاع الأمن
توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة	توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا	توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا	توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا	توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
	<p> وإعادة الإدماج تابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 لكي تتولى إجراء تصنيف للجماعات المسلحة</p> <p> تفعيل لجنة اتصال وتواصل مع دول الجوار بشأن انسحاب المقاتلين الأجانب والمرترقة، وهو أمر جرى إقراره في اجتماعات عُقدت في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022</p> <p> موافقة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على اختصاصات القوة العسكرية المشتركة</p>		<p> من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع تتشعبها لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</p>	

النتيجة 3: بناء مؤسسات حكومية موحدة ومنتخبة وشرعية وشاملة للجميع وقادرة على أداء وظائفها تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة

الأداء البرنامجي في عام 2023 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

174 - في عام 2023، كثفت البعثة تواصلها مع الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، في جميع أنحاء البلد لتيسير عملية سياسية من شأنها أن تقود ليبيا إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أقرب وقت ممكن. وبالتوازي مع ذلك، أطلقت البعثة برنامج 'رائدات' التدريبي لفائدة 30 شابة من جميع أنحاء ليبيا، بهدف تحسين مهارتهن في مجالات التواصل والقيادة والدعوة. واحتفالاً باليوم العالمي لحقوق الإنسان، أجريت عملية متصلة بنماذج الأمم المتحدة في مصراتة مع 50 شاباً وشابة من المدينة تناولوا خلالها تحديات السياسة الخارجية الحالية.

175 - وفي عام 2025، ستواصل البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التقني لبناء مؤسسات حكومية أكثر تمثيلاً وشمولاً من شأنها أن تسهم في الاستقرار السياسي والمصالحة، بما يتماشى مع سياستها بشأن عمليات الوساطة الشاملة وبناء السلام في ليبيا. وستواصل البعثة دعم خطط المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للبدء في إجراء 106 عمليات انتخابات للمجالس البلدية التي انتهت ولاياتها بالفعل أو التي تنتهي في عام 2024. ويتمثل الهدف الحالي في الشروع في تسجيل الناخبين في هذه البلديات في حزيران/يونيه 2024، وإجراء هذه الدفعة الأولى من انتخابات المجالس البلدية خلال عامي 2024 و 2025. وتتواصل الجهود للتحضير لهذه الانتخابات التي تنتظر من حكومة الوحدة الوطنية توفير الأموال اللازمة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

176 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن التّواصل الهادف مع النساء والشباب في عملية المصالحة السياسية والوطنية تطلّب استراتيجية تّواصل مرّكزة تعالج أوجه الضعف المتزايدة لديهم وتستفيد من إمكانياتهم للمساهمة في بناء مجتمع شامل للجميع يسوده الاستقرار والمصالحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستعطي البعثة الأولوية للتّواصل مع الشابات والشبان، وكذلك مع الأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز مشاركتهم الهادفة في العمليات السياسية وجهود المصالحة. وقد أدت الدروس المستفادة من تقييمات الدراسات الاستقصائية للمشاركين الشباب في أنشطة البعثة واجتماعاتها إلى تغيير في شكل الاجتماعات، حيث يتم الآن تنفيذ نهج قائم على حلقات العمل للمساعدة في توجيه المشاركين فيما يتعلق بتقديم توصيات عملية إلى القيادة العليا، وتسجيل هذه التوصيات ونشرها علنا. وسترکز الجهود أيضا على بناء القدرات من خلال برنامج رائدات، الذي يهدف، في سنته الثانية، إلى تدريب 35 شابة ليبية على التواصل الاستراتيجي والدعوة والقيادة، وكذلك على بناء معارفهن في مجال حقوق الإنسان والعمليات الانتخابية والتشريعية في ليبيا.

177 - يُعرّض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 36).

الجدول 36
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	-	-	زيادة المشاورات مع الشباب والنساء بشأن جهود المصالحة	تعزيز مشاركة الشباب والنساء ومساهمتهم في جهود المصالحة والعمليات السياسية

المنجزات المستهدفة

178 - يعرض الجدول 37 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 37

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2023	لعام 2023	لعام 2024	لعام 2025
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	6	6	6
2 - جلسات مجلس الأمن	6	6	6	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	16	16	17	17

17	17	16	16	3 - مشاريع تتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر ومكافحة الانتشار وأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية
130	130	140	138	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
130	130	140	138	4 - عقد حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن العملية السياسية، وبناء الثقة، ووضع الدستور، والإصلاح التشريعي والاقتصادي، وإدارة الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية، والوساطة وتسوية النزاعات، ومنع التحريض على العنف والكرهية والتصدي له، ووسائل الإعلام، والناشطات الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، والحوار الرقمي الليبي، وتوحيد صفوف الجيش، وتسريح الجماعات المسلحة؛ وعقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الشركاء المنفذين للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وتنظيم 4 حلقات عمل/مناسبات تدريبية متصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام لبناء القدرات الوطنية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر وإدارة التصدي للذخائر المتفجرة
40	40	35	35	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
40	40	35	35	5 - إيفاد بعثات رصد تابعة لعنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة دعماً لجهود الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار، لتوثيق أي انتهاك مزعوم لوقف إطلاق النار والإبلاغ عنه، وتحليل آخر التطورات في ليبيا والإبلاغ عنها، بما في ذلك إجراء تقييمات دورية للتهديدات المحدقة بالحالة العامة التي يمكن أن تؤثر على برنامج بناء القدرات على رصد وقف إطلاق النار، وهو برنامج وُضع للمراقبين الدوليين، والمراقبين الليبيين، واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 (3 حلقات عمل)؛ وإيفاد بعثات لدعم جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بإدارة الذخيرة؛ وإيفاد بعثات رصد معنية بحالة حقوق الإنسان، مع إجراء زيارات إلى 6 سجون ومراكز احتجاز، رهنا بالحصول من النظراء الرسميين على ضمانات إمكانية الوصول إلى أماكن منها أماكن الاحتجاز المؤقت والاحتجاز السري وسائر أنواع أماكن الحرمان من الحرية، مثل ملاجئ النساء والإصلاحات؛ والاضطرار بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحوالي 60 حالة من حالات تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، ورصد مسائل الحماية، مع التركيز على النساء والأطفال؛ ورصد قضايا الحماية باتباع نهج يتمحور حول الضحايا ويركز على النساء والأطفال والمهاجرين، والوصول إلى ما يصل إلى 30 مستفيدا يحاولون إلى السفارات المعنية و/أو تُقدم لهم المساعدة القانونية والنفسية من أجل الاندماج السلس في المجتمع
224	224	224	224	البعثات الانتخابية (عدد البعثات)
224	224	224	224	6 - إيفاد بعثات المساعدة الانتخابية إلى مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس أو إلى مكاتبها الميدانية، وإسداء المشورة التقنية وبناء قدرات هيئة إدارة الانتخابات والنظراء الانتخابيين

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة من أجل مواصلة حوار سياسي وأمني واقتصادي شامل للجميع عن طريق التواصل مع المؤسسات الليبية والأحزاب والأنشطة السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب، بما في ذلك اجتماعات اللجان الفرعية المختلفة التي تهدف إلى توحيد الجيش، وذلك لتناول مسائل منها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسياسات والأطر الأمنية الاستراتيجية (بمشاركة حوالي 20 مستفيداً)؛ وعقد اجتماعات بين عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة والمراقبين الليبيين واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 (مرة واحدة في الشهر)؛ وعقد اجتماعات مع لجان الاتصال لدعم إنشاء وتُعَد قاعدة البيانات الخاصة بالمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبطة (مرة واحدة في الشهر)، وتنفذ برنامج بناء قدرات المراقبين الدوليين واللجان الفرعية الليبية واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 (4 حلقات عمل في عام 2025)؛ بذل المساعي الحميدة لدعم المساواة والعدالة الانتقالية وتعزيز القدرات الوطنية من خلال إسداء المشورة التقنية المباشرة وتقديم برامج بناء القدرات إلى 100 محام ونائب عام/قاض، وبذل المساعي الحميدة لدعم القضاء وجهاز النيابة العامة بشأن تحديث/رقمنة عمل النيابة العامة، ولضمان استدامة سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة والمحاكمات العادلة؛ وبذل المساعي الحميدة لدعم القضاء وجهاز النيابة العامة من خلال الدعم التقني بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالمساءلة في حالات ما بعد النزاع؛ وبذل المساعي الحميدة لتعزيز الاعتراف بحقوق المرأة وتمتعها بها، بما يمتشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والدعوة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على النظم والسياسات والإجراءات والآليات المتصلة بحماية وتمكين ضحايا العنف من النساء، وتوفير إمكانية لجوء المرأة إلى قضاء منصف وإعطاء الأولوية لحماية حقوق المرأة والطفل، وذلك بسبل منها عقد اجتماعات مع وحدات تمكين المرأة في قوة الشرطة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي (تنظيم برنامج تدريبي واحد للشباب الليبي لفائدة 35 شابة ليبية سيُشمل بناء القدرات للمشاركة في الانتخابات ومجتمعاتهن المحلية).

التشاور والمشورة والدعوة: دعم المراحل اللاحقة من العملية السياسية الليبية، وتقديم المساعدة الانتخابية، وتبادل المعلومات وعقد اجتماعات تنسيق مع الشركاء الدوليين في مجال المساعدة الانتخابية ومع السفارات يستفيد منها 100 مستفيد، وإسداء المشورة للنهوض بعملية وضع الدستور والاستفتاء؛ وإسداء المشورة يوميا إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن المسائل الانتخابية التقنية؛ وتقديم المساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية لهيئة إدارة الانتخابات؛ وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية؛ وتقديم الدعم في مجال التخطيط لأمن العملية الانتخابية من خلال العمل مع أصحاب المصلحة المحليين المعنيين بالانتخابات؛ وتقديم الدعم لإعادة بناء النظام السياسي الوطني في ليبيا من خلال معالجة جذور المظالم عن طريق عملية مصالحة وطنية شاملة محورها الضحايا وقوامها الحقوق وعن طريق آليات العدالة

الانتقالية، مع عقد حلقات عمل وندوات يستفيد منها 50 مستفيداً؛ وإسداء المشورة إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، بما في ذلك إسداء المشورة القانونية عند الاقتضاء، من أجل إنشاء آلية رصد فعالة تتولى تنسيق وتقييم التقدم المحرز في مجال انسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات والأطر الأمنية، بما في ذلك برنامج لبناء قدرات المراقبين الدوليين والليبيين واللجان الفرعية الأخرى واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عملاً باتفاق رصد وقف إطلاق النار؛ وإسداء المشورة إلى المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب، والمنظمات والكيانات والجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بشأن تحديد الأسلحة الثقيلة، وإدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن مسح وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والأشراك الخداعية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام؛ والدعوة وإسداء المشورة بشأن الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ وتنظيم مؤتمر واحد للاحتفال باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب (بمشاركة 50 شريكاً)؛ وعقد جلسات لبناء الثقة مع 50 مشاركاً من السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني دعماً لمبادرات حوار المصالحة؛ والدعوة إلى الأخذ بإطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتنفيذ ذلك الإطار، بما في ذلك استراتيجية الرصد والإبلاغ والتواصل؛ والدعوة إلى احترام الحيز المدني وحرية التجمع وحرية التعبير، بمشاركة 30 شخصاً و 4 مؤسسات محلية، منها وزارة العدل ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام والمجلس الأعلى للقضاء، من أجل الإقراج عن الأفراد المحتجزين من دون سند قانوني؛ وإسداء المشورة وإجراء مشاورات مع ملتقى الحوار السياسي الليبي والكتلة النسائية في مجلس النواب والمجتمع المدني والمجموعات النسائية، بمشاركة حوالي 500 امرأة؛ وإعداد خطة متعلقة بالدعوة إلى إقرار القانون بشأن العنف ضد المرأة؛ ودعم إدارة قطاع الأمن وإصلاحه وتطويره، بما في ذلك إعادة إدماج الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ودعم زيادة وجود المرأة في قوة الشرطة؛ والدعوة إلى أعمال حقوق المرأة عن طريق تيسير المناقشات بين المؤسسات والجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق المرأة وإسداء المشورة بشأن القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين؛ وإسداء المشورة بشأن العنف ضد المرأة والعنف الجنساني المرتبطين بالعملية الانتخابية؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم لتعزيز قدرة 30 مدافعاً ومدافعة عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ؛ والدعوة إلى أعمال حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء وحمايتهم وضمان إمكانية لجوئهم إلى العدالة وآليات المساءلة والانتصاف، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. والدعوة وبناء القدرات لإعلاء أصوات الشباب ومشاركتهم الهادفة في جهود المصالحة والعمليات السياسية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم حملات إعلامية وحملات اتصالات والقيام عبر وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي بتوجيه رسائل تُروّج للمسامحة الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة لعملية السلام، فضلاً عن إعداد محتوى يُروّج للمصالحة والتماسك الاجتماعي واحترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع الوصول في إطار ذلك إلى مجموعة متنوعة من الجماهير الليبية و 20 من المؤسسات الإعلامية الرسمية والنظراء؛ وعقد اجتماعات ومناسبات محددة الأهداف، وإجراء زيارات ميدانية للقيادة في الشرق والجنوب والغرب، والتواصل مع الشباب والناشطات من جميع أنحاء ليبيا لتعزيز دورهم الرئيسي في بناء السلام وفي عملية السلام في ليبيا؛ ووضع وتنفيذ برنامج رائدات التدريب لفائدة 35 شابة من جميع أنحاء ليبيا لزيادة مهارتهن في مجالي الدعوة والتواصل الذي سيمتد من عام 2024 ويدعم شبكة خريجات برنامج رائدات في جميع أنحاء ليبيا للعمل معاً في برامج الدعوة؛ وتنفيذ عمليات متصلة ببرنامج محاكاة الأمم المتحدة في جميع أنحاء ليبيا لإشراك 150 شاباً في الأمم المتحدة وآلياتها؛ وإعداد جولة شبابية لنانائية الممثل الخاص للأمين العام للوصول إلى الشباب في المناطق التي لا تزورها البيعة عادة لبناء الثقة والتعاون؛ وتنفيذ نتائج دورة التوعية بالمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تم تطويرها في عام 2024 مع الجامعات الليبية. وتعزيز أنشطة التوعية والتواصل مع المجتمعات المحلية التي تضطلع بها البيعة، وبناء الثقة ودعم قيادة البيعة ومسؤوليها الرفيعة المستوى في جولاتهم واجتماعاتهم الدولية مع الدول الأعضاء والسلك الدبلوماسي؛ وتنشيط فريق الأمم المتحدة للاتصالات لضمان وحدة العمل في الأمم المتحدة في مجال التواصل بشأن القضايا والأولويات الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في ليبيا؛ وإسماع أصوات من لا صوت لهم بين الفئات الاجتماعية الليبية (النساء والشباب والمكونات الثقافية) ومن غير الليبيين، وفي المقام الأول المهاجرون؛ ودعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في أنشطة التواصل الفعالة والعلاقات مع وسائل الإعلام لتوسيع نطاق الوصول إلى أقصى قدر ممكن.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد المؤتمرات الصحفية ونشر البيانات والقيام بالتواصل مع وسائل إعلام دولية وإقليمية رفيعة المستوى باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية ومع وسائل إعلام محلية مختارة؛ والتواصل المتكرر مع وسائل الإعلام المحلية في جميع أجزاء ليبيا؛ وإقامة شراكات مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة خطاب الكراهية والأخبار الزائفة والمعلومات المغلوطة، بما في ذلك دعم المبادرات المحلية للتحقق من الحقائق؛ وإعداد تقارير الرصد والاضطلاع، على أساس فصلي، برصد وسائل التواصل الاجتماعي؛ وإعداد تقارير عن حالة حقوق الإنسان والعمل كمصدر عام للمعلومات؛ وإجراء استقصاء واسع النطاق لتصورات الجمهور في جميع أنحاء ليبيا.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهّد قنوات التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية التابعة للأمم المتحدة باللغتين الإنكليزية والعربية، لتوليد وإعداد ونشر المعلومات المتعلقة بولاية البيعة وفريق الأمم المتحدة القطري؛ والقيام، بمساعدة من خلية الابتكار في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بإعداد استقصاء رقمي لتصورات الجمهور وإجراء حوارات رقمية؛ وإجراء تحليل يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي وتقييم تأثير الاتصالات واتجاهاتها في ليبيا لإثراء عملية صنع القرار في القيادة العليا للبيعة

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 38

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023		
عام 2025 مقابل عام 2024 (الزيادة/النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
70,9	6 744,1	6 673,2	6 439,7	6 761,1	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
7 454,9	50 124,0	42 669,1	45 630,4	41 363,6	تكاليف الأفراد المدنيين
(1 147,9)	37 273,4	38 421,3	34 127,6	39 921,8	التكاليف التشغيلية
6 377,9	94 141,5	87 763,6	86 197,7	88 046,5	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 39

الموارد البشرية

المتطوعون الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون		الموظفون الدوليون														و أ ع ا ع م ⁽¹⁾		مد-2	مد-1	ف-5 ⁽²⁾	ف-4	ف-3	ف-2	م خ م	م خ ع ⁽³⁾	الفرعي	م ف و ر م	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع
المجموع		المجموع		المجموع		م خ ع ⁽³⁾		م خ م		ف-2		ف-3		ف-4		ف-5 ⁽²⁾		مد-1		مد-2		و أ ع ا ع م ⁽¹⁾		المجموع		المجموع		المجموع						
415	6	–	6	135	118	17	274	1	154	2	46	43	18	7	–	2	1	2024	المعتمد لعام															
422	6	–	6	138	118	20 ⁽³⁾	278	1	154	2	47 ⁽²⁾	46 ⁽³⁾	18	7	–	2	1	2025	المقترح لعام															
7	–	–	–	3	–	3	4	–	–	–	1	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	التغير				

- (أ) وظيفة ثابتة واحدة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.
- (ب) تشمل وظيفة مؤقتة واحدة تمت الموافقة عليها بوصفها من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.
- (ج) تشمل إنشاء ثلاث وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.
- (د) تشمل إنشاء وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.
- (هـ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.
- (و) تشمل إنشاء ثلاث وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

179 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 للبعثة ما قدره 94 141 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف نشر 234 فرداً من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة (100 6 744 دولار) والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (50 124 000 دولار) لنشر 278 من الوظائف الثابتة والمؤقتة الدولية (1 وكيل أمين عام، 2 أمين عام مساعد، 7 مد-1، 18 ف-5، 46 ف-4، 47 ف-3، 2 ف-2، 154 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات

العامة) و 138 من الوظائف الثابتة والمؤقتة الوطنية (20 موظفا وطنيا من الفئة الفنية و 118 من الرتبة المحلية)، و 6 من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و 7 أفراد مقدمين من الحكومات، وكذلك التكاليف التشغيلية (37 273 400 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (104 200 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 059 500 دولار)، والمرافق والبنية التحتية (25 650 600 دولار)، والنقل البري (206 700 دولار)، والعمليات الجوية (5 360 500 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2 587 200 دولار)، والخدمات الطبية (432 100 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 872 600 دولار).

180 - وطُبق معدل شواغر قدره 23,4 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الدوليين استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024. وطُبق معدلا الشواغر البالغين 47,1 في المائة و 32,2 في المائة على الموظفين الفنيين الوطنيين وعلى الموظفين من الرتبة المحلية، على التوالي، استنادا إلى معدلات الشواغر الفعلية في آذار/مارس عام 2024. وطُبق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة على الوظائف السبع المقترح إنشاؤها (3 ف-4، 1 ف-3، 3 م ف و). وطُبق معدل شواغر قدره 16,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة، وطُبق معدل شواغر قدره 57,1 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات، استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024. وتستند التقديرات المتعلقة بأفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة إلى افتراض النشر الكامل، استنادا إلى المعدل الفعلي لشغل الوظائف في آذار/مارس 2024.

استعراض الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة

181 - في 30 نيسان/أبريل، كان لدى البعثة 62 وظيفة شاغرة منذ فترة طويلة، منها 39 وظيفة تمت الموافقة على إنشائها في نهاية آذار/مارس 2022 في سياق التقديرات المنقحة لعام 2022 لدعم ولاية رصد وقف إطلاق النار. ومن بين الوظائف الـ 23 المتبقية، اكتملت عملية الاستقدام بالنسبة لـ 4 وظائف في وقت لاحق وقد شُغلت هذه الوظائف بالفعل، وهناك 4 وظائف في مرحلة الإلحاق الفعلي بالعمل، في حين أن عملية الإلحاق الفعلي بالعمل لـ 5 وظائف لا تزال معلقة بسبب تحديات السيولة، وهناك 4 وظائف في مرحلة متقدمة من عملية الاستقدام، والوظائف الـ 6 المتبقية هي في المراحل الأولى من عملية الاستقدام. واتسمت عملية الاستقدام في الوظائف الشاغرة لدعم عنصر رصد وقف إطلاق النار إلى حد كبير بالبطء الذي اتسمت به عملية تفعيل رصد وقف إطلاق النار في سرت، مما أدى إلى بقاء المزيد من الوظائف شاغرة. وعلى الرغم من ذلك، ووفقا للقرار 2702 (2023)، لا تزال البعثة مكلفة بدعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال عمل عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة لدعم الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار. ونتيجة لذلك، تم تقييم الإبقاء على هذه الوظائف في عام 2025 على أنه أمر مطلوب على أساس ضرورة استفادة البعثة من القدرات اللازمة، بمجرد أن تصبح الظروف مواتية، لتنفيذ المهام الموكلة إليها.

182 - وفي عام 2025، يتضمن ملاك الموظفين التكميلي المقترح إنشاء سبع وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة، على النحو المفصل أدناه:

مكتب نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية

183 - تقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها إلى البعثة من خلال شراكتها الطويلة الأمد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفقا لمذكرة التفاهم الجامعة بين الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لآلية الرصد والتقييم التابعة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأن تعزز الدائرة بينتها الرقابية وأن تزيد من الرصد المالي، وكذلك من الرصد والتقييم. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في مراجعته

لعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/75/5 (Vol. II)، الفقرة 175)، بأن تقلل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من اعتمادها على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأن تقيّم فوائد تنفيذ حصة محددة من أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام بنفسها.

184 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء سبع وظائف مؤقتة جديدة (3 ف-4، 1 ف-3، 3 م ف و) للنهوض بأهداف البعثة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بأكثر الطرق كفاءة وشفافية وفعالية من حيث التكلفة. وسيحل إنشاء هذه الوظائف محل الترتيب السابق المتمثل في الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقديم هذه الخدمات، التي كانت الموارد المخصصة لها لتغطية تكاليف ثماني وظائف ومصروفات تشغيلية أخرى مدرجة في الميزانية في السابق في إطار فئة "اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى" من الميزانية.

185 - وسيؤدي هذا النهج إلى تحسين الإدارة والشفافية في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام عن طريق توفير تسلسل إداري يكون فيه موظفو الإجراءات المتعلقة بالألغام مسؤولين مباشرة أمام الرئيس الحالي لقسم الإجراءات المتعلقة بالألغام (ف-5) على النحو المشار إليه في الفقرة 187 أدناه. وسيؤدي إلى تحسين فعالية تنفيذ البرامج عن طريق كفالة أن يؤدي أفراد البعثة المهام الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتحقق الفعالية من حيث التكلفة من خلال تبسيط المهام وتكاليف دعم البرامج التي لم تعد منطبقة مقارنة بطريقة التنفيذ السابقة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو المبين في الجدول 40 أدناه.

الجدول 40

نموذج التنفيذ الجديد لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
تتحقق الكفاءة المقدرّة من خلال تبسيط المهام وتكاليف دعم البرامج التي لم تعد منطبقة، والتي كانت مدرجة في الميزانية في السابق تحت بند "اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها"، على النحو التالي:		
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	1 595,3	8 موظفين (5 موظفين دوليين و 3 موظفين وطنيين) (100 391 دولار)، وتكاليف السفر والتكاليف التشغيلية الأخرى (300 85 دولار)، وتكاليف الخدمات البرنامجية والتكاليف الإدارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (900 118 دولار)، التي لم تعد منطبقة
المساعدة المؤقتة العامة	(600,6)	نُقلت 7 وظائف مؤقتة (3 ف-4، 1 ف-3، 3 م ف و) إلى ملاك موظفي البعثة بمعدل شعور قدره 50 في المائة. وفي الفترات اللاحقة، ستبلغ التكاليف التقديرية السنوية، من حيث التكلفة الكاملة، ما قدره 200 201 1 دولار
السفر في مهام رسمية	(35,3)	زيادة تكاليف السفر في مهام رسمية لحضور الاجتماعات والمشاورات، فضلا عن الرحلات الداخلية للاضطلاع بالرقابة على البرامج ورصدها وتنسيقها وتعبئة الموارد وتقديم المساعدة التقنية مع الشركاء، وهو ما كان يُمول سابقا من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الخدمات الأخرى	(37,4)	زيادة تكاليف اجتماعات المؤتمرات وتكاليف التدريب، التي كانت تمّول سابقا عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
المجموع	922,0	تبلغ تقديرات الفعالية من حيث التكلفة 922 000 دولار في عام 2025. وفي الفترات اللاحقة، ستبلغ التقديرات السنوية للفعالية من حيث التكلفة، من حيث التكلفة الكاملة، ما قدره 321 400 دولار

186 - ومهام الوظائف السبع هي على النحو التالي:

(أ) إنشاء ثلاثة وظائف لموظفي إدارة برامج (ف-4) في طرابلس من أجل الاضطلاع بما يلي: '1' تقديم الدعم في مجال بناء القدرات للسلطات الليبية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام لتطوير قدرة وطنية مستدامة وفعالة على التصدي لمخاطر الذخائر المتفجرة في ليبيا، بما في ذلك تبسيط عمليات الاعتماد للمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب وغيره من المنظمات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام والإشراف على الامتثال للمعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلا عن تيسير التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين في قطاع

الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ '2' إسداء المشورة التقنية وبناء القدرات للسلطات الليبية من أجل الإدارة الآمنة والفعالة للأسلحة والذخائر والمتفجرات، لتجنب انتشار الأسلحة في المنطقة؛ '3' العمل بشكل وثيق مع عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة واللجنة العسكرية المشتركة 5+5، لقيادة التنسيق والدعم للجنة الفرعية لإزالة الألغام، من خلال إسداء المشورة التقنية وتقييم المخاطر والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-3) في طرابلس لدعم وضع استراتيجية برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وخطة العمل السنوية، وميزانية خطة العمل؛ والقيام بأنشطة الرصد والاتصال لدى أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ج) إنشاء وظيفة واحدة لموظف إداري معاون (موظف فني وطني) في طرابلس لتوفير القدرات فيما يتعلق بإدارة المرافق، وإدارة الأصول والمخزون، والشؤون الإدارية، والخدمات اللوجستية. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أيضاً عن تقديم الدعم للاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات التدريبية؛

(د) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لتحليل البيانات (موظف فني وطني) في طرابلس لتقديم الدعم في مجال بناء القدرات للمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب والشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن إدارة نظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام وتحليل البيانات، بما في ذلك إعداد الخرائط والرسوم البيانية والتقارير؛

(هـ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف برامج معاون (موظف فني وطني) لتقديم الدعم في التخطيط والرصد والإبلاغ وغير ذلك من أشكال الدعم للعمليات البرنامجية.

187 - ويُقترح أيضاً استمرار وظيفة المساعدة المؤقتة العامة الحالية لرئيس قسم الإجراءات المتعلقة بالألغام لقيادة عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وإسداء المشورة إلى قيادة البعثة بشأن مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإشراف على تنفيذ خطة العمل، وقيادة أنشطة التواصل مع السلطات الوطنية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

188 - واستعرضت هذه الاحتياجات من الموارد لجنة استعراض البرنامج في دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، المؤلفة من موظفي المقر وموظفي البعثة، لضمان تصميم برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة دعماً لتنفيذ ولايتها بكفاءة وفعالية.

189 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2024 بشكل رئيسي إلى زيادة في تكاليف الموظفين المدنيين، بسبب تطبيق معدل شواغر أقل قدره 23,4 في المائة للموظفين الدوليين مقارنة بالمعدل البالغ 29,6 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة لعام 2024، وارتفاع مضاعف تسوية مقر العمل لليبيا الذي ارتفع من 31,8 في نيسان/أبريل 2023 إلى 40,0 في نيسان/أبريل 2024، واقتراح إنشاء سبع وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويقابل هذه الزيادة انخفاض في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية بسبب انخفاض الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) اللوازم والخدمات الأخرى، بسبب نقل القدرة على الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى ملاك موظفي البعثة على النحو المشار إليه أعلاه؛ (ب) العمليات الجوية، بسبب تطبيق عامل نشر نسبته 50 في المائة على استئجار طائرة هليكوبتر وتشغيلها، وذلك لتوفير الدعم للعمليات الجوية لعنصر رصد وقف إطلاق النار والقيام بعمليات الإجلاء الطبي لدعم عمليات الإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين داخل منطقة البعثة، وانخفاض عدد ساعات الطيران التي بلغت 575 ساعة مقارنة بما عدده 700 ساعة طيران مدرجة في الميزانية المعتمدة لعام 2024؛ (ج) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نظراً لانخفاض المقتنيات بسبب الاستلام المتوقع للمعدات من البعثات التي يجري تقليص حجمها، فضلاً عن انخفاض الاحتياجات من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات وقطع الغيار.

الموارد الخارجة عن الميزانية

190 - في عام 2024، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بقيمة 76 700 دولار لتنظيم مؤتمر يركز على عدالة انتقالية شاملة محورها الضحايا في ليبيا، فضلا عن بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

191 - ولا يُتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية لعام 2025 نظرا لاختتام أنشطة المشروع في عام 2024.

8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

(100 855 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

192 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مكلفة بالتحقق من خمسة جوانب رئيسية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المبرم في عام 2016 بين حكومة كولومبيا وتنظيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق، وتشمل هذه الجوانب ما يلي: (أ) إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الجزء 3-2 من الاتفاق)؛ (ب) تنفيذ تدابير للأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي لصالح المقاتلين السابقين، وبرامج شاملة للأمن والحماية لصالح المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم (الجزء 3-4 من الاتفاق)، منذ عام 2021؛ (ج) الامتثال للأحكام الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وتنفيذها (الجزء 5-1-2 من الاتفاق). ومنذ عام 2023 (د) التحقق من تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل (الجزء 1 من الاتفاق)؛ (هـ) تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية (الجزء 6-2 من الاتفاق).

193 - وعلاوة على ذلك، كلف مجلس الأمن، في قراره 2694 (2023)، البعثة بالتحقق من تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الثنائي والوطني والمؤقت بين حكومة جمهورية كولومبيا وجيش التحرير الوطني وبرصد تنفيذ هذا الاتفاق.

194 - وقد حُدِّدَت الولاية في قرارات مجلس الأمن 2366 (2017) و 2574 (2021) و 2673 (2023) و 2694 (2023). وجدد المجلس، بموجب قراره 2704 (2023)، الولاية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

برنامج العمل

الهدف

195 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو النهوض بالتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بإعادة الإدماج، والضمانات الأمنية، والأحكام التصالحية، والفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، فضلاً عن النهوض باتفاق وقف إطلاق النار.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

196 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تطبيق نهج استباقي وشامل للجميع إزاء التحقق، يشمل الدعوة والمساعي الحميدة والعمل الوثيق مع طرفي الاتفاق النهائي واتفاق وقف إطلاق النار، ومع المؤسسات والسلطات المعنية على الصعد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي؛
- (ب) إجراء تحقق مستقل والمشاركة، بالاشتراك مع الأطراف، في المنديات والمؤسسات الرئيسية المنشأة لتنفيذ الاتفاق النهائي؛

(ج) التشجيع على الحوار البنّاء وبناء الثقة بين الحكومة وحزب "كومونيس" لمعالجة المسائل العالقة المتصلة بتحقيق السلام، ومواصلة التنسيق والحوار الدائمين مع الجهات المحاورة الرئيسية، بما فيها الأطراف الفاعلة من مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني والمنظمات المعنية بالمسائل الإثنية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وحشد التأييد لتنفيذ الاتفاق النهائي.

(د) إجراء تحقق مستقل من تنفيذ وقف إطلاق النار على النحو المبين في اتفاق وقف إطلاق النار من خلال دورها في إطار آلية الرصد والتحقق، كجزء من الجهود الأوسع نطاقاً لبناء الثقة بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، من خلال بذل المساعي الحميدة لمرافقة الحوار بين الطرفين بشكل دائم.

197 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) زيادة الثقة بين طرفي الاتفاق النهائي؛ واستدامة عملية إعادة الإدماج مع التركيز بشكل خاص على الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين والمجتمعات المحلية؛ وإحراز تقدم مستمر في المسائل الملموسة التي تعوق نجاح إعادة الإدماج؛ وتشجيع إعادة الإدماج على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وقيام الحكومة بتوفير حلول أكثر استدامة للمقاتلين السابقين المقيمين فيما يتعلق بالتدريب وإعادة الإدماج؛ وإحراز تقدم في تنفيذ العناصر الرئيسية للإصلاح الريفي الشامل؛ وزيادة القدرة على منع النزاعات المتعلقة بالأراضي وعلى معالجتها؛ وإحراز تقدم في الحد من أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الأراضي؛ وإحراز تقدم في تنفيذ خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي في المناطق ذات الأولوية، بمشاركة نشطة من المجتمعات المحلية؛

(ب) تعزيز قدرة الدولة واستجابتها من أجل منع الهجمات على المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين والمجتمعات المحلية والتحقيق فيها بشكل أفضل، وكذلك زيادة الثقة والتفاهم بين الطرفين من خلال آليات التنسيق الثلاثية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمقاتلين السابقين ذوي الأصول الإثنية والمجتمعات المحلية الأخرى المعرضة للخطر؛

(ج) تعزيز الثقة بنظام العدالة الانتقالية؛ وتعزيز قدرة الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على كفالة الامتثال لأحكامه التصالحية وتنفيذها، وقدرة الحكومة على توفير الظروف اللازمة لهذا الامتثال؛ وتقديم مساهمات في أعمال حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة وجبر الضرر وعدم التكرار، وإدماجهم الكامل في نظام جبر الضرر؛

(د) تعزيز تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي مع الاسترشاد بالأولويات التي حددتها الحكومة وميثاق تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لتسريع وتيرة تنفيذه؛ وتعزيز الثقة والتعاون بين المؤسسات الحكومية والسلطات الإثنية والمنظمات التابعة لها للوصول إلى التنفيذ الشامل للفصل المتعلق بالمسائل الإثنية وزيادة مشاركة المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) زيادة الثقة في العملية وفيما بين الطرفين في اتفاق وقف إطلاق النار لضمان استدامة الاتفاق واستمراريته، مما يسهم في الحد من العنف وتحسين الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع وزيادة ثقة الجمهور في الحوار الجاري بين الحكومة وجيش التحرير الوطني؛ والمساهمة في إحراز تقدم في جهود السلام.

198 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تعمل البعثة على نطاق واسع مع الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية التي تدعم تنفيذ ولايتها. فعلى الصعيد الدولي، تساعد البعثة من خلال تعاونها الوثيق مع السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية في تحديد أوجه التآزر ومجالات الاهتمام المشترك والدعم المتبادل من أجل توطيد السلام. وعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، تعزز البعثة روابطها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في الأوساط السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في

ذلك المنظمات المجتمعية والدينية والشبابية والنسائية والإثنية ومنظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، ومؤسسات العدالة الانتقالية. وتواصل البعثة تمتين علاقاتها مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، لا سيما مع تزايد مسؤوليات هذه السلطات في عملية إعادة الإدماج، وكفالة الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية ودعم مشاركة المجتمع في عملية السلام.

199 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع مكتب المنسق المقيم، مسترشدة بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال التنسيق ضمن آليات مشتركة على مختلف المستويات، تتبادل البعثة التحليلات السياسية وتشجع على اتساق العمل والتعاون في مختلف أجزاء ركيزتي السلام والأمن، والتنمية.

200 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار الدعم الدولي للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والبعثة في عملية السلام؛
- (ب) استمرار تركيز الحكومة الوطنية والهيئة التشريعية على تنفيذ الاتفاق النهائي، بما في ذلك التزامهما بالمضي قدماً في تنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية؛
- (ج) بقاء السلطات الوطنية والمحلية، والكيانات والآليات الحكومية المكلفة بمنع الحوادث الأمنية في المناطق المتضررة من النزاع والتصدي لهذه الحوادث والتحقيق فيها، بما يشمل مكتب المدعي العام، ملتزمة بتعزيز التعاون مع البعثة؛
- (د) استمرار إحراز التقدم في نظام العدالة الانتقالية على نحو يؤدي إلى إصدار وتنفيذ أحكام تصالحية؛
- (هـ) بقاء الحكومة وجيش التحرير الوطني ملتزمين بالحوار السلمي وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وبروتوكولاته، بما في ذلك تشجيع مشاركة المجتمع في عملية السلام والمضي قدماً بالاتفاقات الأخرى التي قد يتم التوصل إليها في إطار المحادثات.

201 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتعمل البعثة على كفالة التنفيذ الملائم لأمرها التوجيهي المتعلق بالشؤون الجنسانية ولاستراتيجيتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وكفالة الإدماج الكامل للاحتياجات الخاصة للعضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها، وإعطاء الأولوية للضمانات الأمنية للقيادات النسائية والمقاتلات السابقات. وتكفل البعثة إدراج منظور جنساني على نحو ملائم في التحقق من الأحكام التصالحية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية 11 وغيرها من القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، وفي الجوانب المتصلة بالإصلاح الريفي، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفلاحات، والنساء من الجماعات الإثنية، وفي الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. وتشجع البعثة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في إطار عمليتي رصد اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه، فضلاً عن المشاركة النشطة والهادفة للمرأة في صنع السلام.

الأداء البرنامجي في عام 2023

ساهمت زيادة الثقة في اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني في تخفيف حدة العنف في المناطق المتضررة من النزاع.

202 - وأسهم رصد البعثة لاتفاق وقف إطلاق النار من خلال مشاركتها في آلية الرصد والتحقق في بناء الثقة في العملية. وقد مكنتها وجودها في الآلية على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي من المساعدة في نشر بروتوكولات وقف إطلاق النار وعمل الآلية،

وشمل ذلك وضع دليل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وقامت البعثة بالتحقق الموقعي من الانتهاكات المحتملة، بناء على طلب الطرفين. وقد نجح تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في منع أو حل المواجهة المسلحة المباشرة بين قوات الأمن العام وجيش التحرير الوطني، مما ساعد على تخفيف حدة العنف بما فيه فائدة المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المتضررة. وقدمت البعثة أيضا المشورة التقنية إلى لجنة المشاركة الوطنية، وقدمت دعما مباشرا لعقد اجتماعات مع قطاعات محددة من المجتمع المدني لتحديد منهجية مشاركة المجتمع في عملية السلام، وتعزيز الشمولية وبالتالي المساهمة في عملية بناء الثقة.

203 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 41).

الجدول 41
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
-	-	<p>أسهمت البعثة في إنشاء آلية الرصد والتحقق على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي، وعززت التواصل بين الحكومة وجيش التحرير الوطني في إطار وقف إطلاق النار، وشجعت التزام الطرفين بوقف إطلاق النار وبروتوكولاته، وقامت بأنشطة الرصد والتحقق استجابة لحوادث الانتهاكات المحتملة، وأصدرت توصيات للطرفين.</p>

النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1: تنفيذ الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تنفيذًا فعالًا وفوريًا

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

204 - في عام 2023، واصلت البعثة العمل مع الكيانات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام وعن رصدها والتحقق منها. وقامت بضبط منهجية التحقق المتعلقة بالاتجاهات والأنماط العامة واختيار القضايا الفردية لأغراض الرصد والتحقق عن كثب. وعززت تحليل المخاطر ورصد القضايا التي تمس المشاركين في الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وتعاونت أيضا مع مؤسسات الدولة المسؤولة عن كفالة الوفاء بشروط تنفيذ الأحكام التصالحية.

205 - وفي عام 2025، ستقوم البعثة برصد الامتثال للأحكام التصالحية الصادرة في القضيتين 1 و 3 والتحقق من الامتثال لها، وستقوم بالدعوة لدى مؤسسات الدولة لضمان استيفاء شروط تنفيذ الأحكام التصالحية. وستتطلع البعثة بهذه المهام، بسبل منها آلية الرصد والتحقق التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

206 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 42).

الجدول 42
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
إسهام البعثة في الجهود الأولية الرامية إلى إنشاء آلية الرصد والتحقق التي تتألف من البعثة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	إنشاء آلية الرصد والتحقق التي تتألف من البعثة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	إحراز تقدم في تنفيذ الشروط اللازمة لامتنال السلطات الكولومبية للأحكام التصالحية	قيام الجهات الحكومية وكيانات الدولة ذات الصلة بتهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الفعال للأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في مختلف القضايا	قيام البعثة بالتحقق من أن الدولة تواصل ضمان الظروف اللازمة، بما في ذلك الضمانات الأمنية للأفراد الخاضعين للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، للتنفيذ الفعال للأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز
أجل السلام	التحقق من الامتنال لعدد أولي من الأحكام ومن تنفيذها، بما يشمل التحقق من أن الأشخاص المحكومين يقضون فترة الأحكام الصادرة بحقهم، ومن أن السلطات الكولومبية تهيئ الظروف اللازمة لذلك	قيام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بتصميم مشاريع تصالحية تجريبية تهدف إلى القيام بأنشطة تصالحية للأفراد الخاضعين لولايتهم القضائية	التحقق من امتثال الأفراد الخاضعين للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام للأحكام التصالحية	التحقق من الامتنال للأحكام التصالحية في قضايا فردية مختارة
	وضع منهجية التحقق والمبادئ التوجيهية لتشغيل آلية الرصد والتحقق	آليات التنسيق مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والمؤسسات ذات الصلة المشاركة في الضمانات الأمنية لتحليل المخاطر ورصدها	التفعيل الكامل لآلية الرصد والتحقق مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وقيامها بتوفير المعلومات ذات الصلة لأغراض التحقق	

النتيجة 2: التقدم المحرز في التنفيذ الفعال للفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

207 - في عام 2023، أكملت البعثة عاما واحدا من عملية التحقق من تنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. فقد تعاونت بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والشعوب والمنظمات الإثنية والمزارعين والمنابر النسائية للوقوف على التحديات وتحديد مسار العمل. وحددت الأولويات في مجال الدعوة وقدمت الدعم لضمان التنفيذ الشامل والمنسق للإصلاح الريفي الشامل، ودعمت المؤسسات الحكومية في النهوض بعملية تسليم الأراضي، وعززت تنفيذ خطط الإصلاح الريفي الوطنية والخطط التي تركز على التنمية. وقدمت البعثة توصيات وجيهة بشأن الإجراءات

ذات الأولوية لتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. وأسفرت الجهود المبذولة عن قيام المؤسسات الحكومية بوضع وتوقيع ميثاق لتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية وإقرار هذا الميثاق من جانب المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية.

208 - وفي عام 2025، ستواصل البعثة الدعوة من أجل المجالات ذات الأولوية التي لا تزال محورية للتنفيذ الشامل للإصلاح الريفي واستدامته. وستقيم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في كل من الاتفاق النهائي والخطة الإنمائية الوطنية الحكومية. وستدعم البعثة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من أجل النهوض بالأهداف المحددة في ميثاق تنفيذ هذا الفصل.

209 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 43).

الجدول 43
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	-	وضع ضمانات أمنية، ومبادئ توجيهية للتحقق، وتحليل للمخاطر دعماً للإصلاح الريفي ولتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية	زيادة عدد المزارعين والنساء والضحايا من غير مُلاك الأراضي، الذين سيحصلون على أراضٍ (أو سيُمنحون سندات ملكية للأراضي) من خلال الآليات المنصوص عليها في الاتفاق النهائي	تسريع وتيرة تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي
التحقق من تسليم الأراضي للفلاحين والجماعات الإثنية، مع قيام الحكومة بإضفاء الطابع الرسمي على حيازة الأراضي ونقل ملكيتها	إحراز تقدم في تخطيط البرنامج الإنمائي ذي التركيز الإقليمي من أجل نهج شامل وعالي التأثير، بمشاركة المجتمع المدني	التحقق من تسليم الأراضي للفلاحين والجماعات الإثنية، مع قيام الحكومة بإضفاء الطابع الرسمي على حيازة الأراضي ونقل ملكيتها	التنفيذ الشامل والجامع للبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي وللخطط الوطنية للإصلاح الريفي	تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية
إحراز تقدم في تخطيط البرنامج الإنمائي ذي التركيز الإقليمي من أجل نهج شامل وعالي التأثير، بمشاركة المجتمع المدني	تنفيذ آلية للتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية	إحراز تقدم في تخطيط البرنامج الإنمائي ذي التركيز الإقليمي من أجل نهج شامل وعالي التأثير، بمشاركة المجتمع المدني	إنشاء آلية للتنسيق بين الحكومة ومؤسسات الدولة المسؤولة عن تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية	تعزيز التعاون بين الكيانات الحكومية المعنية بتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والزعماء الكولومبيين من أصل أفريقي ومن السكان الأصليين ومنظماتهم
تنفيذ آلية للتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية	إنشاء آلية حوار فيما بين المؤسسات المعنية والشعوب الإثنية وكيانات	تنفيذ آلية للتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية	إنشاء آلية حوار فيما بين المؤسسات المعنية والشعوب الإثنية وكيانات	سير التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
		تحديد الأولويات والأهداف من خلال التوقيع على ميثاق تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية	القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين تعزيز المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية	ميثاق تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية على الطريق الصحيح

النتيجة 3: تعزيز الظروف الأمنية للمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع من خلال إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق النهائي والتنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

210 - بذلت الحكومة جهوداً كبيرة من أجل صنع السلام في كولومبيا. بيد أن أعمال العنف في البلديات التي شهدت تحسناً أوضاعها بعد توقيع الاتفاق النهائي تثير القلق، مما يبرز الحاجة إلى استجابة سريعة على مستوى الدولة برمتها. وفي عام 2023، أسدت البعثة المشورة للحكومة فيما يتعلق بوفائها بالتزاماتها الواردة في الاتفاق النهائي، بما في ذلك الموافقة على التدابير الأمنية للمقاتلين السابقين وتنفيذ سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية. وفيما يتصل بالحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، أسهم عمل البعثة في تخفيف حدة العنف في المناطق.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

211 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن تحسين الظروف الأمنية للمجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين أمر أساسي لإرساء سلام مستدام. في سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة العمل مع الحكومة لتحسين وجود الدولة في الأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، وما ينجم عنه من انخفاض في العنف، يؤثر تأثيراً إيجابياً على السكان في المناطق المتضررة من النزاع. وستواصل البعثة العمل مع الأطراف والمجتمع المدني لبناء الثقة في جهود السلام في كولومبيا.

212 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 44).

الجدول 44 مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	-	-	-	إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني
				تعزيز اتفاقات وبروتوكولات وقف إطلاق النار، بسبل

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
				منها الدعم التقني الذي تقدمه البعثة في إطار مشاركتها في آلية الرصد والتحقق
				الحد من الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن العام والجماعات المسلحة غير القانونية
				تحسين الظروف الأمنية للمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع، نتيجة لوقف إطلاق النار

المنجزات المستهدفة

213 - يعرض الجدول 45 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 45

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2023	لعام 2023	لعام 2024	لعام 2025
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	4	4	4	4	4
1 - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن	4	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها المنشورات (عدد المنشورات)	2	2	2	2	2
2 - التقارير المواضيعية عن الضمانات الأمنية المواد التقنية (عدد المواد)	2	1	2	2	2
3 - دليل للتحقق يشمل إرشادات بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية وفرع جديد يتضمن دليل تحقق خاص بالولاية عملاً بالقرار 2694 (2023)	1	1	2	2	2
4 - تقرير مواضيعي عن الدروس المستفادة من السنة الأولى لعملية التحقق من الأحكام التصالحية	1	—	—	—	—
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	133	154	138	162	162
5 - حلقات عمل لتعزيز التنفيذ والتواصل الاستراتيجي مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والأفراد الخاضعين لولايتته القضائية	11	7	11	—	—

- 6 - حلقات عمل ودورات تدريبية يشارك فيها الأفراد الخاضعون للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام 11 7 11 -
- 7 - حلقات عمل ودورات تدريبية إقليمية يشارك فيها الأفراد الخاضعون للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بهدف تعزيز التوجيه في المهام أو الأعمال أو الأنشطة ذات المضمون التعويضي والتصالحي وتقييد الحريات والحقوق 11 1 11 -
- 8 - منتدى يشارك فيه الأكاديميون وصناع السياسات الدوليون بشأن نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا ودور البعثة 1 - - -
- 9 - منتديات متخصصة تشارك فيها مجموعات من الحقوقيين والأكاديميين ومنظمات القطاع القضائي من كل منطقة لتوضيح الولاية الجديدة 11 1 - -
- 10 - حلقات عمل تستهدف أفرقة البعثة في الميدان، والمتهمين، وأفرقة الدفاع والضحايا والمجتمعات المحلية للتوعية بشأن الأحكام التصالحية وأنشطة آلية الرصد والتحقق فيما يتعلق بالأحكام التصالحية - - - 10
- 11 - الأنشطة المتعلقة بدعم ومرافقة جلسات الاستماع بشأن القضايا الكبيرة في الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام - - - 5
- 12 - حلقات عمل لتعزيز التنفيذ والتواصل الاستراتيجي مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والأفراد الخاضعين لولايتهم القضائية ولتعزيز اليقين القانوني للمقاتلين السابقين - - - 9
- 13 - منتدى متخصص بشأن خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذ الاتفاق النهائي - - - 1
- 14 - دورات تدريب وتوعية تشارك فيها المنظمات النسائية على الصعيد الميداني 6 4 6 6
- 15 - حلقات عمل لدعم بروتوكولات إدارة البيانات وتبادلها مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وسائر الجهات النظرية 16 11 10 11
- 16 - حلقات عمل إقليمية لتبادل الآراء يشارك فيها الصحفيون المحليون والدوليون 5 22 9 13
- 17 - حلقات عمل تشارك فيها وسائط الإعلام على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والدولي بشأن الولاية 9 21 10 13
- 18 - حلقات عمل تتعلق بالقضايا التي تدخل في نطاق الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسلطات 10 4 6 -
- 19 - جولات إعلامية إقليمية إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ومناطق إعادة الإدماج الجديدة في إطار حملات خاصة للاتصال والتوعية 9 14 9 10
- 20 - مناسبات لتعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني فيما يتصل بإعادة الإدماج، والضمانات الأمنية، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن 6 20 6 12
- 21 - مناسبات يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات فيما يتعلق بالأحكام الصادرة بحق أفراد من مجتمعاتهم المحلية 9 1 6 -
- 22 - حلقات عمل تشارك فيها الجهات النظرية الرئيسية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لتعزيز ومتابعة تدابير الوقاية والحماية في إطار الأحكام المتعلقة بالضمانات الأمنية من الاتفاق النهائي 4 8 4 9
- 23 - حلقات عمل يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات 4 19 3 -
- 24 - مناسبة وطنية يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات 1 5 1 -
- 25 - مناسبات يشارك فيها مسؤولو الحكومة بشأن ولاية البعثة والدعوة إلى تنفيذ الاتفاق النهائي 4 4 11 9
- 26 - مناسبات إقليمية تشارك فيها الجهات صاحبة المصلحة في الاتفاق النهائي، بمن في ذلك المقاتلون السابقون، بشأن تنفيذ الاتفاق 4 4 4 4

27 -	حلقة عمل لجهات التنسيق الإقليمية المعنية بإعادة الإدماج بشأن تنفيذ نهج جديدة للتحقق من إعادة الإدماج في المجالات الاجتماعية والسياسي والاقتصادي	1	1	2	3
28 -	حلقة عمل لجهات التنسيق الإقليمية المعنية بإعادة الإدماج والإصلاح الريفي بشأن تنفيذ نهج جديدة للتحقق من إعادة الإدماج في المجالات الاجتماعية والسياسي والاقتصادي ومن الإصلاح الريفي	-	-	1	3
29 -	حلقة عمل تشارك فيها الجهات الحكومية صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ النظام الوطني للإصلاح الزراعي	-	-	1	2
30 -	مناسبة يشارك فيها أعضاء المجتمع المحلي والإقليمي والسلطات الوطنية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي	-	-	1	3
31 -	حلقة عمل لتقييم مبادرات إعادة الإدماج المجتمعية	-	-	1	3
32 -	حلقة عمل مع المقاتلين السابقين من مجتمع الميم	-	-	-	1
33 -	حلقة عمل تشارك فيها الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة بشأن بناء قدرات الحراس من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي	-	-	1	-
34 -	حلقة دراسية بشأن المحاصيل غير المشروعة والمجموعات المحلية الإثنية	-	-	1	-
35 -	مناسبة لتعزيز المنظمات الإثنية على الصعيد المحلي	-	-	1	-
36 -	مناسبة وطنية يشارك فيها المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية	-	-	1	-
37 -	تجمع وطني للمقاتلين السابقين من أصول إثنية	-	-	1	-
38 -	حلقات عمل على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز تنفيذ الولاية عملاً بالقرار 2694 (2023)	-	-	9	9
39 -	حلقات عمل على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز مشاركة المجتمع في عمليات السلام	-	-	-	9
40 -	حلقات عمل بشأن النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية لرصد اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني والتحقق منه	-	-	-	2
41 -	مناسبات مع السلطات الإثنية والمنظمات التي تمثلها والهيئات الحكومية بشأن تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية وعمليات السلام	-	-	-	15

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة لتنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاق النهائي، بما في ذلك تنفيذ الأحكام الجنسانية ذات الصلة؛ وبذل المساعي الحميدة والجهود الدعوية لإنشاء وتعزيز المساحات والمنتديات التي تجمع بين الجهات النظرية المعنية والجهات صاحبة المصلحة توخياً للحوار المثمر وصنع القرار؛ وبذل المساعي الحميدة والجهود الدعوية بشأن الزيارات التي تقوم بها الجهات المعنية الرئيسية إلى مناطق إعادة الإدماج والمواقع ذات الصلة التي يقوم فيها المقاتلون السابقون بإنشاء مشاريع إنتاجية وإطلاق مبادرات مجتمعية، بما يشمل تقديم الدعم لتعزيز دور الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج؛ وبذل المساعي الحميدة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار تنفيذ الاتفاق النهائي، بما يشمل النهوض بمشاركة المرأة؛ وبذل المساعي الحميدة لدعم الحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، ومرافقة الاجتماعات، وتيسير التواصل بين الأطراف، ودعم تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة التي يتم التوصل إليها على طاولة المفاوضات؛ وبذل المساعي الحميدة لدعم تنفيذ الالتزام بتعزيز مشاركة المجتمع في عملية السلام؛ وبذل المساعي الحميدة لتعزيز جهود الحوار الأخرى التي تبذلها الحكومة لتعزيز السلام في كولومبيا.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات وإسداء المشورة للوقوف على التحديات أو منعها أو تذليلها في ظل الظروف المتعلقة بزيادة المشاركة السياسية لحزب "كومونيس" السياسي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتحسين تدابير وأوضاع الأمن والحماية؛ وتقديم المشورة والدعم للمضي قدماً في تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والدعوة إلى التنفيذ الكامل للأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي، بما في ذلك دعم الجهات النظرية الحكومية وإجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات النسائية والمقاتلات السابقات والمقاتلين السابقين من مجتمع الميم؛ ودعم آليات إدارة المعلومات التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لتيسير تبادل المعلومات؛ التشاور والتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين في الحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: منصات لإدارة المعلومات المتعلقة بوقف إطلاق النار؛ ومنصة للتحقق من الأحكام التصالحية؛ وتوسيع نطاق المنصة من الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالتحديات المتصلة بالضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والزعماء الاجتماعيين والمجموعات المحلية ليشمل الإبلاغ عن أعمال العنف التي تؤثر على نطاق أوسع على جوانب أخرى من الاتفاق النهائي الذي تتحقق منه البعثة؛ ونظام معلومات للمؤشرات المتصلة بإعادة الإدماج؛ واستحداث أدوات متكاملة للتحقق من إصلاح الأراضي الريفية استناداً إلى نماذج ومنهجيات إحصائية جغرافية لتحديد الأولويات والمنجزات وإجراءات المتابعة؛ ونظام الإبلاغ عن التحقق على الصعيد الإقليمي؛ ومنصة ثلاثية الأطراف بشأن المنظمات المشاركة في مشاريع إعادة الإدماج الاقتصادي والمشاريع الإنتاجية؛ وقاعدة بيانات ثلاثية الأطراف بشأن انتقال المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى الشرعية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تعزيز الصورة العامة للبعثة من خلال إنتاج مواد إعلامية وتنظيم مناسبات وأنشطة خاصة لتقديم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة وتعزيز أهميتها لتحقيق سلام دائم.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إقامة الشراكات مع شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية؛ واستضافة مؤتمرات منتظمة مع الشركاء الإعلاميين الرئيسيين؛ وتنظيم مؤتمرات صحفية مع القيادة العليا؛ وتنظيم إحاطات صحفية وزيارات ميدانية إعلامية؛ ومراقبة التغطية الإعلامية؛ وإعداد منتجات للإحاطات الإعلامية لتعزيز المعرفة بعمل البعثة في دعم عملية السلام في كولومبيا.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد قنوات التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية التابعة للأمم المتحدة لتوليد وإعداد ونشر المعلومات المتعلقة بولاية البعثة. وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والإجراءات لمعالجة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية من أجل الإنذار المبكر والاستجابة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 46

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023	
عام 2025 مقابل عام 2024 (الزيادة)/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
306,9	4 166,4	3 859,5	3 154,5	3 234,4
10 094,1	48 979,8	38 885,7	38 647,9	38 453,5
(1 882,6)	33 708,9	35 591,5	26 577,7	25 556,4
8 518,4	86 855,1	78 336,7	68 380,1	67 244,3
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 47

الموارد البشرية

المتطوعون الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون		الموظفون الدوليون													
المجموع	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	المجموع	م ف و ر م	الفرعي	خ ع ^١	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع	أ ع م
582	183	30	153	217	104	113	182	1	49	2	58	38	26	6	—	1	1
582	183	30	153	217	104	113	182	1	49	2	58	38	26	6	—	1	1
التغير																	

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

214 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2025 للبعثة ما قدره 86 855 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر 188 مراقبا عسكريا (4 166 400 دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (48 979 800 دولار) لما يبلغ 182 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 6 مد-1، 26 ف-5، 38 ف-4، 58 ف-3، 2 ف-2، 49 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة) و 217 وظيفة وطنية (113 موظفا فنيا وطنيا، و 104 موظفين من الرتبة المحلية) و 183 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة (153 متطوعا دوليا و 30 متطوعا وطنيا)، وكذلك التكاليف التشغيلية (33 708 900 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (539 000 دولار)، والسفر في مهام رسمية (2 217 100 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (8 932 400 دولار)، والنقل البري (3 176 400 دولار)، والعمليات الجوية (10 607 500 دولار)، والعمليات البحرية (177 000 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (5 440 200 دولار)، والخدمات الطبية (584 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (2 034 500 دولار).

215 - وطُبق معدل شواغر قدره 20,3 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، مع مراعاة المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في عام 2023؛ ومعدل شواغر قدره 21,8 في المائة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين الوطنيين، استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024؛ ومعدل شواغر قدره 13,1 في المائة فيما يتعلق بوظائف الرتبة المحلية، استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024؛ ومعدل شواغر قدره 10,1 في المائة فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين، استنادا إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2024؛ ومعدل شواغر قدره 5,0 في المائة فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين و 8,0 في المائة فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، مع مراعاة المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في عام 2023. وطُبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف المقترح إعادة ندبها.

216 - ويُقترح إدخال عدد من التغيرات على الهيكل التنظيمي وهيكل ملاك الموظفين لعام 2025 بهدف ضمان التنفيذ الفعال لولاية البعثة، وتشمل إعادة تنظيم وحدة تنظيمية هذه التغيرات إعادة ندب وظيفتين، ونقل خمس وظائف، على النحو المبين بالتفصيل أدناه:

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

(أ) إعادة تنظيم مكتب الشؤون السياسية، الذي يتألف من ست وظائف (1 مد-1، 1 ف-4، 1 ف-3، 3 م ف و)، من مكتب نائبة الممثل الخاص للأمين العام إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. ويُقترح ذلك لزيادة قدرة المكتب على رصد التطورات السياسية وتقديم التوصيات والاستجابة للمطالب السياسية المتزايدة على الصعيد الوطني في إطار عمليات السلام في كولومبيا، بما في ذلك ما يتعلق بمهام رصد وقف إطلاق النار؛

(ب) نقل وظيفة كبير محللي المعلومات المعني بالشؤون السياسية (ف-5) وثلاث وظائف لمحلل معلومات معاون معني بالشؤون السياسية (موظف فني وطني) من وحدة الإبلاغ والتحليل إلى مكتب الشؤون السياسية، من أجل الوصول بالعمليات إلى المستوى الأمثل وكفالة انساق العمل التحليلي وأطر الإبلاغ مع توجيهات المكتب. ومع النقل المقترح للموظفين، ستندمج وحدة الإبلاغ مع المكتب وسيعملان كوحدة إبلاغ واحدة؛

مكتب نائبة الممثل الخاص للأمين العام

(ج) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف مساعد لنظم المعلومات (موظف فني وطني) ليصبح موظفا مساعدا لشؤون الإعلام (موظف فني وطني) في وحدة إدارة المعلومات، بهدف تعزيز أنشطة الاتصال والتوعية والحملات وتطوير منتجات إعلامية محددة والعرض المرئي للبيانات، فضلا عن إجراء البحوث وجمع المعلومات وتحليل الأحداث الراهنة في المكاتب الميدانية؛

مكتب رئيس دعم البعثة

- (د) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف إداري (ف-4) في وحدة دعم البعثة إلى رئيس وحدة، موظف لوجستيات (ف-4) لتحسين فعالية وكفاءة جميع العمليات اللوجستية للبعثة، بما يتناسب مع المعرفة والخبرة اللازمتين لهذه الوظيفة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن إدارة جميع أشكال الدعم اللوجستي المطلوبة والإشراف عليها، بما يكفل تقديم المساعدة اللوجستية الكافية للأمن ودعم البعثة والعناصر الفنية للبعثة؛
- (هـ) نقل وظيفة واحدة لموظف إداري (خ م)، من وحدة دعم البعثة إلى مكتب رئيس دعم البعثة لمواجهة عبء العمل المتزايد الناجم عن تنامي التعقيد والتحديات في منطقة العمليات الجغرافية.

217 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2024 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق أحدث معدلات المرتبات وتكاليف الموظفين العامة، بما في ذلك الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل في كولومبيا من 24,9 في نيسان/أبريل 2023 إلى 50,8 في نيسان/أبريل 2024، فضلاً عن الأثر المؤجل لما عدده 88 من الوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة التي تمت الموافقة عليها في ميزانية عام 2024 للاضطلاع بالولايات الجديدة؛ (ب) زيادة الاحتياجات من المراقبين العسكريين التي تُعزى أساساً إلى ارتفاع بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب تطبيق معدلات محدّثة لبدل الإقامة المقرر للبعثة في كولومبيا، فضلاً عن الأثر المؤجل لما عدده 68 مراقباً جديداً تمت الموافقة عليهم في ميزانية عام 2024 للولايات الجديدة؛ (ج) زيادة الاحتياجات اللازمة للمرافق والبنى التحتية، التي تعكس أحدث الأسعار الواردة في عقود استئجار المباني وخدمات الأمن؛ (د) زيادة الاحتياجات من العمليات الجوية، التي تعكس آخر ارتفاع في الأسعار الواردة في عقود استئجار طائرات هليكوبتر، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات من الوقود والزيت ومواد التشحيم بسبب تطبيق ساعات الطيران استناداً إلى الاتجاهات المسجلة مؤخراً، حيث أُدرجت في الميزانية 555 ساعة للطائرات الثابتة الجناحين و 995 ساعة للطائرات ذات الأجنحة الدوارة مقارنة بما عدده 780 ساعة و 1 800 ساعة، على التوالي، المدرجة في الميزانية المعتمدة لعام 2024، وتطبيق آخر متوسط لأسعار الوقود لفترة ستة أشهر، من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى آذار/مارس 2024. ويقابل هذه الزيادة جزئياً ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات اللازمة من النقل البري بسبب انخفاض تكاليف استئجار المركبات ذات البشرة اللينة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات اللازمة من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويُعزى ذلك أساساً إلى انتفاء الحاجة إلى اقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمرة واحدة في ميزانية عام 2024 فيما يتعلق بالولايات الجديدة؛ (ج) انخفاض الاحتياجات اللازمة تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات تيسير الاجتماعات، وفرادى المتعاقدين وتكاليف الشحن بسبب انخفاض مستوى عمليات الشراء.

الموارد الخارجة عن الميزانية

218 - في عام 2024، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بقيمة 361 700 دولار لتوفير الموارد لثلاث مبادرات رئيسية هي: تعزيز الجهود المبذولة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن والجهود المبذولة فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن؛ وتعزيز الظروف المواتية للمصالحة والأحكام التصالحية؛ وتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. وتهدف هذه الموارد أيضاً إلى تعزيز تيسير الحوار وتشجيع المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة دعماً لجهود الحوار الجاري بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة.

219 - وفي عام 2025، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بقيمة 361 700 دولار لتوفير الموارد بهدف مواصلة دعم استمرار المشاريع الناجحة التي أثبتت فعاليتها في كسب تأييد سياسي لتنفيذ الولايات، ومقترحات جديدة تركز على الضحايا والمجتمعات المحلية.

9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

(800 606 31 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 220 - تتولى بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة المسؤولية عن دعم طرفي اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق) في تنفيذ أحكام الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاق الحديدة)، والتزاماتهما وفقا لاتفاق الحديدة. وتُستمد ولاية البعثة من قرار مجلس الأمن 2452 (2019) وقد مُدِّدَت في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار 2691 (2023).
- 221 - وتتمثل ولاية البعثة فيما يلي: (أ) قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وعمليات إزالة الألغام على نطاق المحافظة؛ (ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة انتشار القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ (ج) العمل مع الطرفين لضمان أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى وفقا للقانون اليمني؛ (د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة.
- 222 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أدى الانسحاب الأحادي الجانب للقوات المشتركة المتحالفة مع الحكومة اليمنية من مدينة الحديدة إلى المديرية الجنوبية من الحديدة إلى انتقال خط المواجهة لأكثر من 100 كيلومتر نحو الجنوب. ولا تزال هناك أعمال عنائية محدودة في هذه المناطق مع تبادل يومي لإطلاق النار بين الطرفين، ولكنها ظلت ذات طابع تكتيكي في المقام الأول.
- 223 - ويمكن ملاحظة الآثار الإيجابية للهدنة (التي استمرت من 2 نيسان/أبريل إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022)، والتي توسطت فيها الأمم المتحدة، في الحديدة. وعلى الرغم من انتهاء الهدنة رسمياً، إلا أنها استمرت بحكم الأمر الواقع مع استمرار التزام الطرفين بمبادئها المركزية. وقد أدى ذلك إلى نشوء استقرار وشعور بالحياة الطبيعية في الحديدة. بيد أن زيادة حرية التنقل التي كان يتمتع بها السكان المدنيون أدت أيضاً إلى زيادة كبيرة في الإصابات المتصلة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب مع عودة الناس إلى أماكن إقامتهم أو عملهم.
- 224 - ويكتسي الحفاظ على الطابع المدني لموانئ محافظة الحديدة أهمية بالغة. ولم تعثر الدوريات المنتظمة التي سَيرتها البعثة إلى الموانئ على أي دليل على وجود أعتدة أو مظاهر عسكرية خلال عام 2023 الذي شهد زيادة كبيرة في عدد السفن التي تستخدم الموانئ وفي تدفق البضائع إلى اليمن. ومع ذلك، وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية دائمة، تظل المواجهة المسلحة للسيطرة على هذه الموانئ الاستراتيجية احتمالاً قائماً.
- 225 - وفترة الاستقرار النسبي التي شهدتها عام 2022، والتي استمرت في عام 2023، مكّنت البعثة من اغتنام فرص جديدة. وشمل ذلك زيارات رصد إلى المديرية المتضررة من النزاع على جانبي خط المواجهة، وزيارات رصد مشتركة أُجريت مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري؛ وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر. وتعتزم البعثة توسيع نطاق هذه الأنشطة ووجودها الفعلي في الجزء الجنوبي من المحافظة لدعم تنفيذ اتفاق الحديدة والاستعداد لإجراء أي تعديلات يمكن أن تقتضيها التطورات في الميدان.

برنامج العمل

الهدف

226 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو دعم الطرفين في تنفيذ اتفاق الحديدة بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتنفيذ التزاماتهما وفقا للاتفاق.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

227 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) التكيف مع البيئة المتغيرة في جميع أنحاء محافظة الحديدة لكفالة أن تتمتع بأفضل وضع وتنظيم للنهوض بولايتها، وسيشمل ذلك إقامة وتفعيل وجود لها في أراضي الحكومة اليمنية جنوب خطوط المواجهة، بالتزامن مع تشغيل قاعدتها في مدينة الحديدة، لضمان التمثيل المتساوي في أراضي الطرفين؛
- (ب) قيادة ودعم استمرار سير عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بوصفها الهيئة الرقابية الرئيسية لاتفاق الحديدة، وعقد اجتماعات في موقع يتفق عليه الطرفان بقصد إعادة تفعيل آليات الحوار والاتصال من أجل الإشراف على إعادة انتشار القوات، ووقف إطلاق النار على نطاق المحافظة، وتوفير الأمن من جانب قوات الأمن المحلية في مدينة الحديدة وموانئها وفقا للقانون اليمني، وكفالة تنفيذ هذه الأنشطة؛
- (ج) تعزيز الهياكل المشتركة المتفق عليها سابقا وإعادة تنظيمها في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار بهدف التعامل مع الوقائع المستجدة المتغيرة والمناطق المتضررة من النزاع في البيئة المتغيرة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى خفض التصعيد؛
- (د) الحفاظ على قدرة رصد متزايدة ضمن الحد الأقصى المأذون به بهدف توسيع نطاق عملية رصد الموانئ وتعزيز هذه العملية من خلال تسيير دوريات منتظمة إلى جميع منشآت الموانئ، بهدف رصد إعادة انتشار جميع القوات العسكرية انطلاقا من هذه المواقع، وإزالة المظاهر العسكرية، وفقا للولاية. وسيجري أيضا توسيع نطاق الدوريات الميدانية في الأراضي التي يسيطر عليها الطرفان على جانبي خطوط المواجهة، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع؛
- (هـ) توفير الخبرة والدعم التقنيين بهدف النهوض بجهود الإجراءات المتعلقة بالألغام في محافظة الحديدة، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الشريكة ووفقا للأولويات التي حددها الجانبان، مع التركيز على المواقع التي تشكل خطرا كبيرا على المدنيين؛
- (و) تعزيز التقييم والتنسيق بهدف تنفيذ المشاريع التي تركز على المجتمعات المحلية في المواقع الرئيسية على جانبي خطوط المواجهة، مع التركيز على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الفئات المتضررة من النزاع والنساء والشباب والأطفال، وبالتنسيق مع العمل الإنمائي الأوسع نطاقا وعلى نحو يكمل بشكل تام، وهو العمل الرامي إلى دعم السكان المحليين وتخفيف حدة التوترات بين المجتمعات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتوطيد الاستقرار.

228 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز الثقة والطمأنينة المتبادلتين والحوار بين الطرفين بهدف تعزيز تنفيذ اتفاق الحديدة باعتباره مساهمة رئيسية في عملية السلام الأوسع نطاقا؛
- (ب) كفالة الوصول إلى الأراضي المعنية التي تنتقل من سيطرة طرف إلى سيطرة الطرف الآخر في محافظة الحديدة والحوار مع كل منهما على أساس من المساواة والاستمرارية؛

- (ج) تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء المحافظة، وتحسين أمن السكان المحليين، بما في ذلك الحد من الإصابات الناجمة عن انتهاكات وقف إطلاق النار؛
- (د) الحفاظ على أمن مدينة الحديدة وموانئها، وضمان إعادة انتشار القوات العسكرية انطلاقاً من هذه المواقع، وإزالة المظاهر العسكرية المتبقية، وتولي قوات الأمن المحلية المسؤوليات الأمنية في هذه المواقع وفقاً للقانون اليمني؛
- (هـ) الحد من العنف في محافظة الحديدة بفضل الجهود الرامية إلى تخفيف التوترات بين الطرفين، وتوطيد الاستقرار وتعزيز التدابير الرامية إلى حماية السكان المحليين؛
- (و) إحراز تقدم في إزالة الألغام في مدينة الحديدة وموانئها، وغيرها من المواقع ذات الأولوية، بما يؤدي إلى الحد من خطر وقوع إصابات بين المدنيين بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب؛
- (ز) وجود عملية معززة وشاملة للجميع بهدف كفالة تنفيذ اتفاق الحديدة على أساس تعزيز المشاركة المجتمعية.

229 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتواصل البعثة مع الطرفين بهدف كفالة سلامة وأمن أفراد البعثة ومبانيها، وكفالة التحرك بلا عوائق لأفراد البعثة، ومعداتنا، وإمداداتنا، ولوازمنا الأساسية إلى اليمن وفي داخله. وتتواصل البعثة، حيثما أمكن، مع الجهات المعنية والجهات الشريكة والهيئات الأخرى على الصعيد المحلي في محافظة الحديدة بهدف كفالة اتباع نهج موحد في دعم اتفاق الحديدة وتنفيذه وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز الاستقرار والثقة في هذه العملية، إلى جانب زيادة الوعي بولايته. وتكثف البعثة اتصالاتها الشاملة مع الأطراف الإقليمية الفاعلة التي يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في إحراز التقدم نحو تنفيذ الولاية.

230 - وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات، تتسق البعثة بشكل وثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن. ويتبادل الكيانان المعلومات والتحليلات، ويعملان على تنسيق التحركات والإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن، ومواءمة الرسائل، إلى جانب التشاور في هيكل دعم البعثة وأماكن العمل في المواقع المشتركة. وتيسر البعثة أيضاً الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وسائر الجهات الشريكة، لمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذاً كاملاً على النحو المناسب. وتحرص البعثة على إقامة علاقات عمل وثيقة مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن سائر الجهات الفاعلة العاملة في محافظة الحديدة في مجال التنمية والعمل الإنساني. وتحرص البعثة على التشاور والتنسيق، حسب الاقتضاء، مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار، وتخفيف التوتر، وكفالة الوصول إلى المناطق المحتاجة.

231 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) وجود إرادة سياسية ومشاركة كافيتين من الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية للتمكن من تنفيذ اتفاق الحديدة؛
- (ب) استمرار إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني، بقيادة مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛
- (ج) عدم استئناف العمليات القتالية الكبرى بين الطرفين في محافظة الحديدة، وعدم وجود عوائق عسكرية مستمرة تحول دون استخدام طرق الإمداد الرئيسية من مناطق عمليات البعثة وإليها؛
- (د) وجود بيئة سياسية تيسر عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة الفرعية، بما يمكن الطرفين من تسريع إعادة نشر قوات الأمن المحلية بشكل كامل وبدء خدمتها؛

- (هـ) استئناف الطرفين مشاركتها الكاملة في أنشطة لجنة تنسيق إعادة الانتشار والتزامهما بإحياء عملية الحوار والمشاركة في الآليات المشتركة الفرعية لرصد وقف إطلاق النار وتعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر وبناء الثقة والتعاون في مجال إزالة الألغام؛
- (و) موافقة الحكومة اليمنية على تيسير إقامة وجود للبعثة في المناطق الواقعة جنوب خطوط الجبهة الجديدة وتعاونها في هذا الصدد بهدف كفالة وصول البعثة على قدم المساواة إلى كلا الطرفين وتمكينها من الانتشار الكامل ومواصلة عملها دون عوائق؛
- (ز) توافر بيئة تشغيل آمنة ومأمونة ومواتية على النحو المناسب، وبناء ما يكفي من الثقة بين الطرفين وسائر الجهات الشريكة بهدف تهيئة الدعم لأنشطة البعثة والمشاركة فيها باستمرار؛
- (ح) استمرار التعاون العملي في ضوء وجود هياكل فعالة للقيادة والتحكم لدى الطرفين لتمكينهما من التواصل على جميع المستويات؛
- (ط) قيام الطرفين بتيسير قدرة البعثة على الوصول إلى جميع المناطق المعنية وحرية الانتقال فيها بشكل كامل من أجل الاضطلاع بالمراقبة والرصد الفعالين لموانئ الحديد ورأس عيسى والصليف بغية إتاحة إمكانية الوصول بشكل يومي إلى جميع منشآت الموانئ وإلى المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء المحافظة، بما في ذلك المديرية الجنوبية المحاذية لخطوط الجبهة التي انتقلت السيطرة عليها من طرف إلى آخر؛
- (ي) قيام الطرفين بتوفير إمكانية الوصول والتعاون اللازمين للمضي قدماً في إزالة الألغام في مدينة الحديد والموانئ والمناطق ذات الأولوية في المديرية الأخرى بهدف تعزيز حماية السكان المحليين في ظل الظروف المتغيرة في المحافظة.

232 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ولا تزال المشاريع المجتمعية السريعة الأثر، التي بدأ تنفيذها في عام 2023، تشمل إقامة شراكات مع الجماعات التي تعمل في مجال دعم النساء والفتيات في محافظة الحديد. ويُدعم ذلك من خلال مشاورات أوسع نطاقاً بهدف تعزيز مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاق الحديد. وستعمل البعثة على الحد من التأثير غير المتناسب للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على النساء والأطفال في جميع أنحاء المحافظة، ودعم حملات التوعية بالمخاطر المصممة خصيصاً للنساء والأطفال. وإضافةً إلى ذلك، ستعمل البعثة على تعزيز المساواة في الحقوق والفرص لصالح المرأة من خلال المراعاة الفعالة للمنظورات الجنسانية في تخطيط وتنفيذ أنشطة البعثة والأنشطة التي يضطلع بها الطرفان. وأنشأت البعثة فريقاً عاملاً معنياً بتحقيق تكافؤ الجنسين بهدف النهوض بخطة العمل المتعلقة بتكافؤ الجنسين بشأن المسائل الداخلية المتعلقة بتكافؤ الجنسين ورصدها، بدءاً من الاستقدام والاستبقاء وإلى تهيئة بيئات عمل مواتية وثقافة عمل تمكينية. ويولى اهتمام خاص لاحتياجات وشواغل الموظفات الوطنيات.

233 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وضعت البعثة استراتيجية وخطة عمل لإدماج منظور الإعاقة مصممتين خصيصاً للبعثة. وأحرز تقدم جيد في تنفيذ خطة العمل في عام 2023، مع إدخال تحسينات على إمكانية الوصول المادي إلى مباني البعثة في اليمن والأردن، فضلاً عن تعميم إدماج منظور الإعاقة في العديد من جوانب عمل البعثة. وشمل ذلك توفير فرص بناء القدرات للموظفين، وتعزيز ثقافة مؤسسية شاملة للجميع، وإبراز قصص الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتصالات العامة للبعثة (وتحديداً ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب).

الأداء البرنامجي في عام 2023

أسفرت زيارات الرصد المشتركة إلى المديريات المتضررة من النزاع عن تحسين التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

234 - في عام 2023، زادت البعثة عدد زيارات الرصد المشتركة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى مديريات خطوط الجبهة في جنوب محافظة الحديدة. ودعمت تلك الجهود زيادة إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في المديريات المتضررة من النزاع من خلال إجراء زيارات إلى المناطق التي لم تكن تصل إليها الخدمات الإنسانية من قبل أو التي تعاني من نقص هذه الخدمات وتوسيع نطاق الوعي بالاحتياجات الإنسانية في تلك المناطق. وساعد أيضا على المضي بتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بشأن جوانب منها تنفيذ البعثة للمشاريع السريعة الأثر، وتبادل المعلومات عن الإلزام بالحالة وتحليلها مع الجهات الفاعلة في الفريق القطري.

235 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 48).

الجدول 48

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
-	استفادة الجهات الشريكة من تحسين الإلمام بالحالة ومن المواد التحليلية عند وضع الخطط والبرامج في محافظة الحديدة	زيادة زيارات الرصد المشتركة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري عززت التنسيق في المديريات المتضررة من النزاع

النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1: زيادة ثقة المجتمعات المحلية في اتفاق الحديدة وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

236 - في عام 2023، بدأت البعثة تنفيذ أول مشاريعها السريعة الأثر والتي تركزت في المديريات الجنوبية لمحافظة الحديدة في المناطق المتضررة من النزاع. ودعمت البعثة توزيع المعدات واللوازم التعليمية في ثلاث مدارس في مديرتي حيس والخوخة، مما أسفر عن تحسين بيئة التعلم لأكثر من 5 000 طفل. ويجري أيضا تنفيذ مشروعين إضافيين، يتصل كلاهما بزيادة قدرة الجماعات النسائية في المديريات المتضررة من النزاع على دعم المبادرات في مجتمعها المحلي. وعلى وجه التحديد، يدعم هذان المشروعان تطوير مهارات جديدة لدى النساء في قطاع الصيد، وتنمية قدرات منظمة من منظمات المجتمع المدني بقيادة نسائية.

237 - وفي عام 2025، تعتزم البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر في المناطق المستهدفة كجزء من نهج أوسع نطاقا يدعم بناء السلام بقيادة مجتمعية. وستعمل على التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وعلى تيسير وضع برامج إنسانية وإنمائية في المناطق التي تعذر الوصول إليها من قبل أو التي تعاني من نقص الخدمات. وخلال تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، سينصب تركيز قوي على تنفيذ برنامج متوازن على جانبي خط الجبهة.

238 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 49).

الجدول 49
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	-	استقادت جماعتان من الجماعات النسائية من مبادرات تنمية القدرات؛ وأصبح 5 073 من التلاميذ يحصلون على بيئة تعليمية محسنة	تحسين توافر الخدمات والفرص المدرة للدخل للرجال والنساء في المديرية المتضررة من النزاع	إقامة بيئة مواتية للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية ومشاريع بناء السلام التي سيتم تنفيذها في المديرية المتضررة من النزاع

النتيجة 2: إنشاء وجود مادي للبعثة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية في محافظة الحديدة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

239 - في عام 2025، ستضعف البعثة جهودها لإقامة وجود مادي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية في محافظة الحديدة. وقد أحرزت بالفعل تقدماً كبيراً من خلال العمل مسبقاً على إنشاء مركز عمليات في المخاء قدم الدعم في زيادة الرصد وتسيير الدوريات في جنوب محافظة الحديدة ومواقع خطوط الجبهة. وتعززت هذه الجهود بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر في هذه المناطق وتسيير الزيارات المشتركة مع الوكالات والصناديق والبرامج ضمن فريق الأمم المتحدة القطري. وستواصل البعثة بسط وجودها في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في المحافظة، من أجل أن تكون متاحة على قدم المساواة لكلا الطرفين لبذل مساعيها الحميدة، ومن أجل مواصلة الرصد الفعال لوقف إطلاق النار على نطاق المحافظة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

240 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن الحفاظ على الدوريات المنتظمة وتوسيع نطاقها في جنوب محافظة الحديدة استلزم إقامة وجود راسخ ومستدام لتحسين استجابة البعثة على نحو يكفل قدرتها على إنشاء منصة لتنفيذ الأولويات الموكلة إليها، مثل الإجراءات المتعلقة بالألغام، والشؤون المدنية، والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستمضي البعثة قدماً بعملية التخطيط الشاملة لتدرج فيها تدابير قابلة للتكيف ومرونة في إقامة وجود في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية. ويمكن أن يشمل ذلك استكشاف الخيارات المتعلقة بمواقع الأفرقة والقواعد النهارية من أجل إحراز تقدم نحو إقامة وجود دائم تدريجياً. ومن شأن ذلك أن يجعل البعثة متاحة لكلا الطرفين على قدم المساواة بغرض الاضطلاع بمساعيها الحميدة وأن يتيح لها الرصد الفعال لوقف إطلاق النار على نطاق المحافظة.

241 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 50).

الجدول 50
مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
-	إنشاء مركز المخاء للعمليات في جنوب محافظة الحديدة	إجراء زيارات رصد منتظمة في جنوب محافظة الحديدة	إنشاء موقع أفرقة في جنوب محافظة الحديدة	إنشاء مباني مادية دائمة

المنجزات المستهدفة

242 - يعرض الجدول 51 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 51

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية					المقرر الفعلي المقرر المقرر
					لعام 2023 لعام 2023 لعام 2024 لعام 2025
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)					
1 - رسائل الأمين العام الموجهة إلى مجلس الأمن	1	1	1	1	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	36	36	38	36	
2 - جلسات مجلس الأمن، واجتماعات فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن	12	12	12	12	
3 - اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار	9	9	11	9	
4 - الاجتماعات الثنائية مع الجهات السياسية الإقليمية المعنية	15	15	15	15	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)					
5 - حلقات عمل يشارك فيها ممثلو المجتمعات المحلية حول تنفيذ اتفاق الخديعة	8	3	8	4	
6 - حلقات عمل تشارك فيها الجهات المعنية السياسية/المدنية حول تنفيذ اتفاق الخديعة	8	-	4	4	
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	108	118	108	108	
7 - تنفيذ زيارات ودوريات لأغراض الرصد	108	118	108	108	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة في سياق الجهود التي يبذلها الطرفان لتنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك الاجتماعات مع الجهات الفاعلة السياسية المحلية في الحديدة ومن كلا الطرفين في عدن وصنعاء، فضلاً عن المحاورين الإقليميين والدوليين.

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بهدف فهم التحديات المطروحة فهماً شاملاً وتقديم مشورة للطرفين فيما يبذلانه من جهود لتنفيذ اتفاق الخديعة؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة في أوساط الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية دعماً لتنفيذ الاتفاق وتعزيز وقف إطلاق النار في المحافظة؛ الشروع في استطلاع للرأي العام في محافظة الحديدة، يركز على تأثير النزاع وانتهاكات وقف إطلاق النار على السكان المدنيين، من أجل تحسين فهم تجارب السكان المدنيين، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفئات المهمشة والنساء والشباب؛ وتقديم مشورة فنية للطرفين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإشراف على مبادرات الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنسيقها بين الجهات الشريكة في الحديدة؛ ودعوة المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالألغام للعمل في المحافظة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة علاقات استراتيجية مع الجهات الشريكة، بما فيها فريق الأمم المتحدة للاتصالات، والحفاظ على هذه العلاقات، وذلك لكفالة اتساق التراسل والتعاون المشتركين للأمم المتحدة على مستويات متعددة؛ وإعداد الرسائل الرئيسية للبعثة وتحديثها بانتظام لتعريفها على الجمهور وتقديمها في إطار الاستجابة للتطورات الميدانية؛ وتنظيم مناسبات للتوعية لتمكين البعثة من إجراء مشاورات كافية مع مختلف مجموعات الضغط على مستوى المجتمع المحلي، والشخصيات الدينية البارزة، والمجتمع المدني، والمنظمات الشبابية والنسائية لتوسيع نطاق المشاركة وضمان عملية شاملة للجميع بشأن تنفيذ الاتفاق؛ وتحليل المشاعر على الصعيد المحلي ورصد وسائل الإعلام في المناطق التي تسعى البعثة إلى توسيع وجودها المادي فيها.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار نشرات صحفية ورسائل ومواد سمعية - بصرية عن أنشطة البعثة ورسائلها الرئيسية؛ وإقامة العلاقات مع وسائل الإعلام الشريكة لضمان تغطية دقيقة لرسائل البعثة وأنشطتها؛ وتقديم إجابات في الوقت المناسب ردا على استفسارات وسائل الإعلام؛ وتعزيز التفاهات والعلاقات غير الرسمية مع وسائل الإعلام الشريكة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء مواقع شبكية وإدخال تحديثات متكررة بشأن أنشطة البعثة وبياناتها العامة؛ وإدخال تحديثات منتظمة من خلال قنوات التواصل الاجتماعي بشأن أنشطة البعثة وبياناتها العامة؛ ونشر الصور ومقاطع الفيديو التي تعرف بأنشطة البعثة ورسائلها الرئيسية على جميع المنصات الرقمية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 52

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023	
عام 2025 مقابل عام 2024 الزيادة/النقصان	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
	584,7	678,5	405,3	2 342,1
(93,8)				
	15 452,3	15 666,9	13 817,6	13 448,0
(214,6)				
	15 569,8	17 294,8	18 647,8	20 281,5
(1 725,0)				
	31 606,8	33 640,2	32 870,7	36 071,6
(2 033,4)				

الجدول 53

الموارد البشرية

المتطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	الموظفون الدوليون																
المجموع	المجموع	المجموع	م ف و ر م	الفرعي	الفرعي	خ ع	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م
المجموع	الدوليون	الوطنيون	الوطنيون	الفرعي	الفرعي	خ ع	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م
165	-	-	-	94	80	14	71	-	31	1	19	11	6	1	1	1	-	2024
المقترح لعام 2025	-	-	-	92	79	13	72	-	31	1	20	11	6	1	1	1	-	2025
(1)	-	-	-	(2)	(1)	(1)	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	التغير

(أ) تشمل وظيفة واحدة برتبة ف-4 ووظيفة واحدة برتبة ف-3 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

243 - وتبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة لعام 2025 ما قدره 31 606 800 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف نشر 75 فردا من مراقبي الأمم المتحدة (584 700 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (300 452 15 دولار) لـ 72 وظيفة دولية (1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 1 مد-1، 6 ف-5، 11 ف-4، 20 ف-3، 1 ف-2، 31 من فئة الخدمة الميدانية) و 92 وظيفة وطنية (13 موظفا فنيا وطنيا و 79 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 5 من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (800 569 15 دولار) التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (700 534 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (700 385 6 دولار)، والنقل البري (300 615 دولار)، والعمليات الجوية (100 385 4 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (700 461 1 دولار)، والخدمات الطبية (600 137 1 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (700 749 دولار)، والمشاريع السريعة الأثر (300 000 دولار).

244 - وطُبقَ معدل شواغر قدره 87,3 في المائة على التقديرات المتعلقة بمراقبي الأمم المتحدة استنادا إلى المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في عام 2023. وطُبقَ معدل شواغر قدره 25,4 في المائة على وظائف الموظفين الدوليين، استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2024. وطُبقَ معدل شواغر قدره 25,8 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين ومعدل شواغر قدره 17,7 في المائة لوظائف الرتبة المحلية، استنادا إلى متوسط معدلات الشواغر في عام 2023. وطُبقَ معدل شواغر قدره 90,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات. وطُبقَ معدل شواغر قدره 50,0 في المائة على الوظائف الجديدة المقترحة والوظائف المعاد نديها.

245 - ويُقترح إدخال التغييرات التالية على ملاك الموظفين لعام 2025، بهدف ضمان التنفيذ الفعال لولاية البعثة، تشمل إلغاء وظيفتين (1 موظف فني وطني، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية)، وإنشاء وظيفة واحدة، وإعادة ندب وظيفة واحدة، على النحو المفصل أدناه:

مكتب رئيس دعم البعثة

(أ) إلغاء وظيفة واحدة لمساعد عمليات جوية (الرتبة المحلية) مقرها في جيبوتي، بسبب إنهاء عقد الطائرة ذات الأجنحة الدوارة في جيبوتي؛

(ب) إعادة ندب وظيفة واحدة لمستشار موظفين معاون (موظف فني وطني) لتصبح وظيفة مهندس معاون (موظف فني وطني) في وحدة الهندسة والمرافق والإدارة في الحديدة. وتوجد حاليا تسعة مرافق موزعة على أربع مدن في اليمن ومدينة واحدة في الأردن، وتديرها أربع وظائف فقط (3 وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة واحدة لموظف فني وطني). وتقع مراكز العمل بعيدا عن بعضها البعض وتتطلب قدرة تقنية متخصصة للإشراف على حسن سير المرافق والبنى التحتية ذات الصلة. ويشمل عبء العمل المتوقع للوظيفة العمل على جوانب مختلفة من المشاريع المتصلة بصيانة أو إصلاح مختلف الهياكل مثل المباني، ونظم مراقبة الفيضانات، ومعدات معالجة المياه، ونظم توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، ونظم المراقبة البيئية؛

قسم الشؤون السياسية

(ج) إلغاء وظيفة واحدة لمحلل بيانات (موظف فني وطني) في قسم الشؤون السياسية، بالنظر إلى البيئة المتقلبة والمعقدة والحساسية سياسيا التي تعمل فيها البعثة، وهو ما يتطلب تكليف موظف دولي بهذه المهمة؛

مكتب رئيس الموظفين

(د) إنشاء وظيفة واحدة لمحلل بيانات (ف-3) في مكتب رئيس الموظفين، يكون مسؤولاً عن جمع وتحليل وتوثيق بيانات انتهاكات وقف إطلاق النار المقدمة من الطرفين، إلى جانب دعم رئيس الموظفين في تنفيذ استراتيجية البيانات، ولا سيما تعزيز اتباع نهج قائم على البيانات وأمن المعلومات على نطاق البعثة.

246 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2024 وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُتترح استمرار هاتين الوظيفتين في عام 2025:

(أ) موظف إدارة البرامج (ف-4) في مكتب نائب رئيس البعثة والتنسيق في الحديدة، وسيُعهد له بمواصلة تقديم المشورة لرئيس البعثة والقيادة العليا بشأن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتلوث بالألغام البحرية والمخاطر المرتبطة بذلك على الأمم المتحدة والمدنيين والتدابير الوقائية القائمة لضمان التنفيذ الآمن للولاية من جانب موظفي البعثة في محافظة الحديدة؛

(ب) موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) في شعبة تمويل العمليات الميدانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في نيويورك، وسيُعهد له بأداء خدمات الدعم وسيظل دوره أساسياً في كفاءة توافر القدرة الكافية في المقر لإدارة الموارد المالية وإعداد الميزانيات وتقديم الخدمات إلى الهيئات التشريعية أثناء قيامها باستعراض الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة.

247 - ويعزى نقصان الاحتياجات لعام 2025 مقارنة باعتمادات عام 2024 أساساً إلى ما يلي: (أ) نقصان تحت بند المراقبين العسكريين بسبب عدم رصد اعتمادات لتعويضات الوفاة والعجز، وانخفاض الاحتياجات تحت بند حصص الإعاشة بالنظر إلى كفاية المخزون الذي تم اقتناؤه في الفترات السابقة؛ (ب) نقصان تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين بسبب انخفاض تكاليف الموظفين العامة، وارتفاع معدلات الشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين؛ (ج) نقصان تحت بند العمليات الجوية بسبب إنهاء عقد طائفة ذات أجنحة دوارة في جيبوتي للاعتماد على المرافق الصحية الوطنية بدلاً من جيبوتي في توفير الرعاية في المستشفيات، والإحالات، وخدمات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي للحالات الطبية والجراحية العاجلة والدرجة. ويقابل هذا النقصان في الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) زيادة تحت بند المرافق والبنى التحتية بسبب التجديد والتحسينات الأمنية للمباني الجنوبية الجديدة في الحديدة، واستبدال النوافذ للحد من نفاذية الحرارة، وزيادة في إيجار المباني تتعلق بارتفاع المبلغ في ترتيب تقاسم تكاليف استخدام المباني في المخاء، وزيادة في الوقود والزيوت ومواد التشحيم، تتعلق برسوم الخدمات لنقاط تخزين وصيانة وتوزيع احتياطات وقود المولدات؛ (ب) زيادة تحت بند النقل البري تعزى إلى رسوم التخزين والتوزيع لاحتياطي وقود الديزل، فضلاً عن قطع الغيار والإصلاحات والصيانة؛ (ج) زيادة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعزى إلى تكاليف صيانة الخدمات، بما فيها خدمات الدعم؛ (د) زيادة تحت بند الخدمات الطبية تعزى إلى زيادة عدد الأفراد الطبيين المتعاقد معهم من ثلاثة إلى خمسة؛ (هـ) ارتفاع الاحتياجات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى ويعزى أساساً إلى زيادة تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة.

10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

(35 763 000 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

248 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مسؤول عن إسداء المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك سيادة القانون؛ وإعادة إحلال بيئة سلمية ومستقرة، بسبل منها دعم إجراء حوار وطني شامل لجميع الهايتيين؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتستمد البعثة ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ومقرراته ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار 2476 (2019). ومدد المجلس، بموجب قراره 2692 (2023)، ولاية البعثة حتى 15 تموز/يوليه 2024.

249 - وفي 5 آذار/مارس 2024، وسط عنف العصابات الواسع النطاق الذي شل الحركة في المطار الدولي والميناء التجاري الرئيسي في هايتي، لم يتمكن رئيس الوزراء أرييل هنري، العائد من زيارة عمل إلى نيروبي، من العودة إلى هايتي وهبط بدلا من ذلك في بورتوريكو. وأسفر اجتماع طارئ لرؤساء الدول دعت إليه الجماعة الكاريبية في 11 آذار/مارس عن التزام الجهات المعنية في هايتي بإنشاء مجلس رئاسي انتقالي يتألف من سبعة أعضاء لهم حق التصويت، يمثلون سبع مجموعات متنوعة (اتفاق مونتانا، واتفاق 21 ديسمبر، وائتلاف 30 يناير، وفانمي لافالاس، وبيتيت ديسالين، و RED/EDE/الاتفاق التاريخي، ورابطات الأعمال التجارية)، ومراقبين اثنين (المجتمع المدني والطوائف المشتركة بين الأديان). وفي 12 نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة المنتهية ولايتها أمرا تنفيذيا بإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي ومنح هذه المؤسسة الجديدة تفويضا غير قابل للتجديد لتعيين رئيس وزراء جديد، وتشكيل حكومة جديدة، وقيادة البلد إلى إجراء انتخابات تقضي إلى أداء رئيس منتخب لليمين الدستورية في موعد أقصاه 7 شباط/فبراير 2026. وفي 16 نيسان/أبريل، نشرت الحكومة أمرا تنفيذيا آخر بتعيين الأعضاء السبعة المعيّنين للتصويت والمراقبين الاثنين في المجلس الرئاسي الانتقالي.

برنامج العمل

الهدف

250 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو تعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك المساءلة وسيادة القانون؛ وإعادة إحلال بيئة سلمية ومستقرة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين في هايتي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025

251 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) الدفع بعملية سياسية بقيادة هايتية وإشراف هايتي وتيسير هذه العملية بهدف التوصل إلى اتفاق عاجل بشأن خريطة طريق للانتخابات؛
- (ب) تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك عن طريق التدريب في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الشغب، للتصدي لعنف العصابات والعنف الجنسي والجسدي وحفظ النظام العام؛

- (ج) تحسين إدارة مديرية السجون وممارسة الرقابة على مرافق السجون لكفالة تلقي المحتجزين المعاملة الملائمة وفقاً للمعايير الدولية؛
- (د) التصدي لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- (هـ) وضع نهج شامل وجامع يضم جميع شرائح المجتمع من أجل الحد من العنف المجتمعي، وخاصة عنف العصابات؛
- (و) التصدي لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان بتخصيص قدرة مكرسة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني والامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- (ز) مراعاة حماية الطفل مراعاةً تامة بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع مراحل تنفيذ ولاية البعثة ومساعدة السلطات في حماية الأطفال، بسبل منها إعطاء الأولوية لتقديم الدعم الاستشاري في شؤون حماية الطفل؛
- (ح) العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية لدعم ما تبذله هايتي من جهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة ولتعزيز إدارة الحدود والموانئ ومراقبتها؛
- (ط) تعزيز قطاع العدالة الجنائية، بسبل منها تعزيز الإصلاحات الرئيسية؛ ودعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين الرقابة الداخلية والمساءلة فيما يتعلق بالفساد؛ ومعالجة الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة؛ وضمان تعيين القضاة على أساس الجدارة وتجديد ولاياتهم في الوقت المقرر؛
- (ي) إدراج المعلومات المتاحة عن حالات عنف العصابات والأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي، التي يجري جمعها تنفيذاً لولاية المكتب، كمرفق لتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن؛
- (ك) التعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي وفريق الخبراء التابع لها وتسخير المساعي الحميدة للأمين العام لتشجيع الحكومة على تنفيذ القرار 2653 (2022).
- 252 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية والمسؤولين عن التخطيط في الميدان دعماً للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. ويتعاون المكتب أيضاً تعاوناً وثيقاً مع الأوساط الدبلوماسية، عند الاقتضاء.
- 253 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يعمل المكتب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما المنسق المقيم، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027. ويدعم المكتب أيضاً الاحتياجات القطرية لفريق الخبراء المعني بهايتي.
- 254 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) استمرار الاستقطاب السياسي الذي يقوض قدرة الأطراف على تحقيق التوافق في الآراء اللازم للمضي قدماً في اتخاذ مبادرات ملموسة من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛
- (ب) استمرار تأثير الحالة الأمنية الهشة تأثيراً سلبياً على وتيرة الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية وعلى استدامتها؛

- (ج) مواصلة حكومة هايتي تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون التابعة لها، بسبل منها مواصلة رصد مخصصات كافية في الميزانية، تكملها مساهمات خارجية من خلال صندوق تبرعات مشترك متعدد الجهات المانحة يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (د) التأخير في النشر العملي للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي يؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من المكاسب السياسية؛
- (هـ) عدم إغفال أثر الأعاصير والزلازل؛
- (و) اتفاق الجهات المانحة الدولية والسلطات الوطنية على تنفيذ ترتيبات تنسيق أقوى للنهوض بخطة عام 2030.

255 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في تخطيطها وعملياتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، على النحو المناسب، وتشجع المشاركة المجدية للمرأة في العمليات والحوارات والمفاوضات السياسية، فضلاً عن تمثيلها في مناصب صنع القرار. ويتضمن تقرير البعثة بيانات مصنفة عن أثر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على المرأة، وعن المساواة والعدالة في جرائم العنف ضد النساء والفتيات. وإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع التركيز على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان في سياق تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2016 وخلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لهايتي في عام 2016 بشأن حالة حقوق الإنسان.

الأداء البرنامجي في عام 2023

سلطات الشرطة الوطنية حسنت أداء الشرطة وعززت الأمن في هايتي

256 - في عام 2023، تصاعدت الجرائم في هايتي، بما فيها القتل والاختطاف والاعتصاب، إلى مستويات غير مسبوقة. وواصل المكتب توجيه كبار قادة الشرطة الوطنية وتقديم المشورة لهم في مجال تحسين التصدي للشبكات والعصابات الإجرامية، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الاختطاف واستخبارات الشرطة. ودعمت البعثة الشرطة الوطنية الهايتية في وضع خطة إنمائية استراتيجية مدتها ثلاث سنوات للفترة 2022-2025 تركز على تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية وترسيخ سيادة القانون وتحسين الأمن. وببذل المجتمع الدولي جهوداً مشتركة لدعم تأهيل الشرطة الوطنية. وقد أسفرت جهود الدعوة، التي تدعمها البعثة، لإنشاء صندوق تبرعات مشترك متعدد الجهات المانحة يديره البرنامج الإنمائي حتى الآن عن تعهدات بمبلغ 25,5 مليون دولار من أصل مبلغ 28,0 مليون دولار المطلوب للبرنامج المشترك ومدته عامان، في حين لا يزال يتعين تعبئة مبلغ 2,5 مليون دولار.

257 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 54).

الجدول 54

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)
انخفاض مستوى رضا السكان عن الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الوطنية	تعطل سير دواليب الحكم بسبب حدوث أزمة سياسية والافتقار إلى صنع القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي	تلقي صندوق التبرعات المشترك 25,5 مليون دولار من الجهات المانحة، ووضع إصلاحات وتنفيذها لتعزيز أداء الشرطة

النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1: تساعد المشاركة وبناء توافق الآراء بين الجهات المعنية الرئيسية ومؤسسات الدولة على معالجة الفراغ المؤسسي في البلد وأسباب عدم الاستقرار

الأداء البرنامجي في عام 2023 والأداء المستهدف لعام 2025

258 - في عام 2023، اضطلع المكتب بأنشطة دعم انتخابي عقب توقيع اتفاق سياسي في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، نص على تصليب رئيس منتخب جديد بحلول 7 شباط/فبراير 2024. ومع ذلك، فإن الوضع الأمني المتدهور والخلافات بين الجهات المعنية لم تسمح بتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات في عام 2023. وبذلك لم تحقق البعثة هدفها المتمثل في أن تجري الحكومة استفتاء دستورياً في عام 2023.

259 - وفي عام 2025، سيواصل المكتب دعم الحوار الشامل بين الهايتيين بشأن سبل تعزيز عملية سياسية بقيادة هايتية تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية، يشارك فيها النساء والشباب والمجتمع المدني مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة.

260 - ويُعرض التقدّم المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2025 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 55).

الجدول 55

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
أدى اغتيال الرئيس، وكذلك وفاة رئيس محكمة النقض، إلى خلل وظيفي في جميع فروع السلطة الثلاث في البلد عملت الجهات المعنية في هايتي معاً على الاتفاق على سبيل للمضي قدماً. تولى رئيس الوزراء أرييل هنري منصبه وتعهد بتنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن	أدت الاضطرابات المدنية الكبيرة وعنف العصابات المتزايد إلى زيادة القلق الدولي إزاء الحالة في هايتي، وصدر توصية من الأمين العام بنشر قوة للتدخل السريع غير تابعة للأمم المتحدة استجابة لطلب من حكومة هايتي للمساعدة من خلال قوة دولية متخصصة مسلحة، وفرض عقوبات، وهو ما أسهم في توقيع اتفاق توافقي في 21 كانون الأول/ديسمبر كخريطة طريق للانتخابات في عام 2023	استمرار المواجهة السياسية وتصادع عنف العصابات	توسيع نظام المجلس الانتقالي الأعلى وتعزيزه، وإنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ واستمرار الحوار بشأن الحوكمة/الإصلاحات الدستورية	إجراء الانتخابات وإسهامها في استعادة المؤسسات الديمقراطية

النتيجة 2: تشجيع التأييد غير الحزبي والمشاركة البناءة إزاء دستور جديد عن طريق الاستفتاء

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

261 - تعتقد غالبية الجهات المعنية في هايتي أن الدستور الحالي الذي اعتُمد في عام 1987 عند انهيار عهد دكتاتوري دام لمدة 30 عاماً قد ثبت أنه لا يفي باحتياجات هايتي اليوم. ولا تزال الحاجة إلى مراجعة الدستور في صدارة النقاش الوطني. وعلى مدار عام 2023، تواصل المكتب مع الجهات المعنية الرئيسية تأكيداً على أهمية الإصلاحات الدستورية كأداة حاسمة لتعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

262 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في الحاجة إلى زيادة تشجيع الحوار بقيادة هايتية مع العمل في الوقت نفسه على دعم جهود الجماعة الكاريبية لتيسير إجراء مزيد من المحادثات البناءة التي يمكن أن تمهد الطريق لتوافق في الآراء أوسع نطاقاً على الصعيد الوطني بشأن الإصلاحات الحاسمة وكذلك بشأن سبل استعادة المؤسسات الديمقراطية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستستكشف البعثة إجراءات قادرة على تحفيز التأييد غير الحزبي والمشاركة البناءة وستبذل جهود الدعوة في هذا الصدد.

263 - ويُعرض النقد المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 56)

الجدول 56

مقياس الأداء

2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء الفعلي)	2024 (الأداء المقرر)	2025 (الأداء المقرر)
أصبحت فروع السلطة الثلاث جميعها في البلد في حالة خلل وظيفي. عملت الجهات المعنية في هايتي معاً على الاتفاق على سبيل للمضي قدماً. تولى رئيس الوزراء، أرييل هنري، منصبه وتعهد بتنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن	أدت الاضطرابات المدنية الكبيرة وعنف العصابات المتزايد إلى زيادة القلق الدولي إزاء الحالة في هايتي، وصدور توصية من الأمين العام بنشر قوة للتدخل السريع غير تابعة للأمم المتحدة استجابة لطلب من حكومة هايتي للمساعدة من خلال قوة دولية متخصصة مسلحة، وفرض عقوبات	أنشئ المجلس الانتقالي الأعلى وشرع في حوار وطني بشأن الإصلاحات الانتخابية والسياسية. استمرار الخلافات بين الجهات المعنية وتصاعد العنف العصابات يعيقان إحراز تقدم أوسع نطاقاً في العملية السياسية	بذل جهود الدعوة من أجل إجراء حوار مستدام وشامل للجميع بقيادة هايتية بشأن الإصلاحات الدستورية والانتخابات بذلك	إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور/الإصلاح والعملية الانتخابية، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك

المنجزات المستهدفة

264 - يعرض الجدول 57 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2025، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2023 لعام 2023 لعام 2024 لعام 2025

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
	4	4	4	4
	1 - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن			
	4	4	4	4
باء -	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
	4	4	6	4
	2 - جلسات مجلس الأمن			
	توليد المعارف ونقلها			
	150	150	40	40
3 -	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)			
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية في أربعة مجالات عمل رئيسية: (أ) تنفيذ الخطة الاستراتيجية وحشد الموارد اللازمة لها لمواصلة تطوير وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية، ودعم خدمات الشرطة القادرة على صون الأمن العام، والحد من عنف العصابات، وتعزيز رقابة الشرطة، وحماية حقوق الإنسان؛ (ب) قيام السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ برامج بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وإدارة الأسلحة والذخيرة؛ (ج) إدارة المسجون ومراكز الاحتجاز ومراقبتها وفقاً للمعايير الدولية؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان ومشاركة المرأة بوصفها صانعة للقرار في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومبادرات الحوار وبناء توافق الآراء			
	150	150	40	40
	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
	9	9	9	9
4 -	مشاريع لدعم تفعيل الصندوق المشترك للتبرعات الذي أنشأته الشرطة الوطنية الهايتية، بما فيها مشاريع تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، والتدقيق، والعمليات التي تقودها الاستخبارات، وأنشطة مكافحة العصابات، والجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ودعم وضع الإطار القانوني للشرطة الوطنية			
	6	6	6	6
	5 - مشاريع لدعم تعزيز عمليات مراقبة الحدود الجوية والبرية والبحرية، بما فيها برنامج مراقبة الحاويات، وبرنامج التخاطب بين المطارات، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية			
	3	3	3	3
	المنشورات (عدد المنشورات)			
6 -	التقارير العامة المواضيعية عن حقوق الإنسان، فضلاً عن المذكرات الأفقية الشاملة الفصليّة بشأن انتهاك حقوق الطفل			
	6	6	5	2
	المواد التقنية (عدد المواد)			
	10	10	1	11
	7 - مواد تنقل الدعم الاستشاري إلى المحاورين الوطنيين			
8 -	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)			
	10	10	1	11
	إيفاد بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق لتقييم مرافق السجون وحالة المحتجزين والترتيبات الإدارية والأمنية؛ وإجراء عمليات تفتيش للشرطة لتقييم حالة مراكز الشرطة وخدمات الشرطة في كل إدارة، فضلاً عن الإدارة الداخلية وجودة خدمات الشرطة؛ وإجراء تقييم لمراكز الشرطة وخدمات الشرطة لتقييم مدى تنفيذ الصندوق المشترك للتبرعات لدعم الشرطة الوطنية الهايتية؛ وتقييم حقوق الإنسان وادعاءات الانتهاكات؛ وتقييم مدى تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وإيفاد بعثات رصد مشتركة لتقييم عنف العصابات في سبعة أحياء تسيطر عليها العصابات في بورت أو برنس وغيرها من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء هايتي			
	50	50	50	45
	المنجزات المستهدفة الفنية			

المساعي الحميدة: المساعي الحميدة المبذولة في الأغراض التالية: (أ) تعزيز التعاون والحوار بين أبرز الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية، وبناء توافق في الآراء، وتعزيز الاستقرار السياسي والحكومة الرشيدة؛ (ب) دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والجهات الشريكة الدولية لتيسير مبادرات السلام

المحلية، والحد من عنف العصابات والعنف في المجتمعات المحلية، والنهوض ببيئة سلمية ومستقرة؛ (ج) زيادة الوعي بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وبأعمال العنف الجنسي والجنساني والتمييز الجنسي، وتعزيز المساواة المؤسسية للتصدي لتلك المشاكل ووضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب.

التشاور والمشورة والدعوة: وضع مبادرات تشجع إقامة الحوار وتحقيق توافق الآراء؛ وتقديم المشورة بشأن إقامة مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة والمضني قدما في الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛ وتطوير الإطار المؤسسي والجدول الزمني للانتخابات؛ وتزويد الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون بمشورة متخصصة لتعزيز قدرة دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية والإشراف عليها؛ وإسداء المشورة إلى مؤسسات الدولة ووكالاتها بشأن تنفيذ خطط العمل الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وإسداء المشورة بشأن وضع إطار تنظيمي لتحديد الأسلحة، يشمل التنفيذ الفعال لآلية شاملة مشتركة بين المؤسسات في مجال الأسلحة والذخيرة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد بشأن جهود التوعية والدعوة الميدانية (كتيبات ونشرات ولوحات إيضاحية ورسوم بيانية ولافتات) تشرح الأهداف المواضيعية الواردة في ولاية البعثة؛ وتنظيم مناسبات توعية بشأن الأولويات الرئيسية للبعثة؛ وإطلاق حملات إعلامية تقليدية ورقمية، تشمل مواد مطبوعة وإذاعية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، لدعم مبادرات الأمم المتحدة بشأن الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي، ومبادرات الشرطة والإصلاحات والعدالة وحقوق الإنسان والبرامج المشتركة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: وضع خطة استراتيجية لضمان تغطية الأنشطة الرئيسية للبعثة، بما يشمل المؤتمرات الصحفية، والمقالات الافتتاحية بشأن المسائل الرئيسية، والإحاطات الصحفية، والنشرات الصحفية، والمقابلات والمنشورات الموجهة التي تستهدف فئات وشبكات معينة؛ وإجراء متابعة يومية لوسائط الإعلام ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي توفر تحليلا استراتيجيا للاتجاهات السائدة على وسائط الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والمخاطر والفرص لتوفير التوجيه لإدارة الاتصالات في الأزمات.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء وإدارة الموقع الشبكي وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج ونشر محتوى لمنتجات وحملات الوسائط المتعددة (مع التركيز على الإذاعة الرقمية) يمكنه إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في أولويات البعثة وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتنظيم حملات وإصدار منتجات لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار أثر عمل البعثة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2025

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 58

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2025	2024	2023	
عام 2025 مقابل عام 2024 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(5)=(4)-(3)	(4)	(3)	(2)	(1)
141,8	1 968,4	1 826,6	842,8	1 226,1
1 629,9	25 869,0	24 239,1	21 728,7	19 278,1
(2 548,8)	7 925,6	10 474,4	5 989,4	7 397,9
(777,1)	35 763,0	36 540,1	28 560,9	27 902,1

تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

تكاليف الأفراد المدنيين

التكاليف التشغيلية

المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الموظفون الدوليون																		الموظفون الوطنيون						متطوعو الأمم المتحدة					
المجموع																		المجموع						المجموع					
و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	خ م	خ ع ⁽¹⁾	الفرعي	م ف و ر م	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع	المجموع	المجموع												
المعتمد لعام 2024 ^(ب)	–	1	1	5	10	28	15	3	41	2	106	24	47	71	4	–	4	181											
المقترح لعام 2025 ^(ب)	–	1	1	5	10	28	15	3	44	2	109	24	47	71	4	–	4	184											
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	3	–	3	–	–	–	–	–	–	3											

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) تشمل وظيفة واحدة برتبة مد-1، ووظيفة واحدة برتبة ف-5، ووظيفة واحدة برتبة ف-4، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة تمت الموافقة عليها بوصفها من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة ويتم تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

265 - تبلغ الموارد المقترحة للمكتب لعام 2025 ما قدره 35 763 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف نشر 48 فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (1 968 400 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة وبذل الخطر (25 869 000 دولار) لما مجموعه 109 من الوظائف الدولية (1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 5 مد-1، 10 ف-5، 28 ف-4، 15 ف-3، 3 ف-2، 44 من فئة الخدمة الميدانية، 2 من فئة الخدمات العامة)، و 71 من الوظائف الوطنية (24 موظفا فنيا وطنيا و 47 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 4 من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و 3 من الأفراد المقدمين من الحكومات، بما في ذلك إنشاء 3 وظائف جديدة (من فئة الخدمة الميدانية)، والتكاليف التشغيلية (7 925 600 دولار)، وتشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (110 900 دولار)، والسفر في مهام رسمية (374 700 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (4 233 100 دولار)، والنقل البري (586 200 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (1 707 700 دولار)، والخدمات الطبية (285 300 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (627 700 دولار).

266 - وطُبق معدل شواغر نسبته 20,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، استناداً إلى متوسط معدل الشواغر الفعلي في عام 2023. وطُبق معدل شواغر قدره 31,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الفنيين الوطنيين وآخر قدره 13,7 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية، على أساس متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2023. وطُبق معدل شواغر قدره 25 في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين استناداً إلى خطة النشر المتوقعة بالنظر إلى الموافقة على الوظائف اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024. وطُبق معدل شواغر قدره 26,2 في المائة على التقديرات المتعلقة بأفراد شرطة الأمم المتحدة على أساس متوسط معدل الشواغر الفعلي في عام 2023. وطُبق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة على ثلاث وظائف دولية جديدة يُقترح إنشاؤها. وتستند تقديرات التكاليف المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات لعام 2024 إلى افتراض النشر الكامل على أساس معدل الشغل الفعلي للوظائف في آذار/مارس 2024.

إنشاء ثلاث وظائف لموظفي الحماية اللصيقة (الخدمة الميدانية)

267 - في ضوء تصاعد عنف العصابات في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، أصبحت الحالة الأمنية مصدر قلق متزايد، وأسفر ذلك عن أثر سلبي ملموس على قدرة البعثة على الوفاء بولايتها، ولا سيما بالنسبة لكبار موظفي الأمم المتحدة الذين يواجهون مخاطر أمنية كبيرة بسبب البيئة المتقلبة، وحضورهم البارز، وطبيعة عملهم. ولمعالجة هذا الأمر، يُقترح إنشاء ثلاث

وظائف إضافية لموظفي حماية لصيقة بغرض تعزيز خدمات الحماية في وحدة الحماية للصيقة. ووفقا لأحدث تقييم لمخاطر الأمن الشخصي، يوصى بتشكيل فريق للحماية للصيقة يتألف من 12 ضابطا لتوفير طبقات دفاعية مسلحة متحدة المركز حول المسؤول المكلف لمنع التهديدات العدائية أو على الأقل تقليلها إلى أدنى حد. وسيضاف موظفو الحماية للصيقة الثلاثة إلى الضباط التسعة الحاليين لتوفير الحماية على مدار الساعة لكبار موظفي الأمم المتحدة.

268 - ويشمل ملاك موظفي المكتب المعتمد لعام 2024 خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُتَرح استمرار هذه الوظائف في عام 2025 وقوامها على النحو التالي:

(أ) موظف رئيسي لشؤون حقوق الإنسان (مد-1) في دائرة حقوق الإنسان لتلبية متطلبات حقوق الإنسان التي حددها مجلس الأمن وتناولها على النحو المبين في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المعتمدة في القرار 2476 (2019). ومن المهم وجود هذه الوظيفة المخصصة التي تنطوي على خبرة محددة في مجال حقوق الإنسان لتيسير المشاركة الموثوقة على مستوى رفيع مع السلطات الهايتية العليا، بما يسمح بتقديم المساعدة التقنية والمشورة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلد؛

(ب) ثلاث وظائف للدعم في فريق هايتي التابع لشعبة الأمريكتين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، تتألف من كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-5)، وموظف للشؤون السياسية (ف-4)، ومساعد فريق (من فئة الخدمات العامة)، وتقدم هذه الوظائف الدعم للمكتب منذ عام 2019، وستظل لها أهمية بالغة لضمان استمرار تقديم الدعم والمشورة الاستراتيجية والتحليل للمديرين في المقر من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمكتب. والمهام الأساسية التي تضطلع بها هذه الوظائف مطلوبة طوال فترة وجود البعثة، بما في ذلك بدء عملها وطيلة مدة تنفيذ ولايتها وإغلاقها؛

(ج) وظيفة دعم واحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة) في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، حيث لا تزال هناك حاجة كبيرة لاستمرار شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية في تقديم دعم مكثف وعالي الجودة للهيئات التشريعية في استعراضها لميزانيات البعثات السياسية الخاصة. وسيكفل استمرار هذه الوظيفة أيضا قدرات كافية لإعداد الميزانية وإدارة الميزانية ورصد الأداء في جميع البعثات السياسية الخاصة المستمرة.

269 - ويعزى النقصان في الاحتياجات لعام 2025 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2024 إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية على النحو التالي: (أ) انخفاض تحت بند النقل البري بسبب عدم الحاجة إلى اقتناء مركبات، بالنظر إلى أن التقديرات المنقحة في عام 2024 شملت 10 مركبات ركاب خفيفة إضافية، و 5 مركبات مدرعة، وسيارة إسعاف مدرعة واحدة، وورشة متقلة واحدة؛ (ب) انخفاض تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بسبب انخفاض الاحتياجات المتعلقة برسوم الشحن وما يتصل بها من تكاليف فيما يتعلق بإلغاء الاعتماد المخصص لمرة واحدة لاقتناء المركبات والمعدات في عام 2024؛ (ج) انخفاض تحت بند المرافق والبنى التحتية بسبب عدم الحاجة إلى التشييد والتعديل وأعمال الصيانة الرئيسية اللازمة لتركيب المرافق الجاهزة التي تمت في الفترة السابقة، وكذلك عدم الحاجة إلى اقتناء المرافق الجاهزة والأثاث ومعدات توزيع الكهرباء والوقود التي تم اقتناؤها في الفترات السابقة؛ (د) انخفاض في معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نتيجة كفاية المخزون الذي تم اقتناؤه في الفترة السابقة؛ (هـ) انخفاض تحت بند الخدمات الاستشارية نتيجة الاعتماد على القدرات الداخلية. وقوبل نقصان الاحتياجات جزئيا بزيادة تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين بسبب ما يلي: (أ) تأخر وقوع أثر اعتماد 33 وظيفة ثابتة ومؤقتة جديدة لعام 2024؛ (ب) صدور الجداول المنقحة لمرتبات الموظفين الوطنيين في نيسان/أبريل 2024؛ (ج) الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل في هايتي من 60,9 في نيسان/أبريل 2023 إلى 62,8 في نيسان/أبريل 2024.

وعلاوة على ذلك، ترجع الزيادة في الاحتياجات تحت بند شرطة الأمم المتحدة إلى تأخر أثر اعتماد 27 وظيفة إضافية لأفراد الشرطة في التقديرات المنقحة لعام 2024.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 270 - في عام 2024، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 154 800 دولار لتوفير الموارد لمبادرتين رئيسيتين هما:
- (أ) تعزيز الحوارات الاجتماعية المجتمعية التي تقودها النساء والمبادرات المحلية لمنع نشوب النزاعات في الأحياء الضعيفة في بورت أو برنس؛ (ب) تعزيز المشاركة السياسية الشاملة للجميع في هايتي مع إنشاء فضاء آمن وسلمي للحوار.
- 271 - وفي عام 2025، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 154 800 دولار لدعم مواصلة المشاريع المذكورة أعلاه.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبتة الجمعية العامة،
بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي
أقرتها الجمعية العامة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/78/7/Add.4

تأمل اللجنة الاستشارية أن يُقدّم مزيد من الإيضاحات إلى الجمعية العامة بشأن الحاجة إلى هذا الأصل (طائرة مروحية) ومدى توافر خيارات بديلة أكثر فعالية من حيث التكلفة، وأن تُدرج معلومات مستكملة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 33).

احتفظت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بالطائرة المروحية في عام 2023 لتوفير الدعم لإجلاء المصابين/الإجلاء الطبي وإجلاء الأفراد إذا لزم الأمر، لا سيما الأفراد المنتشرين في مواقع معزولة أو يصعب الوصول إليها. وتمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية باستكشاف خيارات بديلة فعالة من حيث التكلفة، عملت البعثة على تقييم الاحتياجات بعناية، وأنهت عقد الطائرة ذات الأجنحة الدوارة في جيبوتي في آذار/مارس 2024، بالنظر إلى أن البعثة ستعتمد بشكل متزايد على المرافق الصحية الوطنية بدلا من جيبوتي للحصول على الرعاية في المستشفيات، والإحالة، وخدمات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين للحالات الطبية والجراحية العاجلة والحرية.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير وفي مشروع الميزانية المقبل، معلومات محدّثة عن حالة التوظيف في جميع الوظائف الشاغرة، بما فيها الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، في جميع البعثات السياسية الخاصة، بوصفها معلومات شاغرة لفترة طويلة. وتأمل اللجنة أيضا أن يقترح الأمين العام إجراءات مالية مناسبة في مشروع الميزانية المقبل لأي وظائف شاغرة منذ فترة طويلة لم يتم التعيين فيها بعد (الفقرة 52).

وتبذل البعثات السياسية الخاصة قصارى جهدها لشغل جميع الوظائف الشاغرة، ولا سيما الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة. بيد أن هذه الجهود واجهت مزيدا من القيود بسبب حالة السيولة الصعبة التي أدت إلى ارتفاع معدلات الشواغر.

تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء حالات الانتداب "المؤقت" لموظفين لشغل وظائف من الرتب العليا لفترات طويلة، وتأمل أن يُقدّم تفسير إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وفي مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 54).

ستُقدّم المعلومات المستكملة عن حالات الانتداب "المؤقت" لموظفين لشغل وظائف من الرتب العليا لفترات طويلة في جميع البعثات السياسية الخاصة مجمعة في مرفقات تقرير الأمين العام لإتاحة رؤية موحدة وشاملة.

وتتخذ البعثات السياسية الخاصة خطوات لكفالة الإبقاء على الانتداب المؤقت للموظفين في وظائف من الرتب العليا عند أدنى حد ممكن وألا يتجاوز الحد الأقصى البالغ سنتين.

تلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار الفروق الكبيرة بين الاعتمادات والنفقات [للخدمات الطبية] منذ عام 2021، وتأمل أن تتعزز الجهود لضمان استخدام الموارد والخدمات بكفاءة وفعالية، وأن تقدّم معلومات مستكملة في تقرير الميزانية المقبل (الفقرة 81).

خفّضت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تكاليفها الطبية في عام 2023 من خلال تركيز استراتيجية الدعم الطبي على الموارد المحلية في اليمن وتقليل الحاجة إلى فريق إجلاء طبي جوي مقرر جيبوتي.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تحرص البعثة على أن تُسفر المشاريع السريعة الأثر عن فوائد ملموسة للمجتمعات المحلية، وأن تُدرج معلومات مستكملة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 87).

وتعمل البعثة بنشاط لضمان أن تسفر المشاريع السريعة الأثر عن فوائد ملموسة للمجتمعات المحلية، وستقدم تقريراً عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل. وعلى الرغم من أن البعثة لم تنشئ برنامج المشاريع السريعة الأثر إلا في عام 2023، فإن فوائدها ملموسة واضحة بالفعل. وكانت المناقشات بشأن تحديد المشاريع السريعة الأثر بمثابة نقطة انطلاق للتواصل مع الممثلين المحليين والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، تمسحياً مع ولاية البعثة التي تشدد على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية. وتعمل البعثة على تقديم الدعم الذي تلمس الحاجة إليه إلى المجتمع المحلي والسلطات المحلية، مما ساعد على بناء الثقة إزاء عمل البعثة.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تضاعف البعثات السياسية الخاصة المندرجة ضمن المجموعة الثالثة جهودها لتحقيق تمثيل جغرافي أكثر إنصافاً للدول الأعضاء والتوازن بين الجنسين بين موظفيها، وأن تقدّم معلومات مستكملة في مشاريع الميزانيات المقبلة (الفقرة 91).

تبذل البعثات السياسية الخاصة الجهود اللازمة لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين في ملاكها الوظيفي. وبالنسبة لجميع حالات التوظيف، من الإلزامي النظر في كل من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، ويلزم مديرو التوظيف بالتقيد الصارم بهذه المتطلبات التي ترصدها قيادة كل بعثة. وقبل أي تعيين، يزود مديرو التوظيف أيضاً بحالة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للنظر فيهما. وتعطي البعثات الأولوية للاتصال بالبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً لاجتذاب المرشحين وتشجيع المرشحات المؤهلات على التقدم لشغل وظائف في البعثات.

واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، حددت وظائف من الفئة الفنية والفئات العليا كوظائف خاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي، وتكفل البعثات القيام بالتوعية المناسبة، من بين تدابير أخرى لاجتذاب المرشحين من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وتعمل أفرقة الموارد البشرية على إطلاع مديري التوظيف على التقرير الشهري للبلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً فيما يتعلق بأي تعيين يتم في الفئة الفنية والفئات العليا. وأثناء عملية الاختيار، يُطلب من مدير التوظيف إعطاء الأولوية للمرشحات من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وستواصل البعثات جهودها لتحقيق التمثيل الجغرافي مع مراعاة الأولويات الأخرى

التي حددتها المنظمة، مثل تتسيب موظفي البعثات التي يجري تقليص حجمها والمساواة بين الجنسين.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج معلومات مفصلة عن الموارد المتأتية من استرداد التكاليف في جميع مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة 93).
A/79/6 (Sect.3)/Add.1 لإتاحة تكوين نظرة موحدة وشاملة.

تؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أن البيانات والموارد المصنفة المتعلقة بتقسيم التكاليف ستُدرج كجداول منفصلة في مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة 78) A/77/7/Add.4، (الفقرة 94).
A/79/6 (Sect.3)/Add.1 لإتاحة تكوين نظرة موحدة وشاملة.

تؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أنه بعد إجراء أي تغيير في الهياكل التنظيمية والمبادرات، سيكون من المستصوب أن تكون هناك فترة من الاستقرار لتسهيل التنفيذ والعمليات. وتأمل اللجنة أن تتضمن مشاريع الميزانية المقبلة مزيداً من الوضوح بشأن الأساس المنطقي للتغييرات الهيكلية المقترحة والتغييرات ذات الصلة، بما في ذلك لمعرفة ما إذا أُجري أي تحليل لحجم العمل أو أي استعراضٍ لملاك الموظفين أو تمت أي إعادة تخصيص للوظائف الشاغرة (A/77/7/Add.4، الفقرة 77؛ انظر أيضاً A/78/7، الفصل الأول، الفقرتان 84 و 85) الاستشارية. (الفقرة 95).

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية A/78/7/Add.23

توصي اللجنة أيضاً بأن يُجرى تحليل التكلفة والعائد لنموذجي الاستئجار والشراء وللنماذج الهجينة، باستخدام المعدلات الحالية، وبأن تُدرج نتائج التحليل في مشروع الميزانية البرنامجية المقبل للبعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة البعثة أيضاً على استكشاف إمكانية استلام مركبات من البعثات التي يجري تقليص حجمها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حسب الاقتضاء (الفقرة 39).

منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في عام 2017، استُخدم أسلوب تأجير المركبات محلياً لتوفير خدمات النقل البري المطلوبة لتنفيذ ولاية البعثة بطريقة مرضية.

واستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية، أنشأت البعثة الفريق العامل المعني باستبدال الأسطول والذي أجرى تحليلاً للتكاليف والفوائد. وجرى تحليل الخيارات التالية لتوفير خدمات النقل البري: (أ) عقد محلي لإيجار المركبات؛ (ب) تأجير أسطول الأمم المتحدة مع الاستعانة بورشات خارجية؛ (ج) الملكية (الشراء المحلي) مع الاستعانة بورشات خارجية. وأظهرت نتائج التحليل ما يلي: (أ) قد لا يكون استمرار استخدام العقد المحلي لإيجار المركبات الخيار الأفضل؛ (ب) أفضى التقييم إلى أن خيار استئجار أسطول الأمم المتحدة يوفر أعلى تقديرات للوفورات من بين الخيارات التي تم استكشافها وله أدنى تكاليف بدء التشغيل؛ (ج) سيتطلب نموذج الشراء تكاليف مبدئية إضافية وتكاليف أخرى

للورشات والمستودعات، ويوفر مرونة أقل إزاء التغيرات في الاحتياجات التشغيلية.

أسطول الأمم المتحدة هو تعاون بين مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ويقدم خدمات أسطول آمنة وفعالة ومستدامة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها في كولومبيا. ويستند هذا الترتيب إلى خبرة هذين الكيانين المجتمعة والممتدة على 25 عاما في وضع خطة لتأجير المركبات الذاتية الاكتفاء والاستفادة من هذه الخبرة والتجربة لتقديم نفس نموذج توفير المركبات الخفيفة لجميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وخلصت البعثة إلى أن اعتماد عقد إيجار أسطول الأمم المتحدة لتوفير أسطول المركبات هو الخيار الأفضل. وقد استُخدم هذا التحليل كأساس للاحتياجات المقترحة من النقل البري في ميزانية عام 2025.

تشجع اللجنة البعثة أيضا على استكشاف إمكانية استلام مركبات من البعثات التي يجري تقليص حجمها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حسب الاقتضاء. وتأمل اللجنة أيضا أن يُجرى مزيد من النظر في إمكانية وضع ترتيبات لتقاسم التكاليف متعلقة باستخدام بعض المركبات من جانب كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأن تُقدم معلومات مستكملة في سياق الميزانية البرنامجية المقبلة (الفقرة 58).

حصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على خمس مركبات مدرعة من بعثة تحقيق الاستقرار في مالي، وصلت إلى ميناء بورت أو برنس قادمة من مالي، ولا تزال سيارة إسعاف مدرعة واحدة في انتظار شحنها من مالي. وتستكشف البعثة بنشاط مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، إمكانية استلام مركبات مدرعة إضافية بقي بالمعايير الميكانيكية المطلوبة.

وحصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على خمس مركبات من بعثة تحقيق الاستقرار في مالي، بما فيها مركبة مدرعة واحدة، وثلاث مركبات ركاب خفيفة موجودة مسبقا في البعثة، وحافلة متوسطة واحدة في انتظار شحنها من مالي.

وتلقى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أربع مركبات ركاب خفيفة، وتلقت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة مركبة ركاب خفيفة واحدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

واختارت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مركبة إسعاف مدرعة من بعثة تحقيق الاستقرار في مالي ويُتوقع أن تصل إلى البعثة قبل نهاية عام 2024.

وبالنظر إلى استلام هذه المركبات، لا تتضمن ميزانية عام 2025 للبعثات المذكورة أعلاه أي اقتراح لاقتناء المركبات. ولم تتلق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،

وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا أي مركبات من البعثات التي يجري تقليص حجمها أو تصفيتها.

لئن كانت اللجنة الاستشارية تقر بما ينطوي عليه استخدام وظائف متطوعي الأمم المتحدة من تكاليف وفوائد، فإنها ترى أنه ينبغي إجراء تقييم لضمان وضوح أدوارهم ومسؤولياتهم، ورصد أدائهم وآليات مساءلتهم. وتأمل اللجنة أن تُدرج نتائج التقييم في مشروع الميزانية البرنامجية المقبلة للبعثات السياسية الخاصة (الفقرة 64).

أجرت إدارة الدعم العملياتي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة دراسة مشتركة في عام 2023، شملت 34 عملية من عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة والمسعاري الحميدة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وركزت الدراسة على متطوعي الأمم المتحدة الموجودين في الموقع الذين يعملون شخصياً في كيانات الأمانة العامة (متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون والدوليون). وكان الهدف هو تحديد أفضل الممارسات والعقبات التي تعترض إدماج متطوعي الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

واعترف المشاركون في عمليات المسح ومجموعات التركيز بقيمة ومساهمة متطوعي الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وغيرها من أشكال الوجود السياسي على نطاق المبادرة. وأقر المشروع أيضاً بفوائد استضافة متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك جلب مهارات وأفكار جديدة إلى البعثات والمكاتب، والمساعدة في تحقيق ولايات البعثات والتحمس الشديد لإنجازها.

وحددت الدراسة عدة عقبات تحول دون تعزيز إدماج متطوعي الأمم المتحدة في هذه البعثات والمكاتب. وشملت هذه العقبات مشاكل التمويل، ونقص الوعي بشأن كيفية وتوقيت وضع ميزانية لوظائف متطوعي الأمم المتحدة، وعدم تكافؤ الفهم والوعي بخيارات دعم متطوعي الأمم المتحدة، والقيود المفروضة على وصول متطوعي الأمم المتحدة إلى بعض نظم تكنولوجيا المعلومات المالية والموارد البشرية للأمم المتحدة، وجودة وغنى قوائم المرشحين المختارين من متطوعي الأمم المتحدة، والافتقار الملحوظ إلى المرونة في بعض مجالات توظيف المتطوعين.

ويمكن التغلب على العديد من العقبات من خلال تعزيز وتحسين الاتصال بين الجهات المعنية. واقترح أن تضع شعبة خدمات الموارد البشرية في إدارة الدعم العملياتي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة خطة عمل للتنفيذ بغرض توجيه هذه التوصيات. ويجري وضع خطة التنفيذ بالتشاور مع الجهات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

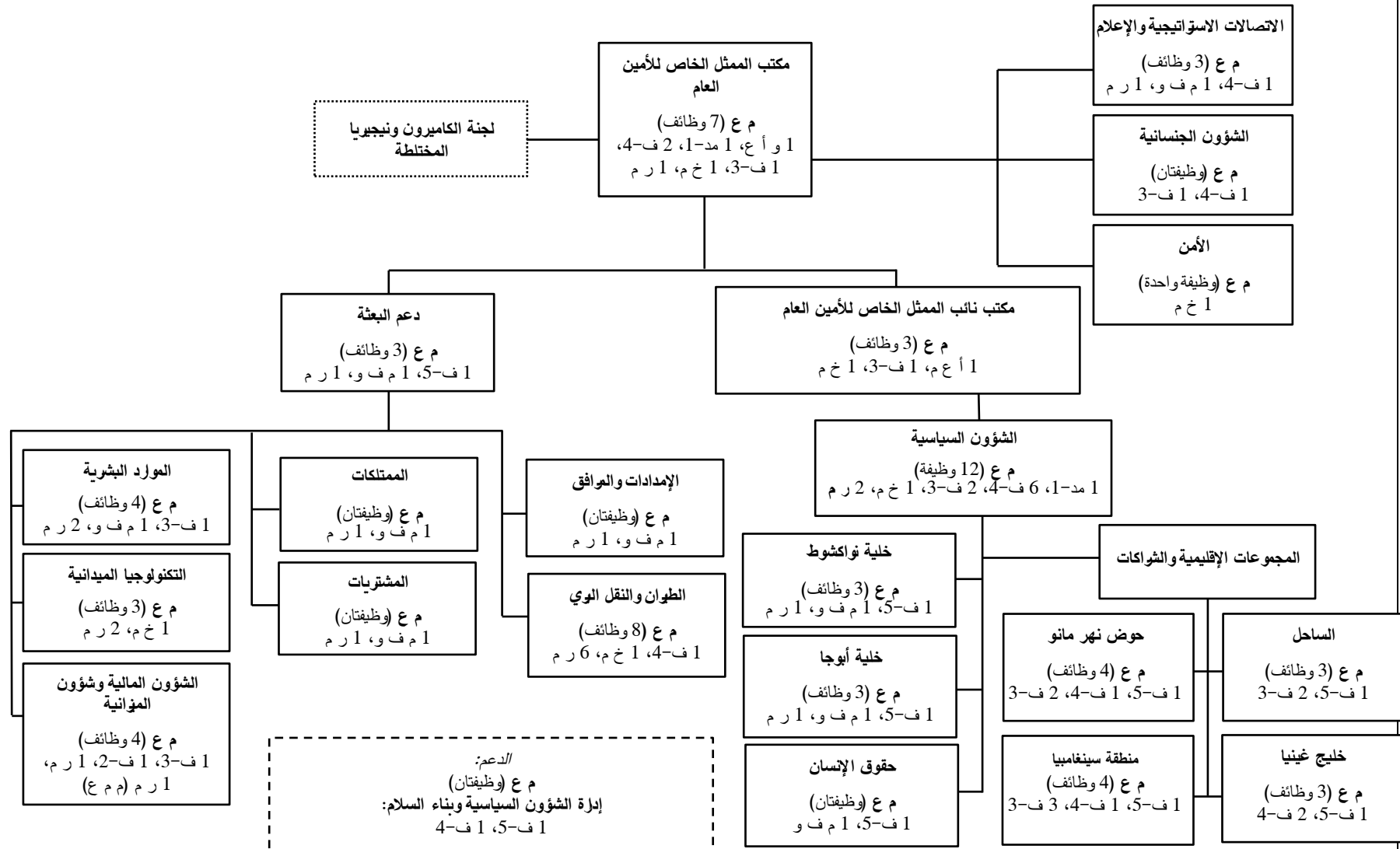
وبشكل عام، ستوفر التوصيات إمكانية تعزيز استخدام متطوعي الأمم المتحدة، ومن ثم تعزيز مساهمتهم، على نطاق عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، وأشكال الوجود السياسي الأخرى.

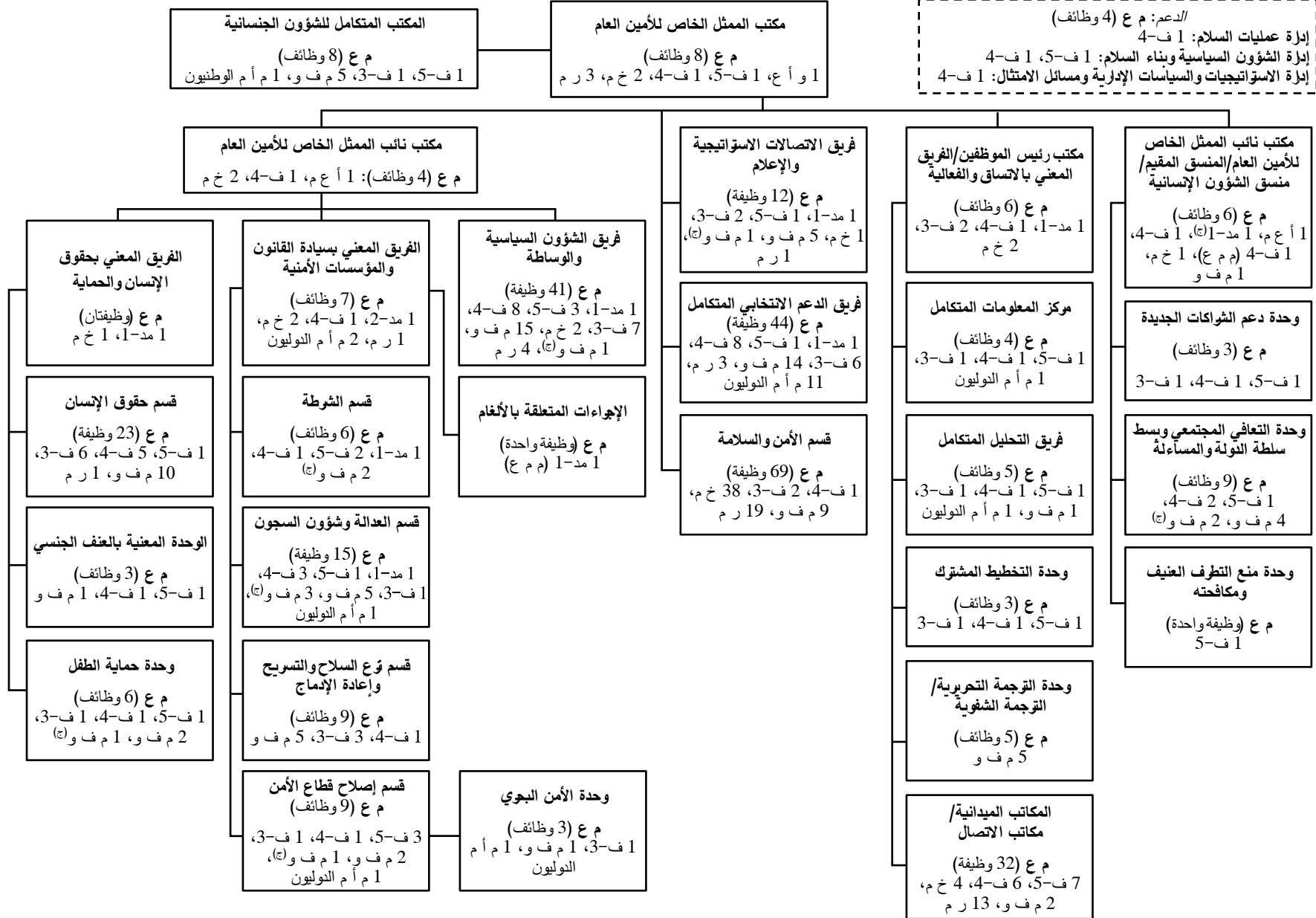
بالنظر إلى الأنشطة المشتركة والتعاون بين البعثات السياسية الخاصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، ترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي تقديم معلومات عن آليات استرداد التكاليف في البعثات فيما يتعلق بالموارد المشتركة. وتأمل اللجنة أن تُدرج في مشروع الميزانية البرنامجية المقبلة للبعثات السياسية الخاصة معلومات مفصلة عن آليات استرداد التكاليف وعن أي أوجه كفاءة ذات صلة، بما في ذلك ما يتعلق بتكاليف العمليات البرية والجوية والبحرية (الفقرة 65).

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2025

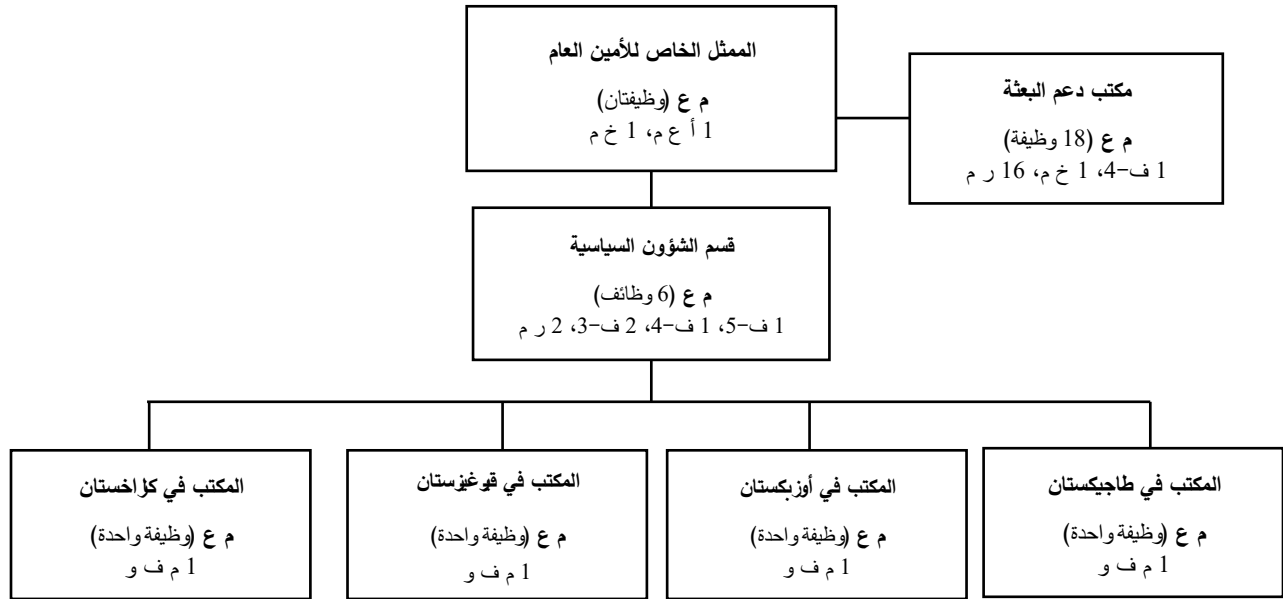
1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل



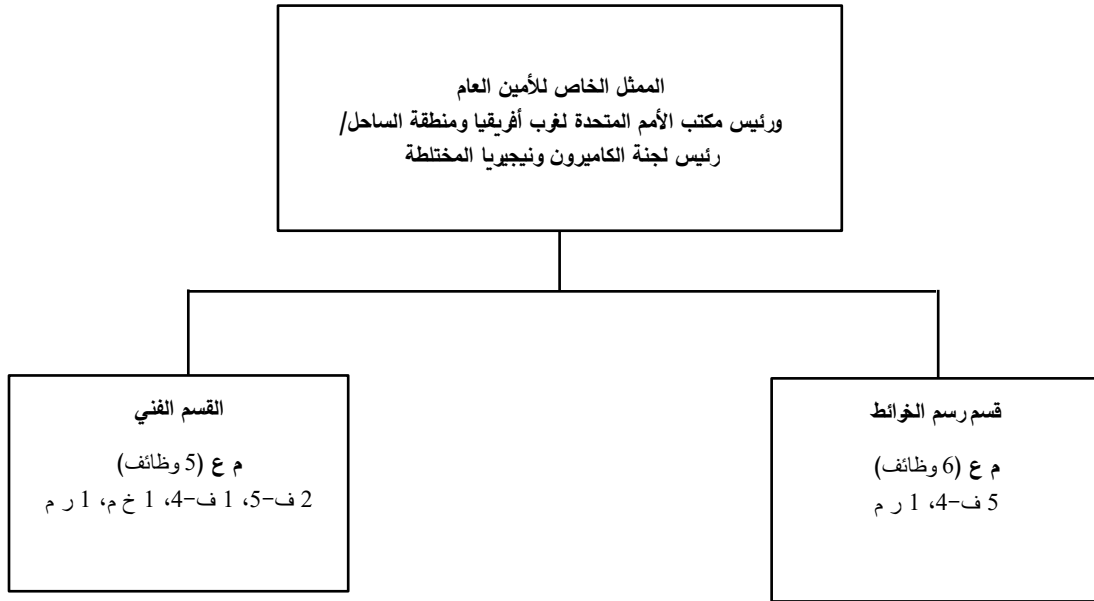
2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال



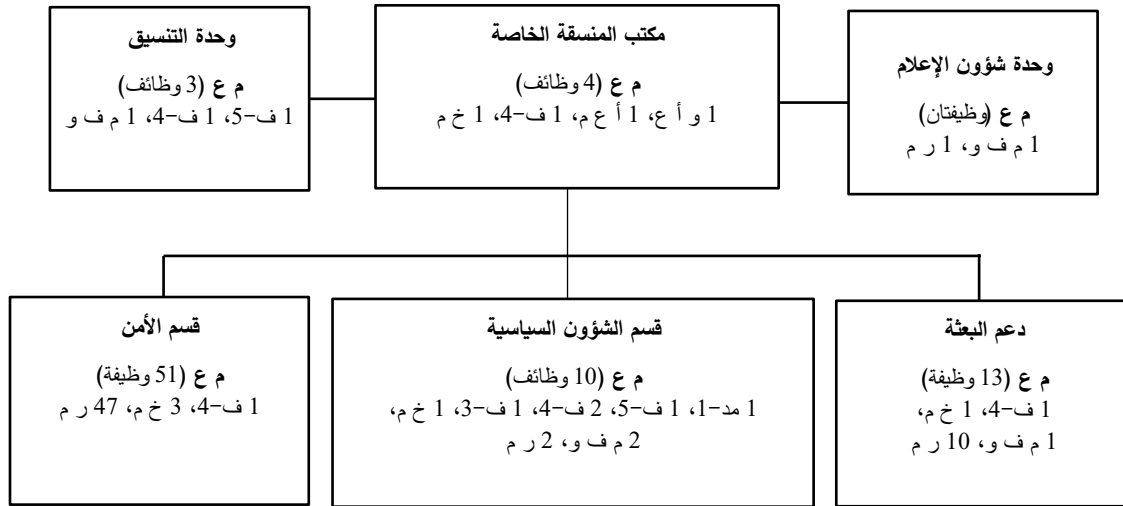
3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا



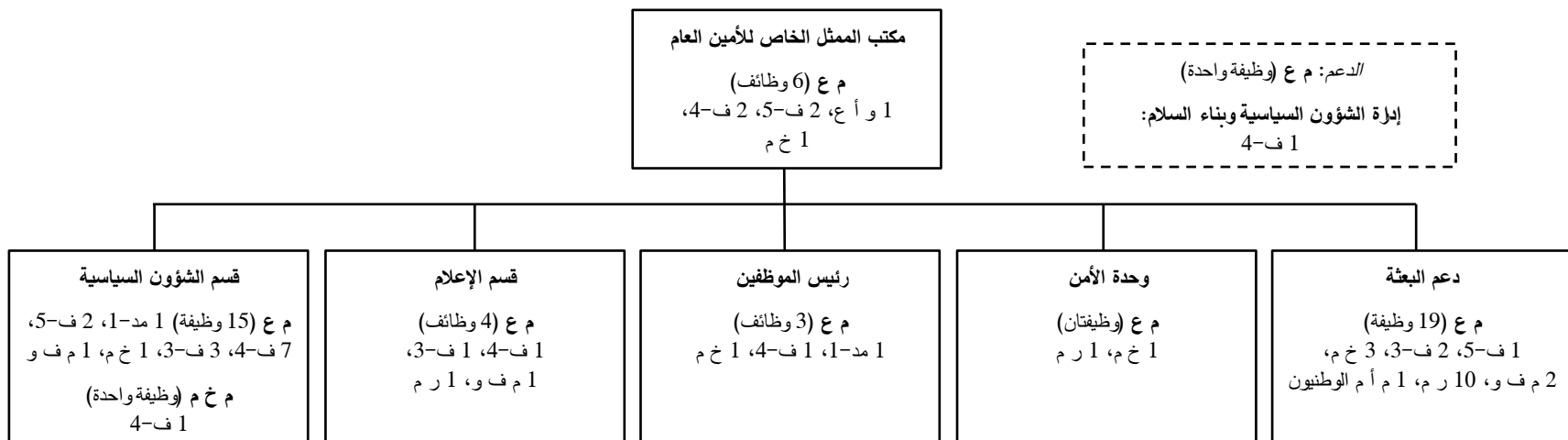
4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة



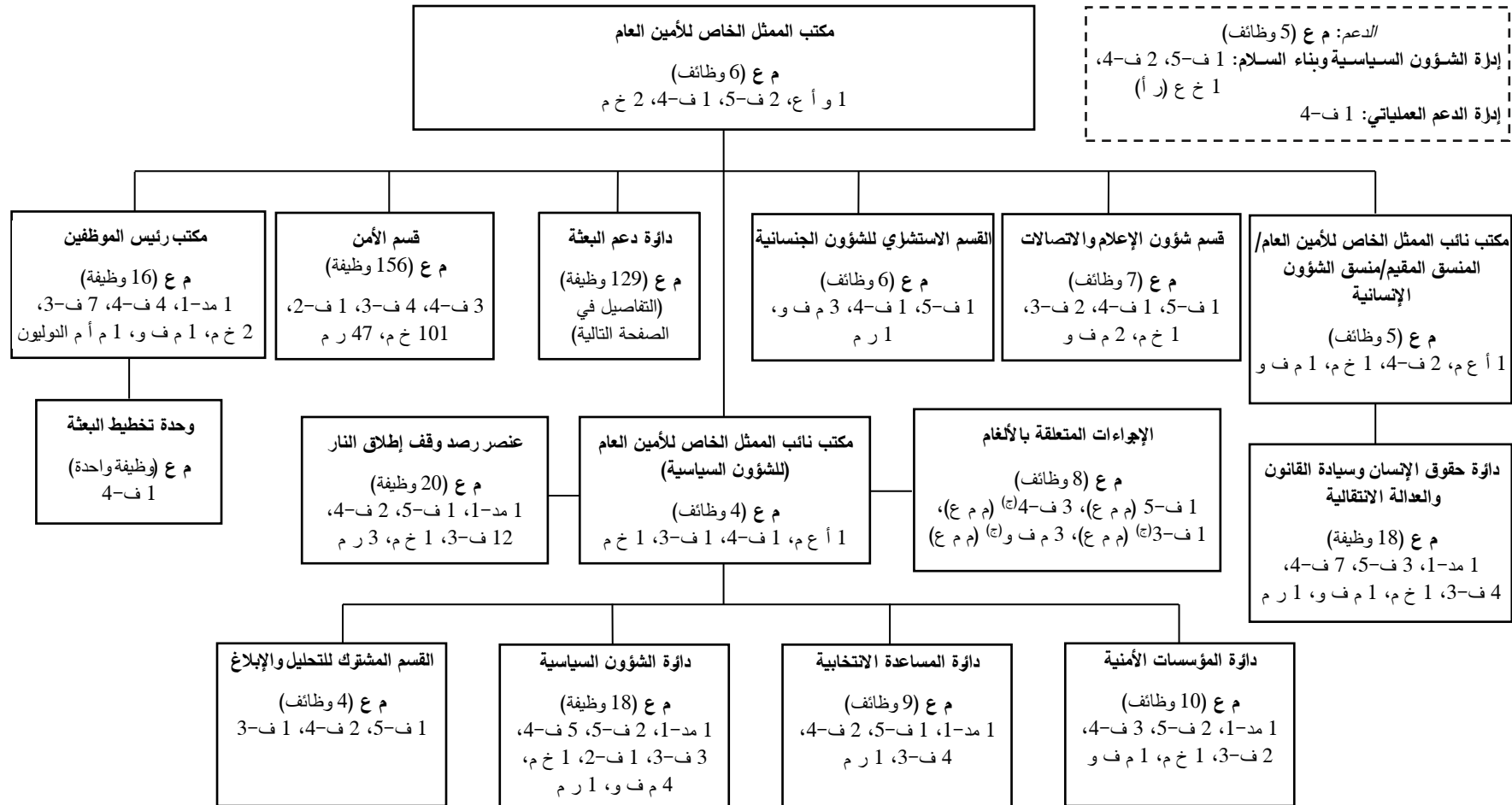
5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان



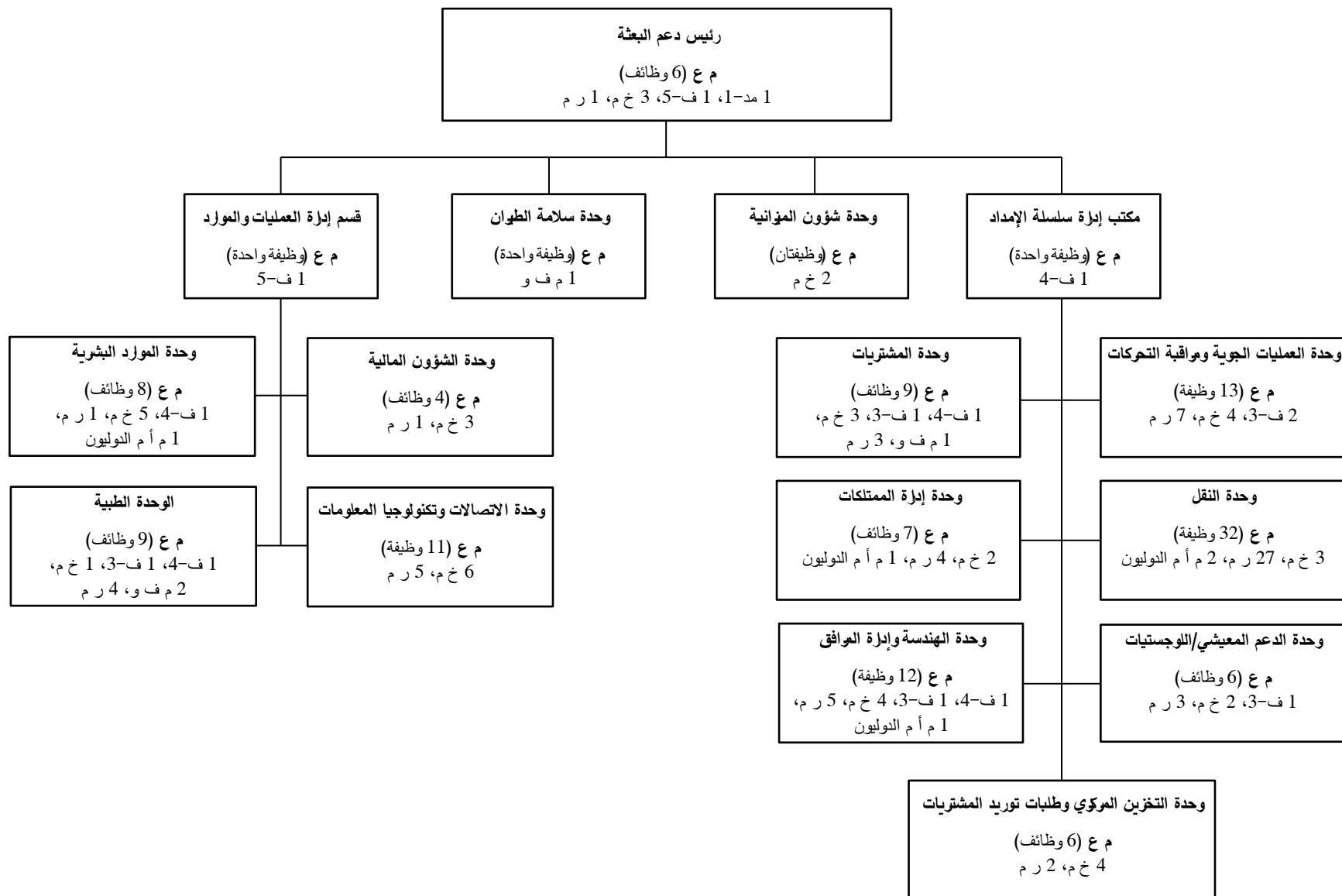
6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا



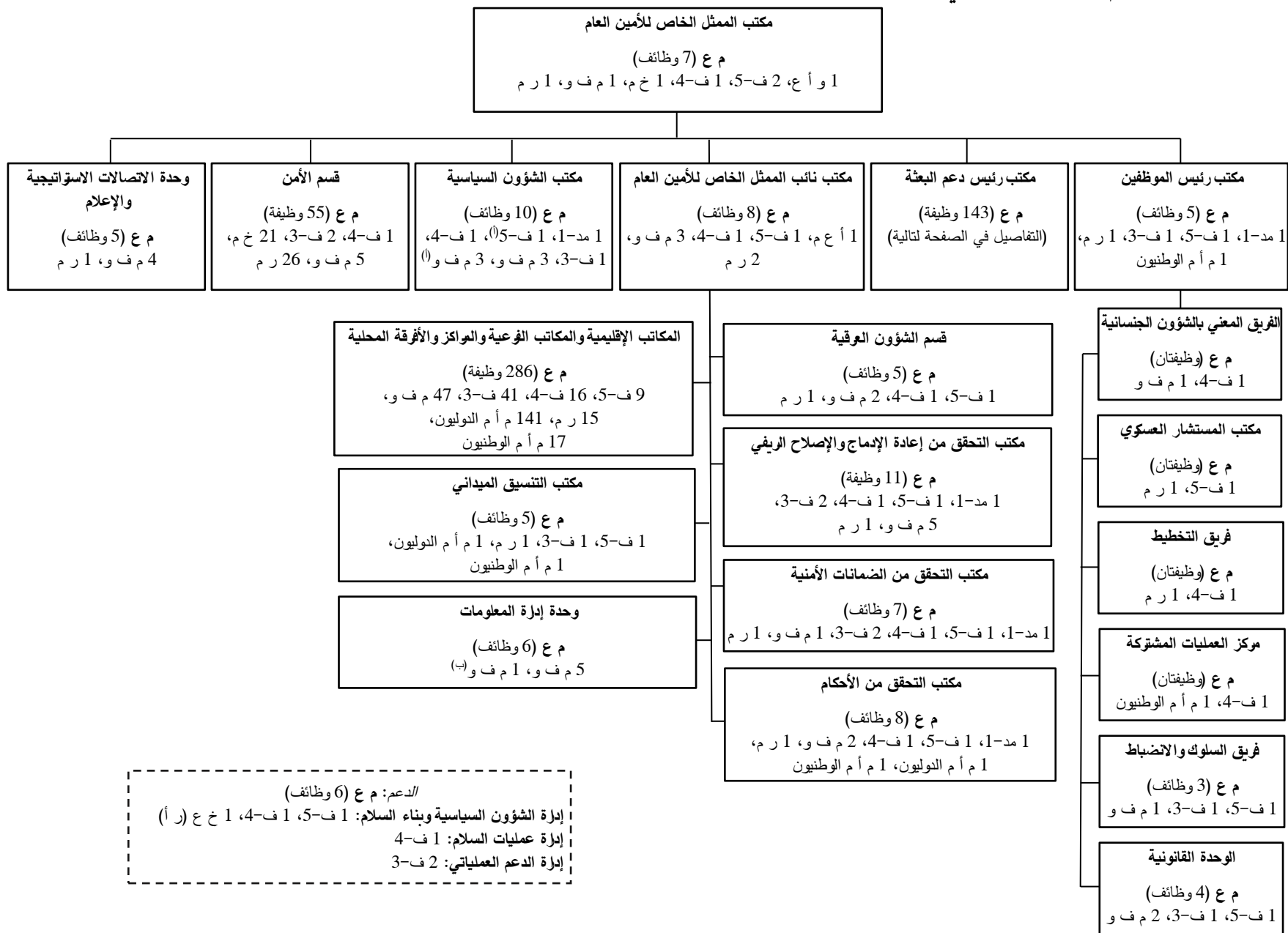
7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا



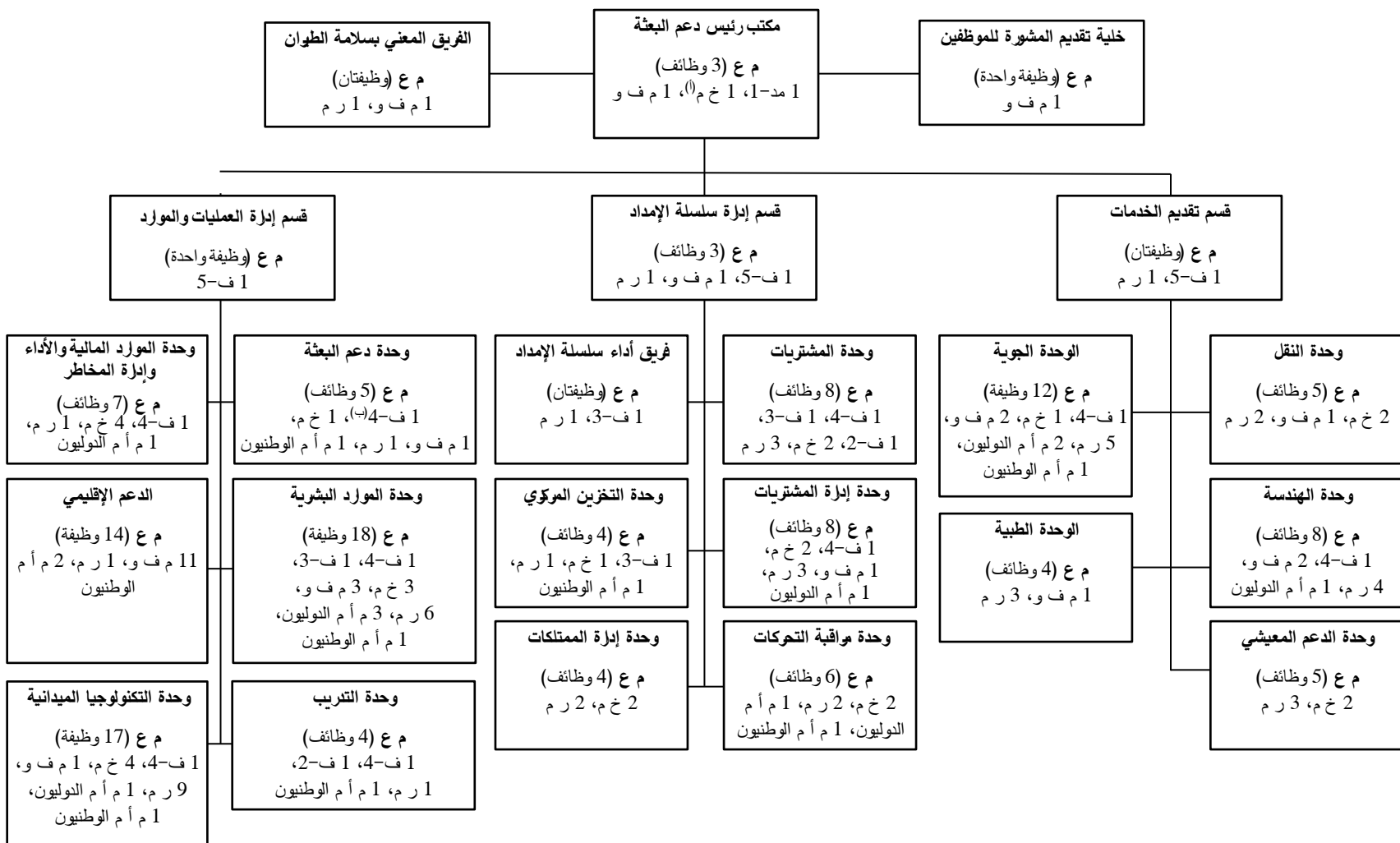
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (تابع): دائرة دعم البعثة



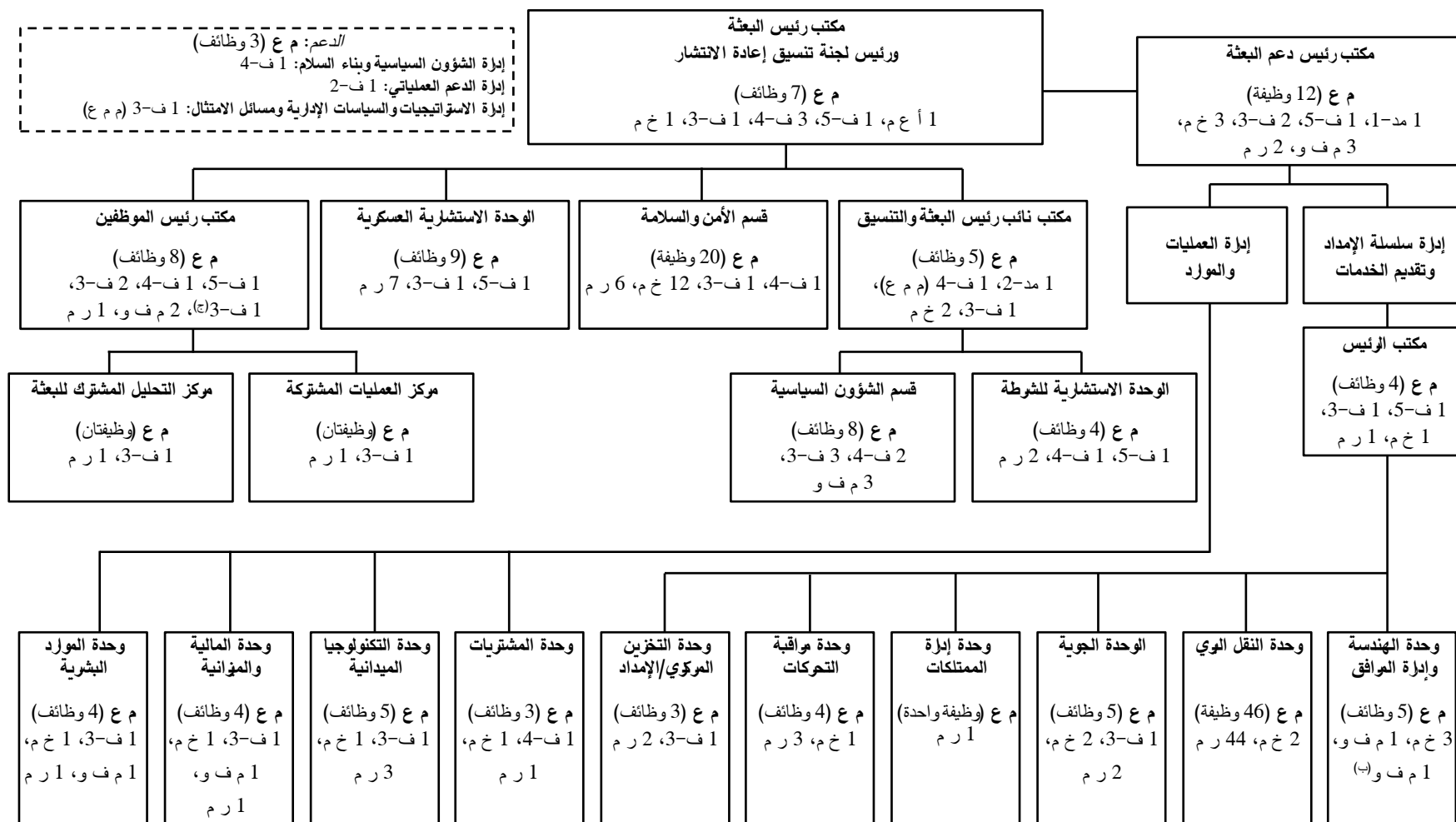
8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا



بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (تابع): دعم البعثة



9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة



10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

المختصات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، الخدمة الميدانية؛
خ ع ر أ، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛
م م ع، المساعدة المؤقتة العامة، ر م، الرتبة المحلية؛
م ف و، موظف فني وطني؛ م ع، الميزانية العادية؛
أ م، متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع، وكيل الأمين العام؛
خ م ع، الموارد الخارجة عن الميزانية.

(أ) نقل.
(ب) إعادة ندب.
(ج) إنشاء.

